



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمّة لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية
التخصص: محاسبة وتدقيق

واقع المحاسبة العمومية في ظل التوجه نحو المعايير
الدولية للقطاع العام IPSAS

– دراسة حالة مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي –

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

– ضيف الله محمد الهادي

من إعداد الطلبة:

– محمد رشاد عميار

– رضا زين

– يوسف زيد

لجنة المناقشة

الترتبة	المؤسسة	الصفة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	جامعة الشهيد حمّة لخضر الوادي	أستاذ محاضر	د. عطا الله عمر
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمّة لخضر الوادي	أستاذ محاضر	أ. د ضيف الله محمد الهادي
مناقشا	جامعة الشهيد حمّة لخضر الوادي	أستاذ محاضر	د. تجانيه حمزة

السنة الجامعية: 2023/2022



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمّة لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية
التخصص: محاسبة وتدقيق

واقع المحاسبة العمومية في ظل التوجه نحو المعايير
الدولية للقطاع العام IPSAS

– دراسة حالة مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي –

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

– ضيف الله محمد الهادي

من إعداد الطلبة:

– محمد رشاد عميار

– رضا الزين

– يوسف زيد

لجنة المناقشة

الترتبة	المؤسسة	الصفة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	جامعة الشهيد حمّة لخضر الوادي	أستاذ محاضر	د. عطا الله عمر
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمّة لخضر الوادي	أستاذ محاضر	أ. د ضيف الله محمد الهادي
مناقشا	جامعة الشهيد حمّة لخضر الوادي	أستاذ محاضر	د. تجانيه حمزة

السنة الجامعية: 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
إِنْ أُرِيدُ إِلَّا
الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ
وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ
عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ

صدق الله العظيم



شُكْرُهُ وَعِرْفَانُهُ



أشكر الله العليّ القدير أولاً وأخيراً الذي أنعم علينا بنعمة العقل والدين ،
فلعلّ مبدع إنجاز، ولكلّ شكر قصيدة، ولكلّ مقام مقال، ولكلّ نجاح شكر وتقدير، فجزيل الشكر
نُهديك وربّ العرش يحميك أستاذنا المشرف: الأستاذ الدكتور " ضيف الله محمد الهادي "
لقبوله الإشراف، وعلى مجهوداته المبذولة طيلة مشوارنا الجامعي وعلى ما قدمه لنا
من توجيهات ونصائح قيمة، كما نتقدم بالشكر والعرفان والتقدير والاحترام لكل الأساتذة
الأفاضل وهذا نظير المجهودات التي بذلوها معنا طيلة مشوارنا الجامعي فلهم منا أسمى
معاني الشكر والتقدير وجزاهم الله خير الجزاء وأبقاهم منبعا للعلم وذخرا لطلابهم .
وتتقدم أيضا بالشكر والتقدير إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد وأفادنا ولو بكلمة،
فالشكر والتقدير والاحترام لهم جميعا .

إهداء

إلى من أحاطتني بعنايتها ورعايتها وبسطت علي رحمتهما،
إلى باب الرحمة المفتوح، (أسي الحبيبة)
إلى من علمني أن الحياة عز لا ذل وانكسار، وأن الإرادة حزم وعزم
واضطبار، إلى قدوتي في هذه الحياة (أبي الغالي)
إلى من واكبت ضياء مستقبلتي ورفيقتي دربي زوجتي حفصتها الله.
إلى ابنائي فلذة كبدي (مرام وعبد الرحمن وعيسى)
إلى كل العائلة سدد الله خطاهم ووفاهم على فضلهم.
إلى كل الأصدقاء والأحباب والنزلاء.
إلى ذوي الفضل علي وكل من علمني حرفا.
إلى وطني العزيز الجزائر.
إليكُم جميعا أهدي ثمرة علمي هذا.

محمد رشاد عياد

إهداء

إلى من أفضلها على نفسي ، ولمَ لا ، فلقد ضحت من
أجلي ولم تدر جهدا في سبيل إسعادي على الدوام
(أمي الحبيبة).

نسير في درب الحياة ، ويبقى من يسيطر على أذهاننا في كل مسلك
نسلكه ، صاحب الوجه الطيب ، والأفعال الحسنة فلم يبخل علي
طيلة حياته
(والدي العزيز).

إلى أصدقائي ، وجميع من وقفو معي من أساتذة وإداريين
وساعدوني بكل ما يملكون في أصة كثيرة .

أقدم لكم هذا البحث ، وأتمنى أن يحوز على رضاكم .

رضا زين

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى وطني الغالي... الجزائر

إلى العيون التي ترعاني ... وتغمرني بالدعاء ليل نهار ... إلى من تكس

الجنة تحت أقدامها . صاحب القلب الحنون.... (أمي الغالية) .

إلى من كان لي ذخرا ومن علمني العطاء بدون انتظار ... وبه لامست هامتي

عنان الساء ومن أحمل اسمه بكل افتخار.... (أبي الحبيب) .

إلى رفيقة دربي وشريكة حياتي سندي وعضدي... (زوجتي حفظها الله) .

إلى أسلي ونور مستقبلي وقرّة عيني أولادي... (نزار وخصي و....) .

إلى كل العائلة .. سندي في هذه الحياة... (إخوتي وأخواتي) .

إلى أسائدي ... أصدقائي ... زملائي ... لكل من ساعدي .

أهدي الجميع ثمرة جهدي .

يوسف زيد

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع المحاسبة العمومية في الجزائر، وإبراز أهمية تبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، وكذلك التعرف على الإصلاحات التي باشرتها الجزائر في إطار عصرنة نظام المحاسبة العمومية، والتي تهدف إلى مواكبة الممارسات المحاسبية الدولية، وكذا الوقوف على مشروع الإصلاح الميزانياتي خاصة في ما يتعلق بالإطار القانوني والتشريعي والتنظيمي، وأثر ذلك على عقلنة ترشيد الإنفاق العمومي.

أفضت نتائج الدراسة إلى على أن تطوير وعصرنة نظامي المحاسبة العمومية والميزانية العمومية تعتبر وسيلة للاستخدام الأمثل للمال العام ، والعمل على محاربة الفساد المالي والإداري مما يسهم في ترشيد وعقلنة الإنفاق العمومي للدولة ، كما ان معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام تسعى إلى تقريب المحاسبة العمومية بالمحاسبة المالية ، حيث إن مشروع عصرنة النظام المحاسبي و الموازناتي العمومي المطبق حديثا من طرف وزارة المالية بالجزائر جاء متوافقا لحد بعيد مع متطلبات تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ، كما إن إعتقاد أسلوب ميزانية البرامج والأداء، يسمح بتوفير المزيد من الضمانات لترشيد انفاق الأموال العمومية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية

المحاسبة العمومية، معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، الإصلاح الميزانياتي

Résumé:

This study aims to diagnose the reality of public accounting in Algeria , And highlight the importance of adopting international accounting standards in the public sector, As well as identifying the reforms undertaken by Algeria within the framework of modernizing the public accounting system, Which aims to keep pace with international accounting practices, As well as standing on the budgetary reform project, especially with regard to the legal, legislative and regulatory framework, And the impact of this on the rationalization of public spending .

The results of the study led to the fact that the development and modernization of the public accounting systems and the balance sheet is considered a means for the optimal use of public money, and work to combat financial and administrative corruption, which contributes to the rationalization and rationalization of public spending for the state, and the international accounting standards for the public sector seek to approximate public accounting with financial accounting, As the project of modernizing the accounting system and public budgets recently applied by the Ministry of Finance in Algeria came to a large extent compatible with the requirements of adopting international accounting standards for the public sector, and the adoption of the program and performance budget method allows for the provision of more guarantees to rationalize the expenditure of public funds in Algeria.

key words

public accounting, International Public Sector Accounting Standards, Budget reform .

الفهرس العام

الصفحة	الفهرس
	كلمة شكر
I	الإهداء
II - I	ملخص
IV - III	الفهرس العام
V	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
VII	قائمة الملاحق
VIII	قائمة الاختصارات
أ-ب-ج	المقدمة العامة
الفصل الأول : الإطار النظري والدراسات السابقة	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الدراسات السابقة وما يميزها عن الدراسة الحالية
03	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
08	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
10	المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة باللغة العربية
14	المطلب الرابع: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
17	المبحث الثاني : الإطار النظري
17	المطلب الأول: ماهية المحاسبة العمومية
22	المطلب الثاني: تطبيقات الأسس المحاسبية على المحاسبة العمومية
29	المطلب الثالث: أعوان المحاسبة العمومية
34	المطلب الرابع: مكونات نظام المحاسبي العمومي
38	المطلب الخامس: ماهية معايير المحاسبية الدولية في القطاع العام
44	خلاصة

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية والإصلاح الميزانياتي	
46	تمهيد
47	المبحث الأول : الإصلاح الميزانياتي
47	المطلب الأول : أسباب، أهداف و إجراءات الإصلاح الميزانياتي
61	المطلب الثاني : الرقابة الميزانية
66	المبحث الثاني : الدراسة التطبيقية بمديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي
66	المطلب الأول : التعريف بالمؤسسة محل الدراسة
73	المطلب الثاني : الدراسة التطبيقية
99	خلاصة
101	الخاتمة العامة
106	قائمة المراجع
112	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	عناوين الجداول	الصفحة
01	مزايا و عيوب أساس الاستحقاق	27
02	تصنيفات معايير المحاسبة في القطاع العام	41
03	الترميز المتعلق بالمدونة حسب النشاط	74

قائمة الأشكال

الرقم	عناوين الأشكال	الصفحة
01	دورة الميزانية	52
02	مصالح ومكاتب مديرية الشباب والرياضة	69
03	الترميز المتعلق بالمدونة حسب النشاط	73
04	مراحل تنفيذ الميزانية (نفقات المستخدمين)	86

قائمة الملاحق

الرقم	عناوين الملاحق	الصفحة
01	مستخرج وثيقة البرمجة الأولية للإعتمادات ومناصب الشغل	112
02	وثيقة برمجة إعتمادات النشاط	114
03	بطاقة الإلتزام	120
04	الجدول رقم 1 (صفحة الواجهة)	121
05	الجدول رقم 2	122
06	الجدول رقم 3	123
07	الجدول رقم 4	124
08	الجدول رقم 5	125
09	الجدول رقم 6	126
10	حالة الدفع T1 : نفقات المستخدمين	127
11	بيان الدفع	128
12	حالة الدفع ع 1 : مساهمات صاحب العمل 25 %	129

قائمة الاختصارات

الاختصار	المعنى باللغة الأجنبية	المعنى باللغة العربية
IPSAS	International Public Sector Accounting Standards	المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية للتقارير المالية
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
CBMT	Cadre Budgétaire à Moyen Terme	الإطار الميزانياتي المتوسط المدى
CDMT	Cadre de Dépenses à Moyen Terme	إطار النفقات متوسط المدى
RPP	Rapport sur les Priorités et la Planification	التقرير حول الأولويات والتخطيط
LFA	Loi de Finances Pour la Première Année	قانون المالية للسنة الأولى
LFR	Loi de Finances Rectificative	قانون المالية التصحيحي

مقدمة عامة

توطئة

شهد العالم في المدة الأخيرة متغيرات وتطورات اقتصادية واجتماعية وسياسية، صاحبها ارتفاع في حجم النفقات والإيرادات العامة أدى بالدول إلى إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية، والتوجه نحو تطبيق أساس الاستحقاق بدل الأساس النقدي كوسيلة لتحقيق الشفافية والعقلانية في تسيير الموارد المالية وتنفيذ إستراتيجية الدولة .

وتعد الميزانية العامة للدولة أداة لتنفيذ أولويات الاقتصاد الجزائري في ضل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لأنه من شأنها تحسين الاقتصاد وترشيد استعمال المال العام بهدف تحقيق الحد الأدنى من الرفاهية للمواطنين .

و تعتبر المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام النقطة المحورية للثورة العالمية بهدف عصنة المحاسبة العمومية، والجزائر كغيرها من الدول وفي ظل التحولات الاقتصادية ولمواكبة التطورات الحاصلة في مجال المحاسبة العمومية، سعت إلى تبنيها لإصلاح نظامها المحاسبي وعصنة النظام الموزناتي، لأنه لا بد أن يكون الإصلاح متوافقا فيما بينهما، من أجل مواكبة التطورات الحاصلة في مجال المحاسبة العمومية، حيث شرعت في عصنة وتطوير نظامها المحاسبي من خلال تطبيق مشروع الإصلاح الميزانياتي بداية من سنة 2023، والذي يهدف إلى اعتماد نظام ميزانية البرامج والأداء نظرا لأهميته في ترشيد النفقات والاستخدام الأمثل و الشفاف للموارد العمومية .

1- إشكالية الدراسة

مما تقدم يمكن طرح إشكالية الدراسة كالتالي:

ما هو واقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر في ظل تطبيق مشروع الإصلاح الميزانياتي ؟
للإجابة على هذا التساؤل يمكن توضيح المشكلة من خلال التساؤلات الآتية:

- المحاسبة العمومية في ظل الجهود الدولية لتبني المعايير المحاسبية للقطاع العام ؟
- ما هو دور وأهمية المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام ؟
- ما أثر مشروع الإصلاح الميزانياتي في تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر ؟
- ما هو واقع تطبيق الإصلاح الميزانياتي في مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي ؟

2- فرضيات الدراسة

للإجابة على الاشكالية الرئيسية، تم وضع الفرضية العامة التالية :

- يوجد أثر لتطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على ترشيد النفقات العمومية في ظل إصلاح النظام المحاسبي العمومي، حيث يركز الإصلاح الميزانياتي على تحقيق النتائج ورفع مستوى الأداء.
- للإجابة على أسئلة الدراسة الفرعية نعرض الفرضيات التالية :

- يسمح تبني المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام بتحقيق الشفافية وترشيد إستعمال المال العام .
- أهمية تبني المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام في ترشيد النفقات العمومية، ودورها في تعزيز الرقابة على الأداء المالي الحكومي .
- يوجد أثر لمشروع الإصلاح الميزانياتي في تطوير وإصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر .
- يوجد أثر لتطبيق الإصلاح الميزانياتي في مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي حيث ان نظام ميزانية البرامج والأداء سمح بتوفير المزيد من الضمانات لترشيد انفاق الأموال العمومية .

3- أهمية البحث

تكمن أهمية هذه الدراسة في تناولها موضوع الإصلاح الميزانياتي الجديد بهدف إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر، بحيث تم التطرق إلى الإطار النظري للمحاسبة العمومية، وإلى دور معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام جودة التقارير المالية الصادرة عن الدول، كما تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة من الجانب المحاسبي كونها تركز على تحليل الإطار التقني للمحاسبة العمومية، وعليه فالدراسة تستمد أهميتها من أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، وأهمية تطبيق الإصلاح الميزانياتي لعصرنة النظام المحاسبي العمومي .

4- أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص وتحليل مدى توافق الإصلاح الميزانياتي مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتقييم واقع المحاسبة العمومية في الجزائر في ظل التوجه نحو تطبيق أساس الاستحقاق بدل الأساس النقدي حيث يعتبر وسيلة لتحقيق الشفافية والعقلانية، إضافة إلى عرض وتحليل أهم ما جاء في مشروع الإصلاح الميزانياتي من طرف وزارة المالية وأثره على الميزانية العامة للدولة

5- أسباب اختيار الموضوع

ترجع أسباب اختيار الموضوع محل الدراسة كالتالي:

- الأسباب الموضوعية : وتتمثل في :
- التوجه الدولي لتطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ؛
- سياسة ترشيد النفقات العمومية للمؤسسات ؛
- التوجه نحو تطبيق مبدأ الاستحقاق المحاسبي في المحاسبة العمومية ؛
- الإصلاحات التي باشرتها الدولة الجزائرية لإصلاح النظام المحاسبي و الموازناتي .
- الأسباب الذاتية : وتتمثل في :
- كونه يدخل ضمن الاهتمامات البحثية للطلبة خاصة أنهم يعملون في إطار المحاسبة منهم محاسب في مؤسسة عمومية وواحد محاسب في مؤسسة اقتصادية والآخر محاسب معتمد ؛

- التخصص العلمي في مجال المحاسبة والتدقيق ؛

6- منهج الدراسة

تم الاعتماد في معالجة الموضوع الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، وذلك من خلال وصف واقع المحاسبة العمومية في الجزائر ومواكبة الإصلاحات الدولية لتبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ، والمنهج التحليلي من خلال تحليل وتفسير نظام الإصلاح الميزانياتي في الجزائر من خلال التوجه نحو اعتماد مبدأ الاستحقاق المحاسبي في المحاسبة العمومية وضبط وترشيد النفقات والإيرادات العمومية ، ومنهج دراسة الحالة من خلال إسقاط الجانب النظري على نظام المحاسبة العمومية المطبق في مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي .

7- هيكل الدراسة

حيث تم تقسيم الدراسة إلى فصلين :

الفصل الأول الإطار النظري والدراسات السابقة وتم التطرق فيه إلى الدراسات السابقة باللغة العربية واللغة الأجنبية وما يميزها عن الدراسة الحالية ، والإطار النظري وتم التطرق فيه إلى ماهية وأسس المحاسبة العمومية ، تطبيقات الأسس المحاسبية على المحاسبة العمومية ، مكونات نظام المحاسبي العمومي .

الفصل الثاني الدراسة التطبيقية والإصلاح الميزانياتي وتم التطرق فيه إلى أسباب ، أهداف و إجراءات الإصلاح الميزانياتي ، الرقابة الميزانياتية ، أما الدراسة التطبيقية فتطرقنا إلى التعريف بمؤسسة مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي ، و الدراسة التطبيقية .

8- حدود الدراسة

لقد تم إعداد الإطار التحليلي للدراسة الحالية عند بداية مشروع الإصلاح الميزانياتي الذي جاء استجابة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، أما من ناحية الدراسة التطبيقية فقد أجريت في فترة 2022-01-01 إلى 2023-05-20 ، وعن الحدود المكانية للدراسة فقد كانت ممثلة في مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي .

الفصل الأول:

الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد

شهدت العديد من الدول وخاصة الدول النامية في الآونة الأخيرة العديد من الاضطرابات والأزمات الاقتصادية نتيجة هشاشة النظام المحاسبي، حيث برز على السطح فشل الحكومات في تسيير مقدرات الشعوب لتحقيق الحد الأدنى من الرفاهية للمواطنين، بالمقابل اتجهت دول أخرى إلى اعتماد آليات حديثة لإدارة المال العام في ظل مبادرات الإصلاح التي تبنتها العديد من الدول الأمر الذي فرض تطوير النظم المحاسبية الحكومية من خلال تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

ويأتي تطوير نظام المحاسبة العمومية مواكبة للتطورات التي شهدتها أساليب إعداد الميزانيات العامة وذلك بالتحول من إتباع أسلوب الأساس النقدي إلى اعتماد أساس الاستحقاق، وعلى هذا الأساس، سوف نتطرق من خلال هذا الفصل إلى العناصر التالية :

- الدراسات السابقة وما يميزها عن الدراسة الحالية ؛
- الإطار النظري للمحاسبة العمومية والمعايير الدولية للقطاع العام ؛

المبحث الأول: الدراسات السابقة وما يميزها عن الدراسة الحالية

حظي موضوع أساس الاستحقاق ومعايير IPSAS باهتمام العديد من الباحثين، ومن بين أهم الدراسات العربية و الأجنبية المتعلقة بموضوع البحث التي تمكن الباحثون من جمعها والاطلاع عليها والتي تشكل خلفية لموضوع البحث ما يلي :

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

- الدراسة 01 : شلال زهير، آفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة ، أطروحة دكتوراه، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2014 .

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم واقع المحاسبة العمومية في الجزائر عن طريق تشخيص نقاط القوة والضعف لنظام محاسبة الخزينة العمومية القائم على مجموعة حسابات الخزينة العمومية وتقديم الاقتراحات لمعالجة نقائص النظام الحالي، إضافة إلى عرض آفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية وتحليل نقاط القوة والضعف لمشروع المخطط المحاسبي للدولة بهدف تقييمها وتقديم توصيات لتفعيل تطبيق هذه الإصلاحات.

وخلصت الدراسة إلى أن نظام المحاسبة العمومية القائم على أساس مدونة مجموعة حسابات الخزينة العمومية تم تصميمه وفق الأساس النقدي، كما أن إصلاح وتطوير نظام المحاسبة العمومية يتطلب الانتقال من تطبيق قواعد الأساس النقدي في تسجيل المعاملات المالية للوحدات الحكومية نحو تطبيق متطلبات أساس الاستحقاق وفق المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام .

كما قدم الباحث توصيات لتفعيل تطبيق الإصلاحات القائمة، ومن أهمها تكييف الإجراءات المحاسبية لمحاسبة الخزينة العمومية وفق متطلبات المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام، كما دعت إلى تبني مشروع المخطط .

- الدراسة 02 : لعلايية مالك، زرقين عبود، متطلبات إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر بما يوافق معايير محاسبة القطاع العام الدولية "IPSAS"، دراسة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد: 2016/15 .

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على مبادئ وأسس المحاسبة العمومية الحديثة في العالم، وإلى تبيان المتطلبات الضرورية لعملية إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر الذي أبان عن قصور جلي، وهذا بغية تقريبه من الممارسات المحاسبية الدولية الحديثة لمواجهة الأزمات والضائقة المالية التي تواجه الدولة الجزائرية .

وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- يجب أن يستهدف إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر الإطار القانوني والتنظيمي للمحاسبة العمومية، و تحديث الإدارات العامة وتكوين العنصر البشري.

- يجب أن يتجه إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر نحو التطبيقات الدولية للمحاسبة الحديثة، لاسيما معايير محاسبة القطاع العام للدولية .

- **الدراسة 03 :** خبيطي خضير، مونه يونس، آفاق تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) ودورها في تطوير نظام المحاسبة العمومية الجزائري، دراسة، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد 02 / جوان 2016.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع نظام المحاسبة العمومية الجزائري الحالي، ومدى اتجاه هذا الأخير نحو تبني معايير IPSAS، وتحديد أهمية تبني هذه المعايير في تطوير مختلف جوانب نظام المحاسبة العمومية الجزائري .

حيث توصلت هذه الدراسة إلى ان نظام المحاسبة العمومية الحالي لا يلبي احتياجات المستخدمين، كما توصلت إلى أن تبني المعايير الدولية IPSAS في البيئة الجزائرية يؤدي إلى تطوير نظام المحاسبي العمومي الجزائري، والقضاء على الفساد الإداري، والعمل على تأهيل وتدريب العاملين في مجال المحاسبة العمومية لقبول تطبيق المعايير الدولية IPSAS .

- **الدراسة 04 :** نادية مغني، دراسة وتقييم نظام المحاسبة العمومية في الجزائر على ضوء المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام (IPSAS)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، (2017/2016).

كان الهدف من هذه الدراسة تحليل وتشخيص واقع نظام المحاسبة العمومية في الجزائر بين ما تقتضيه الأطر القانونية والتنظيمية المعمول بها وواقع الممارسات العملية، وهذا لتبيان ومعرفة مكان الخل الأساسية في هذا النظام، بالإضافة إلى دراسة مدى توافق مشاريع الإصلاح التي تم إطلاقها من طرف الدولة مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام (IPSAS) .

وقد أفضت نتائج التشخيص لواقع نظام المحاسبة العمومية في الجزائر، إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود لضبط لجوانب التصورية لمعالم ومحاور الإصلاح، وتحديد الاهداف و الآليات المناسبة والشروط الكفيلة بوضع مشروع اصلاح هذا النظام موضع التنفيذ .

- **الدراسة 05 :** عبدوس إيمان، اتجاهات عصرة نظام المحاسبة العمومية في الجزائر للتوافق ومعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS)، دراسة، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، اسطنبول/ تركيا، المجلد: 5، رقم 30/2018 .

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تبني المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام في تحقيق التوافق في لغة التخاطب المحاسبي للدول والارتقاء بجودة المخرجات المحاسبية للأنظمة الحكومية، وكذلك التعرف على الإصلاحات التي باشرتها الجزائر في إطار عصرة نظام محاسبتها العمومية والتي تهدف إلى تقريبها من الممارسات المحاسبية الدولية .

وخلصت الدراسة إلى أنه ونظرا لما يحققه تبني معايير المحاسبة في القطاع العام من إيجابيات، اتجهت الجزائر نحو إطلاق مشاريع إصلاح تحاول من خلالها مواكبة التطورات الحاصلة في مجال تحديث الممارسات المحاسبية العمومية، إلا أن ذلك سيكون صعب التحقيق في ظل جملة من العراقيل التي تواجه التطبيق الفعلي لها على أرض الواقع وهو ما يتطلب صياغة الأطر القانونية والتنظيمية المناسبة وتهيئة المناخ المناسب والعمل على الاستفادة من تجارب الدول السابقة التي تبنت هذه المعايير.

- **الدراسة 06 :** عبود ميلود، متطلبات تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لتطوير نظام المحاسبة العمومية وأثره على ترشيد النفقات العمومية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة أحمد درارية، أدرار، 2019 .

يكن الهدف من دراسة هذا الموضوع في النتائج التي يمكن أن تتحقق من مشروع الإصلاح المحاسبي والمالي العمومي في الجزائر، بما يتوافق مع متطلبات تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، وأثر ذلك على ترشيد الإنفاق العمومي وتحقيق وفعالية الشفافية والمساءلة والرقابة المالية، وكذلك جودة الإبلاغ المالي الحكومي وعدالة توزيع الإنفاق العمومي ومحاربة الفساد المالي والإداري .

وقد توصلت الدراسة إلى أن النظام المحاسبي العمومي يتداخل مع نظام الميزانية العامة في جميع مراحله فلا يتم إصلاح أحدهما إلا بإصلاح الآخر كشرط ضروري ومسبق له، كما يركز مشروع الإصلاح المحاسبي العمومي الجديد الذي جاء متماشيا مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS، و الذي تتجه الجزائر نحو تطبيقه على ركيزتين أساسيتين، أولهما مشروع عصنة الميزانية العامة، أما الركيزة الثانية فتتمثلت في تصور ورسم المخطط المحاسبي الجديد الذي جاء في تصوره مطابقا لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وجاء من أهم مبادئه إعداد الحسابات المستقبلية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام .

- **الدراسة 07 :** بوخافي مسعود، متطلبات تطبيق أساس الاستحقاق في نظام المحاسبة العمومية بالجزائر وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS، أطروحة دكتوراه، جامعة غرداية، 2020.

سعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى بيان متطلبات تطبيق أساس الاستحقاق في نظام المحاسبة العمومية، والمعايير المعتمدة في الجزائر لتطوير نظام المحاسبة العمومية .

وقد توصلت الدراسة إلى أن النمط المعتمد هو تحديد إطار محاسبي وطني يستند إلى معايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مبسط ومصمم ليناسب خصوصيات البيئة المحاسبية الجزائرية، حيث يبقى نجاح هذا التحول رهينا بتحقيق بعض الشروط منها توفر الإرادة السياسية سواء على المستوى التنفيذي (السلطة التنفيذية) أو على مستوى الرقابي البرلمان ومجلس المحاسبة .

- **الدراسة 08 :** وليد مرغني، زكرياء دمدوم، الحاج عامر، مقارنة المحاسبة العمومية في البيئة الجزائرية في ظل التوجه نحو معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS -الواقع والتحديات-، دراسة، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد:21، العدد 2021/01 .

هدفت هذا الدراسة إلى التعرف على واقع المحاسبة العمومية في البيئة الجزائرية في ظل التوجه نحو المعايير الدولية IPSAS وما مدى تحديات إصلاحها؟، والمساهمة في تبيان النقائص الموجودة على مستوى ممارسات المحاسبة العمومية وكيف يمكن لـ IPSAS أن تساهم في سد الفجوة، وكذا محاولة استدراك التأخير في توجيه المحاسبة العمومية نحو موائمتها مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام .

حيث توصلت إلى أن الممارسات المحاسبية في القطاع العام لا تزال بعيدة عن متطلبات المعايير الدولية، كما أن هناك عقبات عدة تواجه التحول نحو تلك المعايير، وأن هناك فجوة كبيرة في الجانب القانوني والتقني معاً لنظام المحاسبة العمومية تتطلب الإصلاح من أجل التوجه نحو تطبيق معايير IPSAS.

- **الدراسة 09 :** بوعبادة فتحية، حسياني عبد الحميد، عصرنه نظام المحاسبة العمومية في الجزائر وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS الجهود والتحديات، دراسة، الجزائر، جامعة الجزائر 03، مجلة المؤسسة، المجلد: 10، العدد 2021/01 .

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أهم الصعوبات والحوجز التي تواجه الجزائر ومختلف الدول لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، كما تناولت تقييم مدى إمكانية تحديث نظام المحاسبة العامة وأهم الترتيبات المرافقة لتكييف البيئة الجزائرية مع المعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، بالإضافة إلى الجهود المتمثلة في أهم الترتيبات للقيام بهذا الإصلاح خاصة ما يتعلق بالإطار القانوني والتشريعي والتنظيمي .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى ان إصلاح محاسبة القطاع العام يساعد على ضمان الشفافية في المالية العامة والمساءلة، كما أن هذا المشروع لازال قيد الدراسة والتطوير بسبب عدة صعوبات واجهت التطبيق، لأن دخول المخطط المحاسبي الجديد حيز التنفيذ يتطلب أولاً وقبل كل شيء التنفيذ النهائي لمشروع " إعادة هيكلة إجراءات تنفيذ النفقات العمومية "، كما يتطلب وجود نظام للإعلام الآلي مطور يضمن التنسيق بين الإطار المحاسبي والميزاني في مشروع الإصلاح .

- **الدراسة 10 :** بوعبادة فتحية، حسياني عبد الحميد، عرض البيانات المالية وفق مشروع عصرنه نظام المحاسبة العمومية بالجزائر و مدى توافقها مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS، دراسة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد : 14، العدد 2021/01 .

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور وأهمية معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في عصرنه نظام المحاسبة العمومية، وعرض المعيار الجزائري للقطاع العام رقم 1 " عرض البيانات المالية"

ودراسة مقارنة بينه وبين المرجع الدولي، كما تطرقت الى مشروع إصلاح المحاسبة العمومية في الجزائر بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية .

خلصت الدراسة في هذا الشأن أن هناك تطابق شبه تام بين المعيار الجزائري والدولي، وتم ملاحظة أن المعيار الدولي أكثر تفصيل من المعيار الجزائري وتأكيد أن جميع العناصر المتضمنة في المعايير الجزائرية قد نصت عليها المعايير الدولية وهناك اختلاف في بعض المصطلحات فقط، كما يجب على السلطات العمومية في الجزائر إيلاء المزيد من الاهتمام بالمحاسبة العمومية، و معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام والإسراع في وضع مشروع عصرنة نظام المحاسبة العمومية حيز التنفيذ.

- **الدراسة 11 :** صدام حمدان عكض الغريبي، دور تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام في ترشيد الموازنة العامة والرقابة على الأداء المالي، أطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2021 .

هدفت الدراسة الى تحليل ومناقشة أوجه القصور التي يعاني منها النظام المحاسبي و الدليل المحاسبي الحكومي المعتمد حاليا و متطلبات ومعوقات تطبيق معايير المحاسبة الحكومية الدولية و بيان تأثير اعتماد كل من معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS في الموازنة العامة في العراق .

وقد توصلت الدراسة بان المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تعد مرجع معترف به لتقييم وتطوير المحاسبة الحكومية في البلدان النامية، ويتطلب اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تغيير الأساس المحاسبي في اعداد الموازنة العامة من الأساس النقدي الى أساس الاستحقاق يوجد تأثير لاعتماد المعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في تحسين أداء النظام المحاسبي وإعداد الموازنة العامة في العراق .

- **الدراسة 12 :** آسية قمو، المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام كضرورة لتوحيد ممارسات المحاسبة العمومية وحماية المال العام، دراسة، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 07: العدد 02 / 2021 .

سعت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام كضرورة لتوحيد ممارسات المحاسبة العمومية وحماية المال العام، وهذا من خلال عرض المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وانعكاس تطبيقها على الشفافية في تسيير المال العام .

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تطبيق المعايير المحاسبية للقطاع العام يعمل على تحقيق الشفافية والعدالة ومنح الحق في مساءلة إدارة المؤسسة والحكومات للجهات المعنية، إضافة إلى تحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة والحد من استغلال السلطة في تفضيل المصلحة العامة .

- الدراسة 13 : يوسف السعيد أحمد، واقع نظام المحاسبة العمومية في الجزائر وآليات التطوير وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS، دراسة، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد:12، العدد 2022/01 .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع المحاسبة العمومية في البيئة الجزائرية وآليات تطويرها وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS، ومدى مواكبة أعوان المحاسبة العمومية في الجزائر لتطور نظام المحاسبة العمومية وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام . وخلصت الدراسة إلى توفر معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على معلومات دقيقة لأغراض الرقابة بكل أنواعها، ولاسيما فيما يتعلق بالحقوق المثبتة للدولة والممتلكات، كما أن تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS يبقى رهينة توفر الإرادة السياسية للحكومة الجزائرية.

المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

- الدراسة 01 : (El-Toby. B. H. M., Kareem, A. D., Abd. W. H)، بشرى حسن محمد التوبي، عقيل دخيل كريم، وعد هادي عبد، إمكانية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام (المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام) في نظام محاسبة الحكومة العراقية، بحث استكشافي لآراء المحاسبين في جامعة المثنى، مجلة البروفيسور، أوتوبيس، مراجعة ساو باولو البرازيل، المجلد:07، العدد: 2022/ 02 .

تهدف هذه الورقة إلى استخدام مثل هذه المعايير للمساهمة في تعزيز مهنة المحاسبة على المستوى العالمي وتوفير الإفصاح المالي السهل، على أساس فهمها ومعالجتها والتعامل معها ومساعدة الموظفين الحكوميين، فضلا عن كونها مؤشرا لكفاية القوانين والتشريعات الحكومية والمبادئ التي تنظم المحاسبة لضمان الممارسة الجيدة لمعايير (المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام). وقد خلصت إلى أهمية معايير المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عرض التقارير المالية لمساعدة المحاسبين في الحصول عليها بسرعة وبالتالي تحقيق كفاءة وفعالية العمل المحاسبي، وتصحيح وتقوية القرارات وضمان فعالية نظمها.

- الدراسة 02 : (Faris Irsheid Al-Kharabsheh)، فارس الرشيد الخرابشة، أثر التبني الدولي للمعايير المحاسبية للقطاع العام (IPSAS) بشأن الأداء المالي في القطاع العام الأردني، دراسة، مجلة أكاديمية المحاسبة والدراسات المالية، المجلد: 25، العدد: 2021/02 .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر اعتماد معايير المحاسبة الدولية (IPSAS) حول الأداء المالي في القطاع العام الأردني من أجل إصلاحه نظام محاسبي لضبط المال العام.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك دور لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في تغيير سياسة الكشف عن البيانات والمعلومات المالية، كما يساعد اعتماد المعايير المحاسبية الدولية

للقطاع العام على إصلاح نظام الرصد وتحسين الأداء من خلال تحسين جودة المعلومات المالية المقدمة .

- **الدراسة 03 :** (PROSPER MUNEZERO)، بروسبير مونيزيرو، تقييم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) في الاتحاد الأفريقي، درجة ماجستير، جامعة سانت ماري، أديس أبابا، 2018 .

الهدف من هذه الدراسة هو اكتشاف الفجوة بين الحالة المتوقعة والحالية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتحديد التحديات التي واجهها الاتحاد الأفريقي أثناء تطبيقها والفوائد الناتجة عن اعتمادها، ومعرفة القوى الدافعة التي دفعت الاتحاد الأفريقي إلى اعتماد معايير المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام .

وخلصت الدراسة إلى شفافية وجودة الرقابة الداخلية بعد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، كما أوضحت أن المتدربين لديهم مهارات كافية، المهنية والأكاديمية والتأهيل لاعتماد تلك المعايير الجديدة، كما أن المحاسبة على أساس الاستحقاق ساعدت على إدارة أفضل لالتزامات الاتحاد الأفريقي، وإلى إدارة أفضل للأصول والنفقات، ولإدارة كبيرة في التحصيل في الوقت المناسب، وإن الجوانب الفنية والإدارية تشكل تحدياً لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام .

- **الدراسة 04 :** (Bouabbana fethia)، بوعبابة فتحية، مشروع تحديث نظام المحاسبة العامة بما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) في الجزائر بين الواقع والتحديات، دراسة، مجلة معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 03، المجلد: 03، العدد 2020/02 .

هدفت الدراسة الى إبراز دور وأهمية المعايير الدولية للقطاع العام في عصرنة مختلف جوانب نظام المحاسبة العمومية بالإضافة إلى الدوافع التي أدت إلى ذلك التحديث، وأهم متطلبات تكيف البيئة الجزائرية مع هذه المعايير، كما عرض إستراتيجية مناسبة للانتقال من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق .

وقد توصلت الدراسة الى أن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يحقق العديد من المزايا الاقتصادية التي تعتبر محفزة، ولا سيما في الجزائر، لمواءمة الممارسات المحاسبية، كما توصل إلى عدم جاهزية البيئة الجزائرية وإلى حد كبير اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وقد أدى هذا إلى تجميد إصلاح نظام المحاسبة العمومية الذي يسمح بذلك للانتقال إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق .

- **الدراسة 05 :** (Ijeoma N.B, Oghoghomeh T)، إيجوما، أغوغوما، اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في نيجيريا: التوقعات والفوائد والتحديات، نيجيريا، مجلة الاستثمار والإدارة، المجلد: 3، العدد: 2014/01 .

بحثت هذه الدراسة عن التوقعات والمزايا والتحديات التي تواجه اعتماد معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في نيجيريا، وتحديد تأثير اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على مستوى المساءلة والشفافية في القطاع العام في نيجيريا والتأكد من مساهمة تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في تعزيز القابلية للمقارنة وأفضل الممارسات الدولية .

حيث تبين في النتائج التي تم التوصل إليها أنه إذا تم اعتماد المعايير سيتوقع أن يرتفع مستوى المساءلة، الشفافية في القطاع العام في نيجيريا، وقد تبين أيضا أنها ستعزز المقارنة وأفضل الممارسات الدولية، كما سيوفر معلومات لصانعي القرار وتحسين جودة إعداد التقارير المالية في نيجيريا، وتحسين المقارنة بين المعلومات المالية .

- **الدراسة 06 :** (Sandro Fuchs)، ساندرو فوكس، الإصلاحات المحاسبية للقطاع العام وتأثير المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، أطروحة الدكتوراه، كلية الاقتصاد والأعمال قسم المحاسبة والمالية، جامعة سرقسطة إسبانيا، 2017 .

تهدف الدراسة إلى التدقيق في إصلاحات المحاسبة على أساس الاستحقاق في القطاع العام من خلال الجوانب الإيجابية والوظيفية و تسعى جاهدة لفهم كيفية إصلاحات المحاسبة على أساس الاستحقاق، كما تهدف هذه الدراسة إلى تمحيص آثارها في القطاع العام بشكل رئيسي من منظور المساءلة وصنع القرار .

وخلصت الدراسة ان تطوير المعلومات المالية له تأثير إيجابي على الطريقة التي يُنظر إلى المعلومات على أنها ذات صلة ومتكاملة في عمليات صنع القرار، كما أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قد أثار جدلا على معايير ومبادئ التوحيد التي تعتبر الأكثر ملاءمة في مختلف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كما تظهر النتائج أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتطوير شامل للمعلومات المالية يمكن أن يكون بمثابة حافز للإبلاغ الكامل عن الأنواع المختلفة من الأصول الحكومية .

المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة باللغة العربية

- **الدراسة 01 :** شلال زهير، آفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة، أطروحة دكتوراه، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2014 .

تتفق هذه الدراسة مع دراستنا في عدة نقاط أهمها:

- معالجة الموضوع من جانب تحليل الإطار التقني للمحاسبة العمومية ؛

- ضرورة الإصلاح الموازناتي مع الإصلاح المحاسبي ؛

كما اختلفت الدراسة السابقة في :

- تحليل و تقييم مشروع إعداد المخطط المحاسبي الجديد للدولة المقترح من طرف وزارة المالية، في حين الدراسة الحالية ركزت على تطبيق المخطط المحاسبي الجديد ؛

- فترة الدراسة، حيث شملت الفترة بين 2004 إلى غاية 2014 أما الدراسة الحالية فقد شملت سنة 2023 .

- تطرق الباحث إجراءات القيود المحاسبية لمجموعات حسابات الخزينة العمومية، كم شملت الدراسة عرضا لمعايير IPSAS توقف عند سنة 2014، في حين أن الدراسة الحالية تابعت التعديلات المختلفة على المعايير لحين تطبيقها سنة 2023 ؛

- **الدراسة 02 :** لعلايبي مالك، زرقين عبود، متطلبات إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر بما يوافق معايير محاسبة القطاع العام الدولية "IPSAS"، دراسة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد: 2016/15 .

اتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في الشق النظري، كذلك في منهج الدراسة باستخدام المنهج الوصفي .

واختلفت في انها تناولت مشكلة الدراسة من جانب نظري مستخدمة المنهج الاستقرائي التحليلي، كما استخدمت الدراسة أداة الاستبانة في دراسة الحالة، في حين الدراسة الحالية استخدمت المنهج الوصفي التحليلي .

- **الدراسة 03 :** خبيطي خضير، مونه يونس، آفاق تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) ودورها في تطوير نظام المحاسبة العمومية الجزائري، دراسة، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد 02، جوان 2016 .

اتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في منهج الدراسة باستخدام المنهج الوصفي، وفي أن اعتماد معايير IPSAS يعتبر وسيلة لتطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر .

واختلفت الدراسة السابقة في أنها كانت ورقة عمل، كما تطرقت إلى التجارب السابقة لبعض الدول، أما الفترة الزمنية كانت من 2000 إلى 2007، أما الدراسة الحالية هي ورقة بحثية تطرقت الى تطبيق الميزانية وفق المعايير الدولية للقطاع العام والفترة الزمنية كانت السنة الحالية 2023 .

- **الدراسة 04 :** نادية مغني، دراسة وتقييم نظام المحاسبة العمومية في الجزائر على ضوء المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام (IPSAS)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، (2017/201) .

اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في المناهج المستخدمة في معالجة الموضوع، في حين كان الاختلاف ان هذه الدراسة هدفت إلى دراسة المخطط المحاسبي للدولة وإمكانيات تجسيده على أرض الواقع وفق معايير IPSAS وكذا احتوائها على اقتراح نموذج لتطوير وإصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر، في حين الدراسة الحالية تطرقت إلى الواقع الميداني للإصلاح الميزانياتي في الجزائر .

- **الدراسة 05 :** عبدوس إيمان، اتجاهات عصرنه نظام المحاسبة العمومية في الجزائر للتوافق ومعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS)، دراسة، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، اسطنبول/ تركيا، المجلد: 5، رقم 30/2018 .

اتفقت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية على هدف مشترك وهو تطوير النظام المحاسبي العمومي، وفي المناهج المستخدمة في معالجة الموضوع، وضرورة الإصلاح الموازناتي مع الإصلاح المحاسبي .

اختلفت هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في انها استخدمت المنهج التاريخي لاستعراض أهم محطات بعض المتغيرات المتعلقة بالإصلاحات، في حين الدراسة الحالية اعتمدت على المنهج التحليلي لتطبيق الإصلاحات .

- **الدراسة 06 :** عبود ميلود، متطلبات تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لتطوير نظام المحاسبة العمومية وأثره على ترشيد النفقات العمومية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة أحمد درارية، أدرار، 2019 .

اتفقت الدراسات السابقة على هدف مشترك وهو إصلاح المحاسبة العمومية و تطوير النظام المحاسبي العمومي، و في المناهج المستخدمة في معالجة الموضوع .

كما اختلفت في عدة نقاط أهمها :

- الحدود المكانية للدراسة فقد كانت ممثلة في الدولة الجزائرية ؛
- فترة الدراسة، حيث شملت دراسة الفترة بين 2018 إلى غاية 2019 أما الدراسة الحالية 2023 ؛
- استخدمت الدراسة اداة الاستبيان لجمع البيانات وذلك عبر ولايات الوطن في حين الدراسة الحالية كانت دراسة ميدانية لتنفيذ الميزانية العامة للدولة في مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي ؛
- **الدراسة 07 :** بوخافي مسعود، متطلبات تطبيق أساس الاستحقاق في نظام المحاسبة العمومية بالجزائر وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS، أطروحة دكتوراه، جامعة غرداية، 2020.

تتفق هذه الدراسة مع دراستنا في أن اعتماد معايير IPSAS كوسيلة لتطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر، و ضرورة الإصلاح الموازناتي مع الإصلاح المحاسبي.

تختلف هذه الدراسة عن دراستنا في فترة الدراسة، وكانت دراسة استشرافية لإمكانية تطبيق معايير IPSAS في الجزائر، أما الدراسة الحالية فكانت دراسة ميدانية لتطبيق معايير IPSAS في الجزائر.

- **الدراسة 08 :** وليد مرغني، زكرياء دمدوم، الحاج عامر، مقارنة المحاسبة العمومية في البيئة الجزائرية في ظل التوجه نحو معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS -الواقع والتحديات-، دراسة، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد: 21، العدد 2021/01 .

اتفقت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في ضرورة الإصلاح الموزناتي مع الإصلاح المحاسبي، وكذا المنهج المستخدم في الدراسة .

كما اختلفت الدراسة السابقة في عدة نقاط اهمها :

- فترة الدراسة، حيث شملت الدراسة الفترة سنة 2021، والحدود المكانية حيث شملت ولاية الوادي ورقلة وبسكرة، أما الدراسة الحالية شملت الفترة سنة 2023، وكانت في مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي؛

- تم الاعتماد في الدراسة الميدانية على أداة الاستبيان، في حين الدراسة الحالية ركزت على دراسة وتحليل جميع مراحل الميزانية العامة في الجزائر ؛

- **الدراسة 09** : بوعبانه فتحية، حسياني عبد الحميد، عصرنة نظام المحاسبة العمومية في الجزائر وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS الجهود والتحديات، دراسة، الجزائر، جامعة الجزائر 03، مجلة المؤسسة، المجلد: 10، العدد 2021/01 .

اتفقت هذه الدراسة مع دراستنا من حيث بيئة المحاسبة، وهذا من خلال دراسة مشروع عصرنة نظام المحاسبة العمومية في الجزائر، وفي ضرورة عصرنة النظام الموزناتي كأساس لتطوير النظام المحاسبي العمومي .

اختلفت هذه الدراسة عن دراستنا في انها تناولت مشكلة الدراسة من جانب نظري مستخدمة منهج تحليل المحتوى .

- **الدراسة 10** : بوعبانه فتحية، حسياني عبد الحميد، عرض البيانات المالية وفق مشروع عصرنة نظام المحاسبة العمومية بالجزائر و مدى توافقها مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS ، دراسة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد : 14، العدد 2021 / 01 .

اتفقت الدراسة السابقة على هدف مشترك وهو إصلاح المحاسبة العمومية و تطوير النظام المحاسبي العمومي، وفي المنهج المستخدم في الدراسة .

واختلفت عن دراستنا في فترة الدراسة، حيث شملت الدراسة السابقة الفترة بين 2005 إلى غاية 2009، في حين الدراسة الحالية شملت سنة 2023، كما اختلفت عن دراستنا في انها تناولت مشكلة الدراسة من جانب نظري مستخدمة منهج تحليل المحتوى .

- **الدراسة 11** : صدام حمدان عكض الغريزي، دور تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام في ترشيد الموازنة العامة والرقابة على الأداء المالي، أطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2021 .

اتفقت هذه الدراسة مع دراستنا أنها ركزت على جميع مراحل الميزانية العامة، وضرورة إصلاح المحاسبة العمومية و تطوير النظام المحاسبي العمومي .

كما اختلفت في عدة نقاط اهمها :

- وظفت الدراسة المنهج الإستقرائي والاستنباطي، في حين درستنا وظفت المنهج الوصفي التحليلي ؛
- الحدود المكانية : الدراسة السابقة كانت في العراق، اما الدراسة الحالية كانت في الجزائر ؛
- فترة الدراسة، حيث شملت دراسة صدام حمدان الفترة بين سنة 2018 / 2019 أما الدراسة الحالية فكانت سنة 2023 ؛

- **الدراسة 12 :** آسية قمو، المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام كضرورة لتوحيد ممارسات المحاسبة العمومية وحماية المال العام، دراسة، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 07، العدد 02 / 2021 .

اتفقت الدراسة السابقة على هدف مشترك وهو إصلاح المحاسبة العمومية و تطوير النظام المحاسبي العمومي، والمنهج المستخدم في الدراسة .

- اختلفت عن دراستنا في احتوائها على المعايير المتبناة في مشروع العصرية الجزائري .
- **الدراسة 13 :** يوسف السعيد أحمد، واقع نظام المحاسبة العمومية في الجزائر وآليات التطوير وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS، دراسة، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد:12، العدد 01/2022 .

اتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في ضرورة الإصلاح الموازاتي مع الاصلاح المحاسبي وذلك لتطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر .

واختلفت في الدراسة ميدانية حيث استخدمت الدراسة السابقة أداة الاستبيان على مستوى عدد من الولايات، أما الدراسة الحالية استخدمت شرح وتحليل الميزانية العامة لمديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي.

المطلب الرابع: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة باللغة الاجنبية

- **الدراسة 01 :** (El-Toby. B. H. M., Kareem, A. D., Abd. W. H)، بشرى حسن محمد التوبي، عقيل دخيل كريم، وعد هادي عبد، إمكانية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام (المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام) في نظام محاسبة الحكومة العراقية: بحث استكشافي لآراء المحاسبين في جامعة المثنى، مجلة البروفيسور، أوتوبيس، مراجعة ساو باولو البرازيل، المجلد:07، العدد: 02 / 2022.

اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أهمية معايير المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في تحقيق كفاءة وفعالية العمل المحاسبي .

ومع ذلك تختلف الدراسة الحالية مع هذه الدراسة في ما يلي :

- الدراسة السابقة عبارة عن بحث استكشافي اما الدراسة الحالية فكانت عبارة عن بحث وصفي ؛
- الحدود المكانية : الدراسة السابقة كانت في العراق، اما الدراسة الحالية كانت في الجزائر ؛

- كما ان الدراسة السابقة استخدمت اداة الاستبيان، أما الدراسة الحالية استخدمت شرح وتحليل الميزانية العامة لمديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي ؛
- **الدراسة 02 :** (Faris Irsheid Al-Kharabsheh)، فارس الرشيد الخرابشة، أثر التبني الدولي المعايير المحاسبية للقطاع العام (IPSAS) بشأن الأداء المالي في القطاع العام الأردني، دراسة، مجلة أكاديمية المحاسبة والدراسات المالية، المجلد: 25، العدد: 2021/02 .
- اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية على هدف مشترك وهو إصلاح المحاسبة العمومية، وكذا المنهج المستخدم في الدراسة .
- واختلفت في عدة نقاط أهمها :
- الحدود المكانية : الدراسة السابقة كانت في الأردن، اما الدراسة الحالية كانت في الجزائر ؛
- كما ان الدراسة السابقة استخدمت اداة الاستبيان ؛
- اختلفت دراسة عن الدراسة الحالية في انها تناولت مشكلة الدراسة من جانب نظري مستخدمة المنهج الاستنتاجي لتحليل للبيانات ؛
- **الدراسة 03 :** (PROSPER MUNEZERO)، بروسبير مونيزيرو، تقييم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) في الاتحاد الأفريقي، درجة ماجستير، جامعة سانت ماري، أديس أبابا، 2018 .
- اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية على هدف مشترك وهو إصلاح المحاسبة العمومية و تطوير النظام المحاسبي العمومي، و في منهج الدراسة باستخدام المنهج الوصفي .
- كما اختلفت معها في عدة نقاط أهمها :
- فترة الدراسة، حيث شملت الدراسة الفترة بين 2014 إلى غاية 2017 أما الدراسة الحالية فقد شملت الفترة السنة الحالية 2023 ؛
- الحدود المكانية : الدراسة السابقة كانت في إثيوبيا (الاتحاد الإفريقي)، اما الدراسة الحالية كانت في الجزائر (مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي) ؛
- استخدمت الدراسة اداة الاستبيان لجمع البيانات في حين الدراسة الحالية كانت دراسة ميدانية لتنفيذ الميزانية في مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي ؛
- **الدراسة 04 :** (Bouabbana fethia)، بوعبانة فتحية، مشروع تحديث نظام المحاسبة العامة بما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) في الجزائر بين الواقع والتحديات، دراسة، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، المجلد: 03، العدد 2020/02 .
- اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أهمية المعايير الدولية للقطاع العام في إصلاح نظام المحاسبة العمومية، وفي الحدود المكانية للدراسة كذا المنهج المستخدم في الدراسة .

حيث اختلفت عن الدراسة الحالية انها تناولت مشكلة الدراسة من جانب نظري مستخدمة منهج الإستقرائي والاستنباطي .

- **الدراسة 05 :** (Ijeoma N.B, Oghoghomeh T)، إيجوما، أغوغوما، اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في نيجيريا: التوقعات والفوائد والتحديات، نيجيريا، مجلة الاستثمار والإدارة. المجلد:3، العدد: 01، 2014 .

اتفقت الدراسات السابقة مع دراستنا على هدف مشترك وهو إصلاح المحاسبة العمومية، وكذا المنهج المستخدم في الدراسة .

واختلفت مع دراستنا في النقاط التالية :

- الحدود المكانية : الدراسة السابقة كانت في نيجيريا، اما الدراسة الحالية كانت في الجزائر؛
- استخدمت الدراسة اداة الاستبيان لجمع البيانات في حين الدراسة الحالية كانت دراسة ميدانية لإعداد وتنفيذ الميزانية ؛

- **الدراسة 06 :** (Sandro Fuchs)، ساندرو فوكس، الإصلاحات المحاسبية للقطاع العام وتأثير المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، أطروحة الدكتوراه، كلية الاقتصاد والأعمال قسم المحاسبة والمالية، جامعة سرقسطة إسبانيا، 2017.

اتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في إصلاحات المحاسبة على أساس الاستحقاق في القطاع العام، وباستخدام نفس المنهج في الجانب النظري للدراسة .

واختلفت عن الدراسة الحالية في انها تناولت مشكلة الدراسة من جانب نظري مستخدمة منهج استقرائي، وكذا استخدمت أداة الاستبيان واداة المقابلة.

خلاصة

إن الدراسات السابقة وخاصة الدارسات على المستوى المحلي، كانت أغلبها دراسات نقدية وتقييمية للنظام المحاسبي العمومي، وكلها تطرقت إلى الإصلاحات المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية للنظام المحاسبي و الموازناتي العمومي ومدى ضرورته وأهميته .

حيث اتفقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة على هدف مشترك وهو إصلاح المحاسبة العمومية و تطوير النظام المحاسبي العمومي .

وإن أهم ما يميز هذه الدراسة هو محاولة التعرف على التأثيرات التي نجمت على اعتماد المحاسبة العمومية لمعايير المحاسبة العمومية للقطاع العام (IPSAS) في الميزانية العامة والتي تعتبر حديثة العهد في الجزائر من حيث إعدادها وأسلوب إعدادها والمدى الذي تعد له، والتبويات والترميز والمصطلحات المعتمدة في الميزانية و التأثيرات في رقابة اداء الميزانية العامة، حيث أن هذه الدراسة ركزت على جميع مراحل الميزانية العامة اي مرحلة الإعداد ومرحلة التنفيذ ومرحلة الرقابة .

المبحث الثاني: الإطار النظري

- تعتبر المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام النقطة المحورية للثورة العالمية بهدف عصرنة المحاسبة العمومية ، وسنتطرق في هذا المبحث إلى العناصر الآتية :
- ماهية المحاسبة العمومية ؛
 - تطبيقات الأسس المحاسبية على المحاسبة العمومية ؛
 - أعوان المحاسبة العمومية ؛
 - مكونات نظام المحاسبي العمومي ؛
 - ماهية معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام .

المطلب الأول: ماهية المحاسبة العمومية

تعتبر المحاسبة العمومية ضمن فروع المحاسبة بشكل عام، وهي تطبق في الوحدات الإدارية العمومية التي تقوم بتقديم خدمات عامة، كالتعليم والصحة والإسكان والعدالة والأمن والدفاع... وغيرها، كما تحتل دورا هاما في تنظيم الوحدات الحكومية الغير الهادفة للربح، وتشمل إجراءات قانونية وإدارية وتنظيمية يتم تطبيقها من طرف أعوان يعرفون بأعوان المحاسبة العمومية .

الفرع الأول : مفهوم المحاسبة العمومية

" لا تختلف المحاسبة في الوحدات الحكومية من حيث المفهوم عن المحاسبة بصفة عامة، على أساس أن المحاسبة العمومية تعتبر ضمن فروع المحاسبة الخاصة التي تخدم متطلبات العمل داخل الوحدات الإدارية الحكومية بالدولة، فتعتبر المحاسبة في الوحدات عنصرا ضروريا لخدمة وظيفة الإدارة المالية للحكومة ولمقابلة الرقابة الإدارية والمحاسبية داخل الوحدات"1.

المحاسبة العمومية " هي المجال المحاسبي المتخصص بعملية تقدير و قياس وتسجيل تبويب العمليات المالية، في وحدات الجهاز الحكومي، ثم إنتاج المعلومات التي تفيد في اتخاذ القرار، وتوصيلها إلى الجهات ذوات العلاقة وفق التشريعات الرسمية "2 .

عرفتها هيئة الأمم المتحدة بأنها : " تبويب وتقويم وتوصيل ومراقبة صحة الإيرادات والنفقات والأنشطة المتعلقة بالقطاع العام "3 .

1 - فتح الله محمد أحمد محمد، المحاسبة في الوحدات الحكومية، كلية التجارة، جامعة النيلين، 2013، ص: 04.

2 - إسماعيل حسين أحمر، المحاسبة الحكومية من التقليد إلى الحداثة، دار المسيرة، عمان، 2003، ص: 35.

3 - صلاح الدين عبد المنعم مبارك، المحاسبة الحكومية مدخل معاصر، درا المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، 2008،

المحاسبة العمومية "هي العلم الذي يبحث في القواعد والمبادئ والنظريات التي تستخدم في خلق وتشخيص وقياس وإيصال المعلومات عن نشاط الوحدات الاقتصادية لذوي العلاقات واتخاذ القرارات التي تحكم على العمليات الاقتصادية بناء على هذه المعلومات"⁴.

كما تعرف المحاسبة العمومية كذلك بأنها تعبر عن " القواعد التي تلتزم بها الجهات الإدارية في تنفيذ الموازنة العامة للدولة و تأشيراتها وتسجيل و تبويب العمليات المالية التي تجريها وقواعد الرقابة المالية قبل الصرف ونظم الضبط الداخلي وإظهار وتحليل النتائج التي تعبر عنها المراكز المالية أو الحسابات الختامية لهذه الجهات"⁵.

و في تعريف آخر للمحاسبة العمومية أنها " نوع من المحاسبة المالية تطبقه الوحدات الإدارية الحكومية جميعها بهدف تحقيق الرقابة على نشاط هذه الوحدات والتقرير عن الاستخدامات والموارد، مع خدمة أغراض التخطيط و وضع الموازنة العامة للدولة"⁶.

وفي تعريف آخر، تعتبر المحاسبة العمومية بأنها " مجموعة القواعد التي تنظم وتقن مدخلات ومخرجات الأموال العمومية وبالتالي، يمكن تقديم ثلاثة مفاهيم للمحاسبة العمومية :

- **المفهوم التقني:** ويقصد به مجموعة المبادئ التقنية التي تستعمل من أجل القيد المحاسبي للعمليات المالية للدولة في السجلات المحاسبية للمحاسبة العمومية وطرق تنفيذها ومراقبتها .
- **المفهوم الإداري:** وهو عبارة عن مجموعة القواعد التي تهدف إلى تنظيم و تسيير وتقسيم الإدارة المالية للدولة وتوزيع المهام على مستوى شبكة المحاسب العمومي.
- **المفهوم القانوني:** وهو مجموعة القيود القانونية التي تعين مهام والتزامات ومسؤولية كل من المحاسب العمومي والامر بالصرف في تنفيذ العمليات المالية للدولة"⁷.

كما يمكن تعريف المحاسبة العمومية أنها " عبارة عن مجموعة من القواعد القانونية والتقنية التي تهتم بضبط إجراءات تنفيذ وتسجيل عمليات تحصيل الإيرادات وتسديد النفقات العمومية المرخصة في

⁴ - خلق عبد الله الوردات - سهيل بسم الدباس، المحاسبة الحكومية وإعداد موازنة البرامج والأداء، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع عمان، شارع الجامعة الأردنية مقابل كلية الزراعة، الأردن، 2009، ص:12.

⁵ - محمد عادل إلهامي والسيد أحمد السقا، المحاسبة الحكومية والمحاسبة الاقتصادية القومية مدخل معاصر، كلية التجارة جامعة طنطا، مصر 2005-2006، ص:24.

⁶ - ليلي فتح الله إبراهيم وإبراهيم حماد محمد، الموازنات والمحاسبة الحكومية، مطابع الدار الهندسية، مصر، 1999، ص:171.

⁷ - محمد عادل إلهامي و السيد أحمد السقا، مرجع سابق، ص 24.

الميزانية العامة للدولة، وإعداد التقارير والقوائم المالية الحكومية عن نتائج نشاط مختلف وحدات القطاع العام⁸.

الفرع الثاني : مجال تطبيق المحاسبة العمومية

يعتبر مجال تطبيق المحاسبة العمومية محدد قانونا لكونها تختص بتسجيل العمليات المالية المرتبطة بتحصيل و صرف المال العام المتداول عن طريق تنفيذ الميزانية العامة للدولة، وسوف نتناول في ما يلي عرض نطاق اختصاص المحاسبة العمومية إضافة إلى الفئات المستخدمة للقوائم المالية العمومية .

أولا - نطاق تطبيق المحاسبة العمومية :

يتم تطبيق نظام المحاسبة العمومية على الوحدات الإدارية الحكومية غير الهادفة لتحقيق الربح، و التي تعتبر ضمن فروع المحاسبة الخاصة التي تخدم متطلبات العمل داخل الوحدات الإدارية الحكومية بالدولة، كما تتداول المال العام من أجل تقديم خدمة عامة أو تحقيق منفعة عامة، حيث تمول نشاطاتها من الاعتمادات المالية المخصصة لتنفيذ الميزانية العامة للدولة .

" ويقصد بالوحدات الإدارية الحكومية تلك الوحدات التي تقوم بأداء الوظائف السيادية للدولة كالدفاع والأمن والقضاء والخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم وغيرها، وكذلك الوحدات التي تقوم على توجيه النشاط الاجتماعي للدولة وإقامة البنية الأساسية للمجتمع كإقامة الطرق والسدود والموانئ والمطارات والجسور...إلخ، وتقدم هذه الوحدات خدماتها للمواطن بدون مقابل أو بمقابل رمزي لا يغطي تكاليف تلك الخدمات"⁹.

و في الجزائر يتم تطبيق المحاسبة العمومية على ما يلي¹⁰:

- الميزانيات والعمليات المالية الخاصة بالدولة ؛
- الميزانيات والعمليات المالية الخاصة بالمجلس الدستوري، المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة ومجلس المحاسبة ؛
- العمليات المالية للميزانية الملحقه ؛
- المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري ؛

⁸ - شلال زهير، أفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ،تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2013-05-2014.

⁹ - اسماعيل خليل اسماعيل ونائل حسن عدس، "المحاسبة الحكومية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 24.

¹⁰ - المادة الأولى من قانون 90-21 المؤرخ في 14 محرم 1411 الموافق ل 15 غشت 1990،"المتعلق بالمحاسبة العمومية"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35، ص1132.

- العمليات المالية للجماعات الإقليمية ؛

ثانيا - الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية العمومية :

" يختص نظام المحاسبة العمومية كنظام معلومات ورقابة بتوثيق وإثبات العمليات المالية للدولة وتسجيلها وتقديم التقارير والقوائم المالية عن نتائج هذه العمليات للجهات والهيئات التي لها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة بتلك البيانات"11.

وتتم العمليات المادية والمحاسبة العمومية من طرف الآمرين بالصرف والمحاسبين العموميين فهي تتعلق بصفة عامة بما يلي :

- تنفيذ الإيرادات والنفقات ؛

- تسيير الممتلكات ؛

- انجاز عمليات الخزينة؛

- مسك المحاسبة .

الفرع الثالث : أهداف وخصائص ومبادئ المحاسبة العمومية

حيث سنتناول عرض مختلف أهداف المحاسبة العمومية، يليه تحليل خصائص النظام المحاسبي لوحدة القطاع العام، وكذا المبادئ الأساسية للمحاسبة العمومية .

أولا -أهداف المحاسبة العمومية :

يمكن تحديد الأهداف التي تسعى المحاسبة العمومية إلى تلبيةها إلى ما يلي12:

- التسجيل التاريخي للنشاط الحكومي أو العمومي بصورة رقمية، مثلا يقيد تفاصيل المعاملات المالية التي تقوم بها الدوائر الحكومية ؛

- متابعة ما يستحق للدولة على الأفراد والمؤسسات من ضرائب ورسوم أو ديون أو أية التزامات أخرى والعمل على تحصيلها وحفظ قيودها وسجلاتها ؛

- فرض الرقابة على الأموال العامة لمنع وقوع ضياع أو اختلاس أو سوء استخدام لها، وكشف الأخطاء أو التلاعب الذي يمكن أن يحدث لها ؛

- توفير البيانات اللازمة المتعلقة بتنفيذ الموازنة، وبيان المركز المالي للدولة وإظهار الفائض أو العجز؛

11 - شلال زهير، "أفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة"، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2013-2014، ص9.

12 - نعيجة فهم، "نظام المحاسبة العمومية كأداة فعالة في تسيير و رقابة الجماعات المحلية"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب البلية، 2011، ص 63.

- توفير البيانات والمعلومات اللازمة التي تسهل عمليات التحليل الاقتصادي ودراسة الآثار الاقتصادية المترتبة على الإيرادات العامة و استخداماتها ؛
 - توفير التقارير اللازمة عن تنفيذ البرامج و الخدمات التي تؤديها الأجهزة الحكومية، بحيث تسهل إعداد أرقام الموازنة العامة بدقة، وقياس مدى الكفاية و تنفيذها وترشيد قرارات استخدامات الأموال العامة؛
 - توفير البيانات والمعلومات لمختلف الجهات لاستخدامها كمؤشرات في اتخاذ القرارات، أو إخضاعها لعمليات الدراسة والتحليل أو لغايات فرض الرقابة على النشاط الحكومي المالي ؛
- ثانيا - خصائص نظام المحاسبة العمومية :**
- يرى خبراء الأمم المتحدة، أن نظام المحاسبة العمومية الجيد هو أداة لقياس كفاءة الأداء وتوفير المعلومات المناسبة لاتخاذ القرار ورسم السياسات لخدمة أغراض الإدارة، ويجب أن يتميز بالخصائص التالية:13:
- أن ينسجم مع المتطلبات الدستورية والقانونية وغيرها من المتطلبات المقررة، وبالتالي يجب أن يبين مدى تقيد الوحدات بالقواعد التشريعية المطبقة ؛
 - أن يتم الربط بين الموازنة العامة ونظام المحاسبة العمومية، بصورة تحقق التكامل بينهما لإظهار مدى التقيد بالموازنة العامة كخطة مالية تعكس نشاطات الحكومة وسياساتها ؛
 - يجب ان يتم تصميم الحسابات بطريقة يمكن من خلالها تشخيص الأهداف، والأغراض التي خصصت من أجلها الأموال وتوضيحها، وكذلك تحديد الجهات الإدارية المسؤولة عن تأمين هذه الموارد وعن استخدامها لتنفيذ البرامج والأنشطة ؛
 - أن يسهل عمليات التدقيق والرقابة التي تمارسها الجهات المختصة ؛
 - أن يسهل الرقابة الإدارية الفعالة على الأموال والإجراءات والبرامج، وأن يضمن سهولة التدقيق الداخلي ؛
 - أن يسهل إظهار النتائج المالية الخاصة بالبرامج الحكومية، وأن يسهل قياس الموارد وتحديد تكلفة البرامج والوحدات التنظيمية ؛
 - أن يوفر النظام المحاسبي المعلومات المالية اللازمة لتطوير التخطيط والبرمجة، وتسهيل المراجعة والمتابعة، وتقييم العمل بشكل مادي ومالي ؛
 - أن يضمن النظام المحاسبي توفير المعلومات المفيدة في عمليات التحليل الاقتصادي، وربط العمليات المالية الحكومية بالحسابات القومية ؛

13 - زهير شلال، "مرجع سابق"، ص 14 .

ثالثا - مبادئ المحاسبة العمومية :

وتتمثل فيما يلي¹⁴:

- مبدأ الفصل بين وظيفتي الأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين والتنافي بينهما ؛
- المسؤولية الشخصية والمالية للمحاسبين العموميين ؛
- تحديد عمليات تنفيذ النفقات والإيرادات ؛
- إجبارية وضع أموال الهيئات العمومية في الخزينة العمومية ؛
- حق المحاسب العمومي في تأجيل أو رفض الدفع من جهة و حق الأمر بالصرف في التسخير المحاسبي العمومي بالدفع تحت مسؤولية الشخصية ؛
- وحدة الصندوق ؛
- الرقابة القضائية لمجلس المحاسبة ؛
- مبدأ الترخيص المسبق للمداخل والنفقات ؛
- مبدأ تقديم الحساب ؛
- مبدأ مسؤولية الأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين .

المطلب الثاني: تطبيقات الأسس المحاسبية على المحاسبة العمومية

يتم اختيار الأساس المحاسبي الذي يستخدم في كل دولة وفق عدة معايير، حيث تعتمد الأنظمة المحاسبية على أسس قياس محاسبية معينة لقيد العمليات المالية واستخلاص النتائج، وتحدد هذه الأسس إجراءات و قواعد إثبات و مسك الحسابات و عرض البيانات المالية .
والأسس المحاسبية تعرف: " مجموعة المبادئ المحاسبية التي تحدد متى يجب الاعتراف بآثار المعاملات أو الأحداث لأغراض الإبلاغ المالي"¹⁵.
وفي هذا الإطار سوف نتناول مختلف الأسس المحاسبية مع التركيز على بيان أثر تطبيقها على المحاسبة في وحدات القطاع العام .

الفرع الأول : الأساس النقدي

سنتناول عرض مفهوم تطبيق الأساس النقدي في المحاسبة العمومية بهدف تحليل مزايا وعيوب تطبيق هذا الأساس على النظام المحاسبي لوحدات القطاع العام.

¹⁴ - براهيم محمد، "مصادر قانون المحاسبة العمومية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2013، ص18.

¹⁵ - International Federation of Accountants, **Public Sector Committee**, study n 02: Elements of the Financial Statements of National Government, IFAC, New York, 1993, p: 34

أولاً: مفهوم الأساس النقدي

" يعني الأساس النقدي إثبات ما يحصل من إيرادات قبضت فعلاً وإثبات النفقات عند دفعها فعلاً بمعنى واقعة الصرف (الدفع)، أو التحصيل النقدي هو أساس القياس والتسجيل في السجلات المحاسبية للنفقات أو الإيرادات تعود لفترات مالية سابقة أو لاحقة لهذه الفترة"16.

كما يعرف الأساس النقدي " كل الإيرادات المقبوضة في فترة مالية تسجل بالدفاتر وتعرض بالقوائم المالية على أنها تخص هذه الفترة حتى ولو كان بعضها ناتج من مستحقات فترات سابقة أو فترات لاحقة، وكذلك اعتبار كل المصروفات المدفوعة في فترة مالية تخص تلك الفترة ولو كان بعضها يتعلق بفترات سابقة أو لاحقة"17.

ثانياً : مزايا وعيوب الأساس النقدي

يمكن عرض أهم مزايا وعيوب تطبيق الأساس النقدي في نظام المحاسبة العمومية على النحو التالي :

1- مزايا الأساس النقدي

- " يترتب على إتباع الأساس النقدي التركيز عند إعداد القوائم المالية والحساب الختامي على إظهار و قياس نتائج حركة التدفقات النقدية بوضوح و بصفة دقيقة، من أجل تحديد رصيد الخزينة الذي يمثل الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى الوحدة المحاسبية، حيث يتميز النظام المحاسبي القائم على الأساس النقدي على العناصر التالية"18.
- زيادة التركيز على عنصر النقدية وإدارة التدفقات النقدية نظراً لأهميتها ؛
- الاهتمام و التركيز على الموازنة العامة، وبالتالي تتركز المهمة الرئيسية للمحاسبة الحكومية في مراقبة و متابعة تنفيذ الموازنة العامة التي تم الموافقة عليها ؛
- لا يتم إعداد قائمة مركز مالي للوحدات الحكومية، حيث يكون تركيز المحاسبة على التدفقات النقدية لإيرادات و مصروفات الموازنة بدلاً من قياس الربح أو تقييم الأصول ؛
- يتكون نظام المحاسبة القائم على الأساس النقدي من موازنة سنوية ونظام لإمساك الدفاتر والحسابات، والتقارير المرتبطة معهم في الهيكل و المحتوى ؛
- نظراً لارتباط الحسابات بموازنة محددة عن فترة معينة، لذا تكون دورة حياة تلك الحسابات هي نفس دورة حياة الموازنة العامة (سنة) ؛

16 - نواف محمد عباس الرماحي، المحاسبة الحكومية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص: 34.

17 - عبد الحي الخولي، المحاسبة الحكومية، مطبعة المدني، القاهرة، 1984، ص: 18.

18 - R.Jones & M.Pendlebury, **Public Sector Accounting** , Pitman Publishing , London, 1984, pp :161-162

إضافة إلى ذلك، يختص النظام المحاسبي الذي يقوم على الأساس النقدي بقياس وقيد العمليات المحاسبية بالمزايا الآتية :

- " يتميز بالبساطة والوضوح، وسهولة تنفيذه، والموضوعية في عدم تدخل العنصر البشري في عملية القياس، كما يساعد في تحديد حركة السيولة النقدي"19؛
- "إن هذا الأساس يعتبر أسلوباً للدفع على ضوء الأموال الجاهزة والمحصلة"20؛

2 - عيوب الأساس النقدي :

- أسفر استخدام الأساس النقدي في المحاسبة العمومية على عدة عيوب يمكن إجمالها كما يلي:
- "عدم توفيره لبيانات عن جميع العمليات وصعوبة تتبع العمليات التي يتطلب تنفيذها أكثر من فترة محاسبية (سنة مالية) ؛
- المقارنة بين الفترات المحاسبية تكون مضللة، والمقابلة بين الإيرادات والنفقات لكل فترة غير سليمة؛
- ضعف الوظيفة الرقابية والإدارية للنظام المحاسبي المتمثلة في صعوبة المحافظة على أموال وموارد الدولة ؛
- الإسراف في الإنفاق لمجرد استنفاد الإعتمادات المخصصة بدون حاجة فعلية له؛"21
- "عدم توفير البيانات اللازمة لتحديد تكلفة الأنشطة و البرامج الحكومية لأغراض قياس و تقييم الأداء الحكومي في استغلال الموارد المتاحة للوحدات الحكومية والرقابة على التكاليف، و هذه هي الأهداف التي يجب أن يحققها النظام المحاسبي الحكومي الفعال في العصر الحديث"22.
- "تحميل السنة المالية بكافة النفقات المدفوعة سواء كانت تخص السنة المالية الحالية أو تخص سنوات سابقة مما يتطلب الخروج على مبدأ استقلال السنوات المالية عند إجراء القياس المحاسبي لأن النفقات التي لم يتم إنفاقها خلال السنة المالية تلغى وتعاد إلى خزانة الدولة"23؛

19 - فؤاد الفسفوس، المحاسبة الحكومية، دار كنوز المعرفة العلمية، عمان الأردن، 2009، ص:33.

20 - محمد فضل مسعد، وآخرون، المحاسبة الحكومية، مكتب المجمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص:50.

21 - قاسم ابراهيم الحسيني، "المحاسبة الحكومية والميزانية العامة للدولة"، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 1999، ص:98.

22 - محمد السيد سرايا و سمير كامل محمد، المحاسبة في الوحدات الحكومية والمحاسبة القومية تطبيقات على قطاع الجمارك، دار الجامعة الجديدة،

مصر، 2000، ص: 47-48.

23 - نواف محمد عباس الرماحي، مرجع سابق، ص:34-35.

الفرع الثاني: أساس الاستحقاق

حيث سنتناول عرض مفهوم تطبيق أساس الاستحقاق في المحاسبة العمومية بهدف تحليل مزايا وعيوب تطبيق هذا الأساس على النظام المحاسبي لوحدات القطاع العام.

أولاً : تعريف أساس الاستحقاق

يعرف النظام المحاسبي الحكومي الموحد للدول العربية الذي أقرته الندوة العلمية المنعقدة في تونس سنة 1980 أساس الاستحقاق بأنه "الأساس الذي يعتمد على تحميل الحساب الختامي لأي سنة مالية بالمصروفات و الإيرادات التي تحققت فعلاً خلال تلك السنة بغض النظر عما إذا كانت هذه النفقات قد دفعت أم لم تدفع بعد، و الإيرادات قبضت أم لم تقبض بعد"24.

كما عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين أساس الاستحقاق بأنه "أساس محاسبي يتم الاعتراف بموجبه بالمعاملات والأحداث الأخرى عند وقوعها (وليس عند استلام النقد)، ولذلك تسجل المعاملات و الأحداث في السجلات المحاسبية و يعترف بها في القوائم المالية للفترات الزمنية الخاصة بها "25. "كما تقوم فكرة المحاسبة على أساس الاستحقاق على اعتبار كل المصروفات وكل الإيرادات الخاصة بسنة مالية معينة يجب أن تتعلق بهذه السنة وان ترد إليها سواء فيما يختص بتقدير الموازنات العامة أو فيما يختص بالحسابات الختامية، فتدرج في الموازنات العامة جميع الحقوق وجميع الالتزامات المتوقع حدوثها خلال السنة المالية، بصرف النظر عن الوقت الذي يتم فيها التحصيل أو الذي يتم فيه الدفع"26.

ويعرف أيضاً بأنه: "تثبيت الإيرادات عند استحقاقها والمصروفات عند استعمال الموارد والخدمات، فمثال البضاعة تسجل عند استلامها لأغراض المخازن ولكنها لا تثبت كتكاليف إلا عند صرفها للاستعمال، والإيرادات لا تظهر إلا عند استحقاقها فالإيرادات غير مستحقة والموارد والخدمات غير مستعملة تؤجل في الحسابات لحين استحقاقها أو استعمالها"27.

ثانياً : مزايا وعيوب أساس الاستحقاق

فيما يلي عرض لأهم مزايا وعيوب تطبيق أساس الاستحقاق في المحاسبة العمومية

24 - المنظمة العربية للعلوم الإدارية، النظام المحاسبي الحكومي الموحد للدول العربية،، عمان، الأردن، 1980، ص: 15-16.

25 - الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، طبعة 2007، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين

القانونين، عمان، الأردن، 2007، ص: 906.

26 - علي السعيد سنون، المحاسبة الحكومية والقومية- النظرية والتطبيق، دار الكتب القانونية، مصر، 2009، ص: 32

27 - فؤاد ياسر، وضاح مناع، عاطف وآخرون، المحاسبة الحكومية وتطبيقاتها النظرية والعملية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1994، ص 18.

1- مزايا أساس الاستحقاق

- من أهم مزايا تطبيق أساس الاستحقاق يمكن ذكر العناصر الآتية :
- "يعطي البيانات المالية و الحقائق الضرورية لإظهار المركز المالي للحكومة بصفة عادلة، حيث يظهر كافة موجودات الحكومة و مطلوباتها، بما في ذلك حقوق الحكومة و حقوق الغير؛
 - يؤدي للتمييز الواضح بين كل من النفقات الرأسمالية و النفقات الايرادية و ما يعكسه ذلك من أثر ايجابي على حقيقة نتائج الأعمال و سلامة وعدالة المركز المالي"28؛
 - "تقييم المساءلة حول كافة الموارد تحت سيطرة الوحدة، و توزيع تلك الموارد ؛
 - تقييم الأداء و الوضع المالي و التدفقات النقدية للوحدة ؛
 - اتخاذ القرارات حول تزويد الوحدة بالموارد ؛
 - إظهار كيفية قيام الحكومة بتمويل أنشطتها وكيفية مواجهتها لمتطلباتها النقدية ؛
 - يسمح للمستخدمين بتقييم قدرة الحكومة على استمرارية تمويل أنشطتها ومواجهة تعهداتها ؛
 - يظهر المركز المالي للحكومة و التغيرات فيه ؛
 - يزود الحكومة بالفرصة للبرهنة على النجاح في إدارة مواردها ؛
 - مفيد في تقييم أداء الحكومة من ناحية تكاليف خدماتها و فاعليتها و إنجازاتها"29؛

2 - وعيوب أساس الاستحقاق

- رغم تعدد مزايا تطبيق أساس الاستحقاق في المحاسبة العمومية إلا أنه لا تخلو من العيوب والتي يمكن ذكر أهمها فيما يلي :
- "يحتاج تطبيقه إلى نظام محاسبي معقد ومكلف في إعداده وتشغيله عما هو مطبق في الأساس النقدي حيث يحتاج إلى عدد كبير من العاملين وإلى كفاءات محاسبية قد لا تتوفر في دول كثيرة"30؛
 - "بقاء الحسابات مفتوحة مدة طويلة بعد نهاية السنة المالية مما قد يؤدي إلى وقوع ارتباكات، ويجعل من الصعب الحصول على معلومات دقيقة في الوقت المناسب لاتخاذ القرار المناسب وللمساعدة في إعداد الميزانية العامة المقبلة"31؛

28 - محمد أحمد حجازي، المحاسبة الحكومية والإدارة المالية العامة، بدون دار النشر، عمان، الطبعة السابعة، 2007، ص:53.

29 - International Federation of Accountants, Public Sector Committee, **study no: 14 Transition to the Accrual Basis of Accounting: Guidance for Government and Government Entities**, IFAC, New York, 2003, p: 07

30 - محمد السيد سرايا، المحاسبة الحكومية في قطاع الجمارك، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص:91.

31 - صالح الدين عبد المنعم مبارك، مرجع سابق، ص:17.

- "استخدامه يؤدي إلى ضرورة الاستعانة بالحكم و التقدير الشخصي في بعض المواقف، مما يفقد بعض النتائج موضوعيتها، كما هو الحال في جرد المخازن و تقييمها وتقدير المخصصات المختلفة، وجرّد الديون المستحقة"³²؛

ويوضح الجدول الموالي ملخص لأهم المزايا و العيوب المتعلقة بتطبيق أساس الاستحقاق في محاسبة وحدات القطاع العام .

الجدول رقم (01) : يبين مزايا و عيوب أساس الاستحقاق

المأخذ	المزايا
يؤدي إلى تأخير إقفال الحسابات في نهاية السنة المالية	سهولة المقارنة للسنوات المتتالية
يستخدم التقدير الشخصي	إظهار مركز مالي حقيقي وعادل
إستخدامه يحتاج إلى أشخاص ذوي معرفة علمية	تفعيل التقارير المالية في رسم السياسات المالية والتخطيط
إستخدامه أعلى كلفة من الأساس النقدي	البيانات المالية مناسبة للتحليل
تأخر إعداد البيانات المالية	يمكن من التمييز بين المصاريف الايرادية والرأسمالية

المصدر: حسام أبو علي الحجاوي، الأصول العلمية والعملية في المحاسبة الحكومية، دار الحامد، عمان، الأردن، 2004، ص3.

الفرع الثالث: الأساس المشترك

بين الأساس النقدي وأساس الاستحقاق يوجد أساس إضافي يعرف بعدة تسميات مثل استعمال مصطلح الأساس المشترك أو الأساس المختلط، كما يعرف كذلك بتسمية أساس الالتزام و الذي يعتبر بمثابة مزيج بين خصائص و مميزات الأساس النقدي وأساس الاستحقاق في نفس الوقت، حيث يتم تصنيف مختلف الأسس المحاسبية على النحو الآتي:

- الأساس النقدي ؛
- الأساس النقدي المعدل ؛
- أساس الاستحقاق ؛
- أساس الاستحقاق المعدل ؛

³² - قطب إبراهيم محمد، الموازنة العامة للدولة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1978، ص ص: 151-152.

أولاً : الأساس النقدي المعدل

" يتبنى هذا الأساس قواعد الأساس النقدي في الاعتراف بالقياس المحاسبي للإيرادات العمومية، في حين يعتمد على قواعد أساس الاستحقاق عند المعالجة المحاسبية للنفقات العمومية، وعليه، يعتبر نموذج محاسبي قائم على الأساس النقدي مع تعديل أسس قياس بعض البنود للتقارب مع أساس الاستحقاق"33.

" ولقد عرف النظام المحاسبي الحكومي الموحد للدول العربية الأساس النقدي المعدل بأنه الأساس الذي يعتمد على تحميل الحساب الختامي (الإبلاغ المالي) لأي سنة مالية بالنفقات التي تم الارتباط بها خلال السنة المالية، بغض النظر عما إذا كانت هذه المصروفات قد تحققت أو دفعت خلال السنة أم لا "34.

و يحقق تطبيق أساس الالتزام الأهداف التالية 35:

- إثبات المبالغ الملتمزم بها و تنزيلها من التخصيصات المعتمدة يبين بصفة مستمرة قيمة هذه الالتزامات ورصيد التخصيصات الباقية، و بهذا تتجنب الوحدة إمكانية حدوث التجاوز في الإنفاق عما هو مخصص في الموازنة ؛

- إن تسجيل الالتزام يعطي صورة أوضح من الناحية المالية إذا قورنت بالأساس النقدي ؛
- إن الالتزامات غير المدفوعة في نهاية السنة المالية تعتبر التزامات مستحقة وواجبة الدفع من تخصيصات تلك السنة، بمجرد قيام الغير بتنفيذ تعهده وذلك خلال مدة من الزمن يحددها النظام المالي لتسويتها نهائياً .

" ومن أهم مميزات أساس الالتزام هو أنه وضع حدا للقواعد والإجراءات التي تفرض إلغاء الاعتمادات المالية التي لم تصرف في نهاية السنة مما كان يدفع وحدات القطاع العام إلى استنفاد مجمل اعتماداتها المالية قبيل انتهاء السنة، الأمر الذي قد يؤدي إلى الإسراف في صرف المال العام من دون وجه حق، إضافة إلى عدم اعتبار نسبة استهلاك الاعتمادات المالية كمعيار لتقييم أداء الوحدات الحكومية"36.

"ومن أهم الانتقادات الموجهة لأساس الالتزام هو أن تطبيقه قد يؤدي إلى تجميد الاعتمادات المالية المخصصة لتمويل تسديد النفقات الملتمزم بها، مما يؤدي إلى عدم استغلال الموارد المالية خلال السنة في حالة عدم استعمالها أو بسبب إلغاء الالتزامات، هذه الازدواجية في تخصيص الاعتمادات

33 - زهير شلال، مرجع سابق، ص:37.

34 - المنظمة العربية للعلوم الإدارية، مرجع سابق، 1980، ص:16.

35 - نعيم دهمش، النظريات المحاسبية ومدى تطبيقها في المحاسبة الحكومية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، منشورة

رقم 238، عمان، 1982، ص ص : 98-99.

36 - زهير شلال، مرجع سابق، ص:38.

المالية ينتج عنها صعوبات في تسيير السيولة النقدية للخزينة العمومية، إضافة إلى إمكانية زيادة الإنفاق الحكومي خلال السنة المالية عن طريق استهلاك المخصصات غير المستغلة³⁷.

ثانيا : أساس الاستحقاق المعدل

وهو أساس أكثر توسعا من الأساس النقدي أو من أساس الالتزام، لأن التعديلات التي يتبناها تجعله أقرب ما يكون إلى متطلبات أساس الاستحقاق الكامل، حيث يقيس هذا الأساس " الموارد المالية و تغيراتها، و تتكون القوائم المالية من الإيرادات و النفقات و الأصول المالية و الالتزامات و صافي الموارد المالية "38.

يمكن تعريف أساس الاستحقاق المعدل بأنه "أساس محاسبي يعترف فيه بالمعاملات عند حدوثها مع تعديلات محددة بشكل معين لتعكس محور قياس تدفق الموارد المالية الحالية، هذه التعديلات تتضمن حقيقة أن الإنفاق يعترف به في الفترة المتوقعة أن يتطلب فيها استخدام الموارد المالية الحالية، أما الإيراد فلا يعترف حتى يصبح متاحا لدفع الالتزامات الحالية، كما لا يعترف ببعض المطالبات طويلة الأجل إلى أن يتم طلبها وتصبح مستحقة الدفع"³⁹.

غالبا ما يقوم النظام المحاسبي القائم على أساس الاستحقاق المعدل بالاعتراف بالإيراد في فترة القياس المحاسبي عندما يتوفر فيه شرطان هما:

- " أن يكون الإيراد المتوقع تحصيله قابلا للقياس بصفة موضوعية (درجة معقولة من الدقة) ؛
- أن يكون الإيراد متاح و لتمويل تسديد نفقات الفترة المالية الحالية موضوع القياس المحاسبي، أي توقع تحصيله يكون قصير الأجل"⁴⁰.

المطلب الثالث: أعوان المحاسبة العمومية

سنتطرق من خلال هذا المطلب لمهام الأعوان الأساسيين المكلفين بتنفيذ العمليات المالية في نظام المحاسبة العمومية، حيث يمكن التمييز بين الأصناف الموالية لأعوان المحاسبة العمومية كما يلي :

- الأمر بالصرف ؛
- المحاسب العمومي ؛
- المراقب المالي .

الفرع الأول : الأمر بالصرف

³⁷ - نفس المرجع، ص:39.

³⁸ - إسماعيل حسين أحمر، مرجع سابق، 2003: ص، 142.

³⁹ - State International Federation of Accountants, **Information paper : The Road to Accrual Accounting in the United of America**, IFAC, New York, 2000, p :177.

⁴⁰ - International Federation of Accountants, Public Sector Committee, **study no11: Government Financial Reporting Issus and Practices**, IFAC, New York, 2000, p: 07.

يعتبر الأمر بالصرف هو كل مدير أو رئيس هيئة عمومية إدارية مكلف قانونا بتنفيذ ميزانية الهيئة التي يقوم بتسييرها، وله مهام إدارية و أخرى مالية في إطار المهام الموكلة له، وسنتناول في هذا الفرع من منظور المحاسبة العمومية العناصر التالية :

- تعريف الأمر بالصرف ؛

- تصنيف الأمر بالصرف ؛

- مسؤولية الأمر بالصرف ؛

أولا - تعريف الأمر بالصرف

" يعتبر آمرا بالصرف كل عون معين قانونا لتنفيذ إجراءات الالتزام والتصفية وإصدار أو تحرير حوالات الدفع من جانب النفقات، والقيام بإجراءات إثبات التصفية و إصدار سند الأمر بالتحصيل من جانب الإيرادات"41.

"ويعرف الأمر بالصرف بأنه كل شخص يؤهل قانونا لتنفيذ العمليات المالية والإدارية، باسم ولحساب الدولة أو الهيئات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري"42.

ثانيا - تصنيف الأمر بالصرف

تم تحديد أصناف الأمرين بالصرف في الجزائر وفق أحكام المادة 25 من القانون 90-21 و المتعلق بالمحاسبة العمومية، حيث يمكن التمييز بين الأصناف الآتية :

1- الأمر بالصرف الرئيسي

حسب المادة 26 من قانون رقم 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية تمنح صفة الأمر بالصرف الرئيسي حصريا للفئات التالية :

- المسؤولون المكلفون بتسيير المجلس الدستوري والمجلس الوطني الشعبي ومجلس الأمة ومجلس المحاسبة؛

- الوزراء في حدود الاعتمادات المفتوحة في ميزانية الدولة المخصصة لتسيير الوزارة إضافة إلى الحسابات الخاصة للخرينة المرخصة في قانون المالية ؛

- الوالي في حدود ميزانية الولاية ؛

- رؤساء المجالس البلدية الذين يتصرفون لحساب البلديات ؛

- المسؤولون المعينون قانوناً على رأس المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري ؛

41 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 23 من قانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية، المؤرخ في

24 محرم . 1411 الموافق ل 15 غشت 1990، العدد 35، ص1134.

42 - سكوتي خالد، دور الأمر بالصرف في مراقبة الميزانية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد العاشر، العدد الثاني،

الجزء الثاني، 15-06-2017،

ص:511.

- المسؤولون المعينون قانوناً على مصالح الدولة المستفيدة من ميزانية ملحقة .

2- الأمر بالصرف الثانوي

" يقوم الأمرون بالصرف الرئيسيون بتعيين الأمرين بالصرف الثانويين من أجل تسيير وتنفيذ ميزانية وحدات القطاع العام اللامركزية، وبالتالي، تتكون شبكة الأمرين بالصرف الثانويين من المديرين الجهويين والمديرين المنصبين على رأس الهيآت العمومية غير المركزية الذين يمثلون مختلف الوزارات على المستوى المحلي، والذين يقومون بإصدار أوامر تحصيل الإيرادات وحالات الدفع بتفويض من الأمر بالصرف الرئيسي"43.

ثالثاً - طبيعة مسؤولية الأمر بالصرف

" يعتبر الأمر بالصرف مسؤول على كل المخالفات الصريحة للقوانين والتنظيمات المعمول بها والتي يتم إثباتها بعد التحقيق والتدقيق من طرف مختلف هيآت الرقابة، لأن الأمر بالصرف يتحمل مسؤولية شخصية مدنية وجنائية عن جميع العمليات غير الشرعية التي يقوم بها، ويكون هذا الأخير مسؤولاً شخصياً عن تعويض الضرر الذي يسببه للأفراد المتضررين وللخزينة العمومية"44.

الفرع الثاني : المحاسب العمومي

يقوم المحاسب العمومي بمهام حساسة في مجال تنفيذ الميزانية لأنه يختص دون غيره بمسؤولية حيازة وتداول المال العام، وسنتناول في هذا الفرع العناصر التالية :

- تعريف المحاسب العمومي ؛
- أصناف المحاسب العمومي ؛
- طبيعة مسؤولية المحاسب العمومي .

أولاً- تعريف المحاسب العمومي

" يعد محاسباً عمومياً كل شخص معين قانوناً للقيام بتحصيل الإيرادات ودفع النفقات، وضمان حراسة الأموال أو السندات أو القيم أو الأشياء أو المواد المكلف بها وحفظها، وكذلك تداول الأموال والسندات والقيم والممتلكات والعائدات والموارد، و حركة حسابات الموجودات"45.

" ويكون المحاسبون العموميون إما رئيسيين أو ثانويين"46، " حيث يتولى المحاسبون العموميون الرئيسيون مسك محاسبة الأمرين بالصرف الرئيسيين"47، " في حين أن المحاسبين الثانويين هم الذين يتولى تجميع عملياتهم محاسب رئيسي"48.

43 - زهير شلال مرجع سابق، ص:106.

44 - نفس المرجع، ص:108.

45 - قانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية، المادة 23، مرجع سابق .

46 - المادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم 91-313 يحدد إجراءات المحاسبة التي يمسكها الأمرون بالصرف والمحاسبون العموميون وكيفية احتواها. المؤرخ في 1128 صفر 1412 الموافق ل 07 سبتمبر 1991،

ثانيا - أصناف المحاسب العمومي

حيث يمكن التمييز بين الأصناف التالية للمحاسبين العموميين :

1- المحاسب العمومي الرئيسي

وهو المحاسب الذي يكون مكلف بإجراء القيد النهائي في سجلات المحاسبة للعمليات المالية للدولة، حيث يقوم بإعداد حساب التسيير الذي يخضع لمراقبة مجلس المحاسبة، وفقا لنص المادة 31 من المرسوم التنفيذي رقم 91-313 المؤرخ في 07/09/1991 والمتعلق بتحديد إجراءات المحاسبة التي يمسكها الآمرون بالصرف والمحاسبون العموميون وكيفيةها و محتواها، يتصف بصفة المحاسبين الرئيسيين التابعين للدولة كل من :

- العون المحاسبي المركزي للخرينة العمومية ؛
- أمين الخزينة المركزية ؛
- أمين الخزينة الرئيسية ؛
- أمناء الخزينة في الولاية ؛
- الأعوان المحاسبون للميزانيات الملحقه .

2- المحاسب العمومي الثانوي

عرفت المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 91-313 بأنهم هم الذين يتولى جميع عملياتهم محاسب رئيسي .

ويتصف المحاسبين الثانويين بم يلي49:

- أمناء الخزينة في البلدية، ويعتبرون المحاسبين الرئيسيين لميزانية البلدية ؛
- أمناء خزائن المراكز الاستشفائية الجامعية والمؤسسات العمومية الاستشفائية والمؤسسات العمومية الاستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية ؛
- الأعوان المحاسبون في المجلس الدستوري والمجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة ؛
- قابضو الضرائب ؛
- قابضو أمالك الدولة ؛
- قابضو الجمارك ؛
- محافظو الرهون ؛
- قابضو البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ؛
- رؤساء مراكز البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ؛

47 - المادة 10 من نفس المرسوم.

48 - المادة 11 من نفس المرسوم.

49 - المادة 32-33 من نفس المرسوم.

ثالثاً- طبيعة مسؤولية المحاسب العمومي

" توصف مسؤولية المحاسب العمومي بأنها مسؤولية شخصية ومالية، والذي ينتج عنها ضرورة تعويض الضرر الذي لحق بالخزينة العمومية من ماله الخاص في حالة التأكد من ارتكابه لمخالفات صريحة للقوانين والتنظيمات المعمول بها للعمليات التي قام بتنفيذها"⁵⁰.
كما تنص الفقرة الأولى من المادة 53 من القانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية أنه " يتعين على المحاسب العمومي أن يغطي بأمواله الخاصة أي عجز مالي في الصندوق وكل نقص حسابي مستحق يتحمله"، كما أن لديهم مسؤولية تأديبية، مسؤولية جزائية و مسؤولية مدنية .

الفرع الثالث : المراقب المالي

يعتبر المراقب المالي عون من أعوان المحاسبة العمومية الذي تتحصر صلاحياته في مجال المراقبة قبل عقد النفقة بصفة نهائية وهي أول درجة للرقابة الداخلية على النفقات العمومية، وسنتطرق في هذا الفرع الى :

- تعريف المراقب المالي ؛
- مسؤولية المراقب المالي ؛
- علاقة المراقب المالي بالأمر الصرف .

أولاً- تعريف المراقب المالي

" المراقب المالي هو عون يتم تعيينه من طرف وزير المالية من بين موظفي المديرية العامة للميزانية، من أجل مراقبة إجراءات الالتزام بالدفع للنفقات العمومية المرخصة في الميزانية العامة للدولة، حيث يقوم بالتحقق من مشروعية العمليات التي يقوم بها الأمر بالصرف قبل عقد النفقة بصفة نهائية"⁵¹.

" كما يمارس المراقب المالي صلاحيته الرقابية عن طريق التأشير على بطاقة الالتزام التي يقوم بإعدادها الأمر بالصرف عند بداية الإنفاق وذلك عند مطابقتها التامة للقوانين والتشريعات المعمول بهما "⁵².

ثانياً- مسؤولية المراقب المالي

" ترتبط مسؤولية المراقب المالي بشرعية التأشير التي يقوم بمنحها، حيث يعتبر مسؤول شخصياً أمام مختلف هيئات الرقابة ووزارة المالية عن التأشيرات اللاشرعية التي تشكل مخالفات

⁵⁰ - شلال زهير، مرجع سابق، ص:111.

⁵¹ - شلال زهير، مرجع سابق، ص:112.

⁵² - المادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم 92-414، المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها، المؤرخ في 14 نوفمبر 1992 .

صريحة للقوانين والتنظيمات المعمول بها في مجال صرف النفقات العمومية، والتي يتم إثباتها بالوثائق المحاسبية المطلوبة لتبرير الالتزام بالنفقات"53.

ثالثاً - علاقة المراقب المالي بالأمر الصرف

إلى جانب صفته كمراقب، يعتبر المراقب المالي مستشاراً للأمر بالصرف حيث تنص الفقرة الرابعة من المادة 58 من القانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية، أنه " يقدم نصائح للأمر بالصرف في المجال المالي".

كما أن علاقة المراقب المالي بالأمر بالصرف علاقة مباشرة، تنصب على مجموع القرارات التي يتخذها هذا الأخير ذات الطابع المالي بإصدار أوامر بالصرف التي يلتزم بها.

المطلب الرابع: مكونات نظام المحاسبي العمومي

يعتبر النظام مجموعة عناصر متفاعلة، وتعمل معا من أجل تحقيق هدف أو مجموعة من الاهداف، و يمكن تقسيم نظام المحاسبة العمومية إلى ثلاثة نظم فرعية :

- النظام المحاسبي العمومي ؛
- الموازنة العامة للدولة ؛
- نظام الرقابة على المال العام .

الفرع الأول : نظام المحاسبة العمومية

يعتبر النظام المحاسبي العمومي الوسيلة التي من خلالها يتم تقديم المعلومات المفيدة لتقدير الإيرادات والنفقات السنوية الحكومية .

أولاً : تعريف النظام المحاسبي العمومي

يعرف على انه " مجموعة من الطرق والإجراءات والتعليمات المحاسبية المناسبة تستخدم مجموعة من المستندات والسجلات المحاسبية بهدف حماية موجودات الحكومة وتقديم البيانات المالية الدقيقة من تقارير وقوائم مالية تعكس نتائج النشاط الحكومي"54.

و يعرف أيضا على أنه " مجموعة المفاهيم والمبادئ العلمية المتعمقة باستخلاص النتائج الخاصة بصفة دورية وتقديمها للجهات المسؤولة عن إدارة الأموال العامة ومراقبتها"55.

ثانياً : وظائف النظام المحاسبي العمومي

تتمثل وظائف النظام المحاسبي العمومي فيما يلي 56 :

53 - شلال زهير، مرجع سابق، ص:116.

54 - محمد الهور، أساسيات المحاسبة الحكومية، دار وائل للنشر، الأردن، 1998، ص 133.

55 - عقلة محمد يوسف المبيضين، نظام المحاسبة الحكومي وإدارته، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، ط1، 1990، ص26.

56 - عقلة محمد يوسف المبيضين، نفس المرجع ، ص 36.

- التسجيل التاريخي للنشاط العمومي بصفة رقمية ؛
- متابعة ما يستحق للدولة على الأفراد والمؤسسات من ضرائب ورسوم أو ديون أو أي التزامات أخرى والعمل على تحصيلها وحفظ قيودها وسجلاتها ؛
- فرض الرقابة على الأموال العامة لمنع وقوع ضياع أو اختلاس أو سوء استخدام لها أو كشف الأخطاء أو التلاعب الذي يمكن أن يحدث لها ؛
- توفير البيانات اللازمة المتعلقة بتوفير الموازنة وبيان المركز المالي للدولة وإظهار الفائض أو العجز
- توفير البيانات والمعلومات اللازمة التي تسهل عملية التحليل الاقتصادي ودراسة الآثار الاقتصادية المترتبة على الإيرادات العامة واستخداماتها ؛
- توفير التقارير اللازمة عن تنفيذ الخدمات التي تؤديها الأجهزة الحكومية بحيث تسهل عمليات تقييمها ؛
- توفير البيانات و المعلومات من مختلف الجهات لاستخدامها كمؤشرات اتخاذ القرارات و رسم السياسات أو إخضاعها لعملية الدراسة والتحليل أو لغاية فرض الرقابة على النشاط العمومي المالي .

ثالثا : الشروط الواجب توافرها في النظام المحاسبي العمومي

يتطلب النظام المحاسبي العمومي توفر شروط وتتمثل في الآتي 57:

- أن يكون النظام المحاسبي متطابق مع النصوص الدستورية والقانونية والتشريعات الأخرى ؛
- أن ترتبط تصنيفات الموازنة ارتباطا وثيقا على اعتبار أف وظائف الحسابات من الموازنة من العناصر المتكاملة للإدارة المالية العامة ؛
- يجب أن تنظم الحسابات بطريقة تفصح بوضوح أن الأغراض التي من أجلها حصلت وأنفقت الأموال العامة والمستويات الإدارية المسؤولة عن الجباية و الانفاق على البرامج ؛
- أن يكو للنظام المحاسبي العمومي القدرة على الإفصاح الكامل عن المركز المالي للدولة ؛
- أن يكوف للنظام المحاسبي العمومي القدرة على بيان التزام السلطة التنفيذية لمختلف وحداتها الإدارية بالقوانين والأنظمة ؛

رابعا : الإجراءات المتبعة في النظام المحاسبي العمومي

يمكن حصر هذه الإجراءات في التالي 58:

- مسؤولية الإشراف على الحسابات التي يجب أن تتركز في يد مسؤول واحد وهو الذي يصدر التعليمات المالية ؛
- على كل وحدة ادارية محلية أو مركزية أن تعد الموازنة الخاصة بها، حيث تبين إيراداتها ونفقاتها ؛

57 - محمد الهور، مرجع سابق، ص 134.

58 - محمد الهور، نفس المرجع، ص 145.

- تخصم جميع الارتباطات على بنود الاعتمادات الخاصة بها في الوقت الذي يتم توقيع عقود الارتباطات أو أوامر التوريد ؛
- تسجيل موجودات المستودعات من السلع اللازمة و الأصول طويلة الأجل في سجلات بيانية يتم المراقبة عليها عن طريق أحداث حسابات مراقبة ؛
- يجب تطبيق المبادئ المحاسبية والقواعد الأساسية حالة قيام الدولة بموازنة نشاط اقتصادي أو صناعي عن طريق وحداتها المختلفة ؛
- إتخاذ نظام المراجعة الدورية في الوحدات الإدارية يقوم بها مراجع مستقل ؛
- اعتماد تقارير شهرية مالية في الوحدات الحكومية بحيث تظهر هذه التقارير الوضع المالي من أجل أحكام المراقبة المالية والقانونية ؛
- يجب أن تكون جميع التقارير مبنية على أساس موحد ولو على أساس مجموعات من الوحدات الإدارية المتماثلة في طبيعة النشاط والحجم؛

الفرع الثاني : نظام الموازنة العامة

و سنتطرق في هذا الفرع الى تعريف الموازنة العامة و اهميتها و دورتها .

أولا : تعريف الموازنة العامة

تعرف على أنها " خطة مالية سنوية للسلطة المركزية تصدرها السلطة التشريعية بقانون يفوض السلطة التنفيذية مسبقا بالإنفاق وفق أحكامه، ويلزمها بتحصيل الإيرادات ضمن الأحكام و الأساليب المبينة فيه، وذلك سعيا لتحقيق أهداف الدولة"59.

ثانيا : أهمية الموازنة العامة:

ويمكن إبراز أهمية الموازنة العامة فيما يلي :

- إعتداد الموازنة من قبل البرلمان يعني مناقشة البرنامج السياسي للحكومة ؛
- إحتياج السلطة التنفيذية لمصادقة البرلمان معناها تمتع الشعب بحريته الدستورية ؛
- تكشف عن السياسة العامة للدولة إتجاه المجتمع ؛
- وسيلة سياسية لتغيير أنظمة الحكم ؛
- تملك دورا فعالا في تحقيق التوازن الإقتصادي عن طريق استخدام سياسة الإنفاق والإيراد ؛
- تعكس السياسة العامة للدولة ومدى رغبتها في تحقيق التوازن الاجتماعي ؛

ثالثا : دورة الموازنة العامة:

تمر عملية إعداد الموازنة العامة بجملة من المراحل الزمنية المتعاقبة والمتداخلة فيما بينها وسنتطرق إليها كالتالي:

59 - إسماعيل حسين أحمر، مرجع سابق، ص: 65.

1- مرحلة الإعداد والتحضير:

حيث تعتبر أهم مرحلة لان نتائجها ومدى فعليتها سوف تؤثر في جميع المراحل اللاحقة، حيث تتكفل السلطة التنفيذية بتحضير الموازنة وإعدادها لمبررات سياسية واقتصادية، ويلعب وزير المالية في جميع الدول دور أساسي في إعداد الموازنة حيث يقوم بجمع مشاريع موازنات النفقات الواردة من جميع الوزارات، كما ينفرد بإعداد موازنة الإيرادات ويتحمل كذلك مسؤولية التوازن بين إيرادات الموازنة ونفقاتها .

2- مرحلة الاعتماد والمصادقة :

بعد الانتهاء من مشروع الموازنة يعرض على السلطة التشريعية لمناقشتها بحيث لا تستطيع الحكومة ان تقوم بأي تصرف ذي طابع مالي دون ترخيص من البرلمان، وبعد مصادقة السلطة التشريعية على المشروع المتعلق بالميزانية يصبح قانونا ملزما للسلطة التنفيذية .

3- مرحلة تنفيذ ورقابة الموازنة:

" تبدأ مرحلة تنفيذ الموازنة العامة لصدور الأمر المالي العام من قبل رئيس الوزراء الذي يخول بموجبه الوزراء ورؤساء الدوائر صلاحية الإنفاق من المخصصات المرصدة في قانون المالية"60. وبعدها مرحلة الرقابة حيث تتحقق الرقابة البرلمانية للسلطة التشريعية عن طريق قيامها بمناقشة قانون الموازنة العامة قبل اعتماده، وتتواصل عملية الرقابة عند تنفيذ الموازنة، بحيث تشمل الرقابة كل مراحل الموازنة .

الفرع الثالث: نظام الرقابة المالية

الرقابة المالية جزء من وظيفة الإدارة المالية ونشأت مع نشوء الدولة وتملكها المال العام والتصرف فيه نيابة عن الشعب .

أولا : تعريف الرقابة المالية :

هناك عدة تعاريف للرقابة المالي منها : " هي الوظيفة التي تقوم بها وحدات حكومية من أجل تتبع المال العام وحراسته وحفظه استنادا إلى مرجعية تشريعية"61.

كما عرفها هنري فايول بأنها: " التأكد مما إذا كان كل شيء يحدث مطابق للخطة الموضوعة والتعميمات الصادرة والمبادئ المحددة وأن غرضها هو الإشارة إلى نقاط الضعف والأخطاء بقصد معالجتها ومنع تكرارها"62.

ثانيا : وسائل الرقابة المالية :

تتمثل فيما يلي:63

60 - محمد الهور، مرجع سابق، ص: 48.

61 - إسماعيل حسين أحمر، مرجع سابق، ص: 02.

62 - علي عباس، الرقابة الإدارية على المال والأعمال، مكتبة الرائد العلمية، عمان الاردن، ط1، 2001، ص22.

- 1- التقيد باعتمادات الموازنة العامة (النفقات والإيرادات كل حسب بنده) ؛
- 2- الكشف الدورية المطلوبة لوزارة المالية أي على المحاسبين في الدوائر المختلفة أن يقدموا إلى وزير المالية في غضون ثلاثة أيام بعد نهاية كل شهر الحسابات والجداول الختامية وذلك لتمكين الوزارة م دراستها ومراقبتها؛
- 3- لجان التعداد والتفتيش، يترتب عليها تقديم تقارير إلى وزارة المالية مع التوصيات بشأنها؛
- 4- المراقب المالي (المحاسب المفوض): يعين بقرار من وزير المالية لدى كل من الدوائر الحكومية والمؤسسات الحكومية ذات الاستقلال المالي وتتخلص مهمته في الرقابة والمتابعة على تنفيذ الميزانية؛
- 5- المفتش العام في وزارة المالية، وتتخلص مهامه في:
 - القيام بجولات تفتيشية مفاجئة للمحاسبين وأمناء الصناديق في الدوائر الحكومية المختلفة ؛
 - تقديم النصائح والإرشادات والخبرات المالية للدوائر لما يتمتع به من خبرة في الأمور المالية؛
 - إجراءات الأبحاث التي تساعد على تطوير وتحديث عمليات المحاسبة الحكومية ؛
 - التحقيق في الاختلاسات التي تقع في دوائر الدولة و تقديم تقارير عنها؛
 - دراسة التقارير الواردة من ديون المحاسبة وإعداد التقارير بأهم الملاحظات الواردة.

المطلب الخامس: ماهية معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام

يتناول هذا المطلب عرض المفاهيم العامة حول معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وفق الفروع التالية :

- مفهوم، أهمية وأهداف المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام ؛
 - تصنيف معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ؛
 - معوقات اعتماد معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ؛
- الفرع الأول: مفهوم، أهمية وأهداف المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام**
- تعتبر معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام كإطار للتوافق الدولي والتقارب في الممارسات المحاسبية.

أولاً : مفهوم المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام

تعرف المعايير المحاسبية بأنها " إطار كتابي جهاز أو هيئة إصدار المعايير في تاريخ معين ويتضمن عددا من المعايير المتجانسة، تتناول بشكل متكامل الأسلوب المناسب لقياس أو عرض نوعية معينة من العمليات أو الأحداث التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة أو نتائج أعمالها"64.

63 - كلاب، سعيد يوسف وآخرون، دور التقنيات الحديثة في مجال الكشف عن الغش والفساد، ورقة بحثية، مصر، 2006، ص 07.

64 - محمد شريف توفيق، رؤية مستقبلية نحو المحاور الرئيسية لتطوير بناء المعايير المحاسبية السعودية، العدد 05 لمجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة

في حين أن مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، يعرفها بأنها " توضح متطلبات الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح التي تتناول العمليات والأحداث في البيانات المالية ذات الغرض العام"65.

إن معايير المحاسبة الدولية تعتبر قواعد عملية مقبولة قبولا عاما والتي تمثل إجماع خبراء و هيآت مهنية مختصة في المحاسبة، من أجل توحيد الممارسات المحاسبية على المستوى العالمي عن طريق تقديم إرشادات وتوجيه عمل للمحاسبين لتحقيق العرض العادل و الإفصاح الكامل في القوائم المالية الحكومية، من أجل الرفع من مستوى جودة الإبلاغ المالي الحكومي عن نتائج نشاط وحدات القطاع العام.66

ثانيا : أهمية معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام

" تستمد هذه المعايير أهميتها من مدى الاعتراف الدولي بها، وتشجيع الهيآت والمنظمات العالمية على تبني متطلبات هذه المعايير التي لا تكتسي الصفة الإجبارية في تطبيقها، بل تعتمد على مستوى القبول الدولي لها، لأن تطبيق معايير معترف بها دوليا يضمن توفير بيانات مالية حكومية ذات مصداقية وجودة عالية، عن طريق تطوير مجموعة شاملة من معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام التي تمثل عن أفضل الممارسات الدولية في إعداد التقارير المالية الحكومية، وبالتالي، فإن تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام يساهم في الارتقاء بجودة وقابلية مقارنة المعلومات المالية التي تعدها وحدات القطاع العام في العالم"67.

ثالثا : أهداف معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام

تهدف معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام إلى تحقيق ما يلي:68

- تطوير المحاسبة العمومية في مختلف دول العالم ؛
- مقارنة المحاسبة العمومية بالمحاسبة المالية المستندة على معايير IAS / IFRS ؛
- تطبيق مبدأ محاسبة الذمة المالية بهدف إعطاء صورة وقراءة أوضح لمالية الدول ؛
- تحقيق النوعية ورفع جودة عرض التقارير المالية الصادرة عن القطاع العام ؛

العامّة، الرياض، 1987، ص ص: 174، 175.

65 - الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، الجزء الأول، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،

مجموعة طلال أبو غز ال، عمان، 2009، ص: 14.1

66 - شلال زهير، مرجع سابق، ص: 52.

67 - شلال زهير، نفس المرجع، ص: 52.

68 - عبدوس إيمان، اتجاهات عصريّة نظام المحاسبة العمومية في الجزائر للتوافق ومعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS)، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، اسطنبول/ تركيا، المجلد. 5، رقم 30/2018، ص 310.

- تحقيق الشفافية والمصادقية والموثوقية في المعلومات المالية الخاصة بالقطاع العام ورفع قابليتها للمقارنة سواء على المستوى المحلي أو الدولي ؛
- "تطبيق مبدأ الأداء في المحاسبة العمومية للدول عن طريق إدراج تقييد أملاك الدول المنقولة وغير المنقولة وكل استثماراتها كأصول بدل الاكتفاء بتسجيلها كنفقات في مقابل تسجيل الديون المختلفة في جانب الخصوم تطبيقاً لمبدأ القيد المزدوج الذي تقوم عليها المحاسبة المالية"⁶⁹.

الفرع الثاني: تصنيف معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام

اصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام إلى حد الآن 38 معيارا خاص بالمحاسبة في وحدات القطاع العام على أساس الاستحقاق ومعيارا واحدا خاص بالمحاسبة في وحدات القطاع العام على الأساس النقدي، ويعمل المجلس على مطابقتها ومقارنتها قدر الإمكان مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من خلال تعديل نص هذه الأخيرة بما يتلاءم وخصائص النشاط في القطاع العام.⁷⁰

وتصنف معايير المحاسبة في القطاع العام وفق أساس الاستحقاق إلى:71

- **معايير متعلقة بالقوائم المالية:** وتحدد معايير عرض البيانات المالية الحكومية وكذا طريقة، شروط وإعداد القوائم المالية الحكومية.
- **معايير الأصول الملموسة وغير الملموسة:** وهي معايير تتناول متطلبات الإفصاح عن طريق معالجة الأصول الملموسة وغير الملموسة.
- **معايير الأدوات المالية :** وهي توضح متطلبات الإفصاح عن آليات معالجة البيانات المالية للأدوات المالية لوحدات القطاع العام وفق أساس الاستحقاق .
- **المعايير المتعلقة المتبقية :** وهي تتناول كفيات تطبيق المعايير المتبقية غير تلك المدرجة في الأصناف السابقة، فيما يتضمن المعيار المتعلق بالأساس النقدي، متطلبات إعداد التقارير المالية الحكومية لوحدات القطاع العام التي تتبنى الأساس النقدي حيث ينقسم هذا المعيار إلى جزئين هما:
- جزء التزامي يتضمن متطلبات وشروط الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية ذات الغرض العام التي يجب توافرها في القوائم المالية لوحدات القطاع العام؛

⁶⁹ - خبيطي خضير، يونس مونة، نظام المحاسبة العمومية الجزائري بين الواقع ومتطلبات تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية، IPSAS, IFRS, IAS، في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، نوفمبر 2014، ص798.

⁷⁰ - السعيد أحمد يوسف، نظام المحاسبة العمومية ومدى ملائمتها لمعايير المحاسبة العمومية الدولية IPSAS، أطروحة دكتوراه، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2016، ص111.

⁷¹ - عبدوس إيمان، مرجع سابق، ص311.

- جزء غير التزمي يتضمن توصيات عن شروط الإفصاح عن السياسات المحاسبية والتوضيحات الإضافية التي يستحسن الإفصاح عنها في القوائم المالية.

والجدول التالي يلخص تصنيفات هذه المعايير

جدول (02): يبين تصنيفات معايير المحاسبة في القطاع العام

رقم المعيار	التصنيف
معايير إعداد وعرض التقارير	
01	عرض البيانات المالية
02	بيانات التدفق النقدي
06	البيانات المالية الموحدة والمفصلة
10	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع
14	الأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم والتقارير المالية
18	الإفصاح القطاعي
24	عرض معلومات الموازنة في البيانات المالية
31	الأصول غير الملموسة
33	تطبيق معايير المحاسبة الدولية المستندة لأساس الاستحقاق لأول مرة
34	القوائم المالية المنفصلة (وهو معيار عوض المعيار 27 ابتداء من 2017/01/01)
35	القوائم المالية الموحدة
37	الترتيبات المالية المشتركة
38	الإفصاح عن الحقوق في الوحدات الأخرى
معايير الأصول الملموسة وغير الملموسة	
07	الاستثمارات في المنشآت (الوحدات) الزميلة
08	الحصص في المشاريع المشتركة
11	عقود الإنشاء
12	المخزون
13	عقود الإيجار
16	الاستثمارات العقارية
17	الممتلكات : المنشآت والمعدات
19	المخصصات : الالتزامات والأصول الطارئة
21	انخفاض قيمة الأصول غير المولدة للنقدية
26	انخفاض قيمة الأصول المولدة للنقدية
31	الأصول غير الملموسة
36	الاستثمارات في الوحدات الزميلة والعقود المشتركة
معايير الأدوات المالية	
15	الأدوات المالية: العرض والإفصاح
28	الأدوات المالية: العرض
29	الأدوات المالية: الاعتراف والقياس
30	الأدوات المالية: الإفصاحات
المعايير المتبقية	
03	السياسات المحاسبية: التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء
04	آثار التغيرات في أسعار الصرف
05	تكاليف الاقتراض
09	الإيراد في المعاملات التبادلية
20	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة
22	الإفصاح عن المعلومات المالية حول القطاع العام
23	الإيراد من المعاملات غير التبادلية
25	منافع المستخدمين
27	الزراعة
32	تقديم امتياز تقديم الخدمات

المصدر: يوسف السعيد أحمد، نظام المحاسبة العمومية ومدى ملائمتها لمعايير المحاسبة العمومية الدولية

IPSAS ، أطروحة دكتوراه، جامعة البليدة2، الجزائر ، 2016، ص122-ص123.

الفرع الثالث: معوقات اعتماد معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

هناك عدة معوقات وانتقادات تحول دون اعتماد هذه المعايير من قبل الدول نذكر من بينها:

- " قرب IPSAS من نموذج المحاسبة الخاصة: اعتماد نموذج المحاسبة الخاصة من قبل القطاع العام قد انتقد وهو في الواقع من الانتقادات الرئيسية وكأجوبة عليها في المشاورات العامة للاتحاد الأوربي كانت بعض الإجابات تسلط الضوء على عدم اكتمال IPSAS فيما يتعلق بالمتطلبات المحاسبية للقطاع العام "72.

- " اعتماد هذه المعايير في كثير من البلدان النامية يتطلب استثمارا واسعا في تعليم وتدريب الناس على تطوير المهارات المحاسبية، وهذا ليس من الممكن دائما في البلدان أين الحكومات لديها موارد محدودة "73.

- "وأیضا من الصعوبات التي تواجهها أن هذه المعايير لا يستطيعون اعتمادها دون النظر في النظام السياسي المحدد والنظام القضائي ونظام الحكم في كل بلد، بالإضافة إلى ذلك هناك مرونة مرتفعة في مبادئ المعايير، مما لا يسمح للمعالجة المحاسبية البديلة لتقييم بنود القوائم المالية، وهذا يمكن أن يقلل من القابلية للمقارنة والتناسق بين مختلف القوائم المالية الأولية "74.

الفرع الرابع: مجال تطبيق المعايير المحاسبية للقطاع العام

" إن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) مصممة ليتم تطبيقها على البيانات المالية المتعلقة بالمؤسسات العمومية، وتتضمن مؤسسات القطاع العام الحكومات الوطنية والمحلية (الولاية، البلدية...) والمنشآت المكونة لها (المجالس الجامعات، المستشفيات...) "75.

ومن خلال نص القانون 21.90 المتعلق بالمحاسبة العمومية، يمكن أن نستنتج منه مجال تطبيق هذه المعايير 76:

" يقصد بالمحاسبة العمومية هي كل القواعد والأحكام القانونية التي تبين وتحكم كيفية تنفيذ ومراقبة الميزانيات والحسابات والعمليات الخاصة بالمجلس الدستوري، والمجلس الشعبي ومجلس

⁷² – Isabel Brusca, Juan Carlos Martinez «Adopting international public sector accounting standards a challenge for modernizing sector accounting” international review of administrative sciences, VOL.82, NO.4,2016, pp724–744.

⁷³ – international - Johan Christiaens and other, “The effect of IPSAS on reforming government financia reporting: AN comparison” international review of administrative sciences l VOL.81, NO.1,2015, pp158-177.

⁷⁴ – Roberto Jannelli, Cristina Tesone, The Accounting Harmonization Process: Italian Public Principles and Accounting Standards. Is It a Cultural Choice?* Open Journal of Accounting Vol. 2 No. 4,2013, pp 115-121

⁷⁵ – الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات المعايير المحاسبية للقطاع العام، الجزء الأول، طبعة 2010، ص:14.

⁷⁶ – قانون 21/90، المتعلق بالمحاسبة العمومية المادة 2.1، مرجع سابق .

المحاسبة والميزانيات الملحقة والميزانيات الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري".

ونستثني من تطبيق هذه المعايير المؤسسات الاقتصادية العمومية، حيث يطبق عليها المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS).⁷⁷

⁷⁷ - خبيطي خضير، مونه يونس، آفاق تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) ودورها في تطوير نظام المحاسبة العمومية الجزائري، دراسة، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، الجزائر، عدد 02، 2016، ص: 100.

خلاصة

باشرت العديد من الدول إلى تطبيق المعايير الدولية المحاسبية في المحاسبة العمومية وذلك بتطوير نظام المحاسبة العمومية والذي يستوجب بالضرورة تطوير الأنظمة الموازناتية، كما كان دور كبير للانفتاح الذي شهدته الاقتصادات العالمية في دفع الدول إلى تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام مما يساهم في تطوير وإصلاح النظام المحاسبي العمومي، لذلك يسعى مجلس المعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام إلى تشجيع مختلف الدول على تبني هذه المعايير، ومنه نستنتج ان تطبيق أساس الاستحقاق الكامل في المحاسبة العمومية يسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للوصول إلى قرارات رشيدة في تسيير وترشيد الإنفاق العمومي.

الفصل الثاني:
الدراسة التطبيقية
والإصلاح الميزانياتي

تمهيد

يعتبر مشروع الإصلاح الميزانياتي قفزة نوعية نحو تطبيق أساس الاستحقاق في المحاسبة العمومية في الجزائر، حيث قامت وزارة المالية عن طريق المديرية العامة للمحاسبة العمومية، بهدف تحديث وتطوير نظام المحاسبة العمومي، لكي يصبح أداة فعالة لتحقيق الرشادة و الاقتصاد في تسيير الموارد العمومية وتحقيق الشفافية والإفصاح الكامل والدقيق عن نتائج النشاط الحكومي، إضافة إلى أهداف الرقابة ومتابعة قيد مختلف العمليات المالية للدولة، بتقديم مشروع إصلاح نظام محاسبة الخزينة العمومية، حيث يسعى مشروع إصلاح المحاسبة العمومية في الجزائر إلى وضع إطار محاسبي خاص بالعمليات المالية للدولة، وعرض النظام الجديد إصلاحاً جذرياً لطريقة تقسيم الحسابات.

سنحاول في هذا الفصل أن نحيط بالموضوع من الجانب التطبيقي بالقيام بدراسة ميدانية عن طريق دراسة وتحليل جميع مراحل الميزانية العامة لمديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي، ومحاولة التعرف على التأثيرات التي نجمت على اعتماد المحاسبة العمومية لمعايير المحاسبة العمومية للقطاع العام (IPSAS) في الميزانية العامة والتي تعتبر حديثة العهد في الجزائر والتأثيرات في رقابة اداء الميزانية العامة، من حيث الإعداد والتنفيذ والرقابة.

المبحث الأول : الإصلاح الميزانياتي

إن إصلاح وعصرنة نظام ميزانية الدولة يعتبر ضرورة سياسية واقتصادية، وذلك اعتمادا على تسيير أكثر شفافية وكفاءة وفعالية.

فالإصلاح هو الانتقال من حالة إلى حالة أفضل، بمعنى الانتقال من ميزانية الأهداف إلى ميزانية الوسائل، مما يسمح بتحقيق أقصى ما يمكن من الأهداف باستعمال أقل ما يمكن من الموارد المتاحة سواء كانت موارد مالية أو مادية أو بشرية .

المطلب الأول: أسباب، أهداف و إجراءات الإصلاح الميزانياتي

سنتناول في هذا المطلب العناصر التالية :

- أسباب الإصلاح الميزانياتي ؛
- أهداف الإصلاح الميزانياتي ؛
- إجراءات الإصلاح الميزانياتي .

الفرع الأول: أسباب الإصلاح الميزانياتي

وتتمثل في الآتي :78

- غياب الإطار الميزانياتي المتعدد السنوات بإعتبار أن نظام الميزانية السنوية لا يتماشى مع المشاريع طويلة المدى ؛
- ضرورة تحيين القانون رقم 84-17 المتعلق بقانون المالية ؛
- ازدواجية الميزانية ؛
- تسيير النفقات المتمركز على الوسائل ؛
- غياب فكرة المسير المسؤول ؛
- غموض وثائق الميزانية التي لا تقدم معلومات واضحة ودقيقة للوضعية المالية ؛
- مراقبة مسبقة ترتكز على تطابق النفقة ؛
- مراقبة ملحقة دون الاثر على تحسين التسيير الداخلي .

الفرع الثاني: أهداف الإصلاح الميزانياتي

وتتمثل في الآتي :79

- حوسبة الإجراءات ؛

78 - وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، ندوة حول الإصلاح الميزانياتي والقانون العضوي المتعلق بقانون المالية، جوان 2021.

79 - نفس المرجع السابق.

- تعزيز وظيفة الاستشارة عل غرار المراقب الميزانياتي ؛
- مساءلة المسيرين ؛
- إعادة النظر في تبويب الميزانية وذلك من خلال استحداث برامج فرعية وأنشطة و أنشطة فرعية ؛
- تعزيز نظام إعداد التقارير ؛
- شفافية ووضوح المعلومات وتقوية الارتباط بين الميزانية والسياسات العامة ؛
- تحديث إجراءات العمل ؛
- تحسين نظام التنبؤ من خلال التخطيط وتحديد الأسباب مسبقا ؛
- وضع نظام تسيير يركز على النتائج والأداء مع الأهداف .

الفرع الثالث : إجراءات الإصلاح الميزانياتي

وتتمثل في الآتي :

- تسيير يركز على النتائج ؛
- تصنيفات جديدة ؛
- دورة الميزانية .

أولا : تسيير يركز على النتائج

الطريقة الجديدة في إعداد ميزانية الأهداف عل أساس البرامج المعدة من طرف الوزارات، وفقا لاحتياجات وأهداف محددة مسبقا، جاءت لتحل محل ميزانية الوسائل المبنية على أساس القطاعات والأبواب.

1- تعريف التسيير المرتكز على النتائج

يعتبر التسيير الذي يركز على النتائج مقارنة تسيير مبنية على توجيه المجهودات المتمثلة في الأفراد الموارد والمسارات وفق إستراتيجيات نحو تحقيق النتائج المرجوة على المدى القصير، المتوسط والطويل .

وحسب المادة 02 من القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية، فإن وضع سياسات عامة يستند على مبدأ تسيير يركز على النتائج إنطلاقا من أهداف محددة ومعرفة حسب أغراض مصلحة عامة وينبغي تقييمها .

كما أن الهدف الأساسي من التسيير القائم على النتائج هو توظيف الموارد العمومية بأكثر نجاعة وفعالية .

2- مبادئ التسيير المرتكز على النتائج⁸⁰

- المسؤولية ؛

⁸⁰ - نفس المرجع السابق .

- الشفافية ؛

- الشراكة ؛

- التواضع ؛

- المنهج المتكرر (الصح، الخطأ) .

3- مميزات التسيير المرتكز على النتائج

- ربط النفقة العمومية بتحقيق النتائج ؛

- الإلتباه أكثر للنتائج من خلال هيكلة الأهداف وتحديد الأولويات ؛

- معطيات ومعلومات أكثر ذات نوعية أفضل حول نتائج مسطرة ؛

- زيادة شفافية المعلومات حول عمل الحكومة ؛

- زيادة كفاءة وفعالية البرامج ؛

- تحسين قدرات المسيرين من أجل أخذ قرارات واضحة وصحيحة ؛

- تسمح بتحقيق تسيير أفضل للموارد المالية والبشرية وذلك بتحديد أهداف لتحقيق نتائج قابلة للقياس؛

- تسمح بزيادة مسؤولية الإدارات العامة والمسيرين وهذا ما يتطلب تغيير الثقافة ؛

- إعطاء المواطن العادي رؤية أفضل حول الميزانية ؛

ثانيا : تصنيفات جديدة

يتم تحديد العناصر المكونة لكل التصنيفات المتعلقة بأعباء ميزانية الدولة عن طريق التنظيم المتعلق بالمرسوم التنفيذي رقم 20-354 يحدد العناصر المكونة لتصنيفات أعباء ميزانية الدولة.

تجمع أعباء ميزانية الدولة حسب التصنيفات التالية بحسب :

1 - التصنيف حسب النشاط

يتكون هذا التصنيف من البرنامج وتقسيماته :

- **حافطة البرامج** : مجموعة من البرامج التي تساهم في تنفيذ سياسات عمومية محددة، والتي توضع تحت مسؤولية وزير أو مسؤول مؤسسة عمومية (تسمى في دول أخرى بالمهمة).

- **البرنامج** : يشكل إطار التسيير العملي للسياسات التي تنتهجها الدولة وتتبعها .

"مجموع الإعتمادات المالية في إنجاز مهمة خاصة تابعة لمصلحة أو عدة مصالح لوزارة واحدة

أو عدة وزارات أو مؤسسة عمومية، ومحددة حسب مجموعة من الأهداف الواضحة والمتناسقة" 81

- **البرنامج الفرعي** : يمثل تقسيما وظيفيا للبرنامج، ويتم توزيع الإعتمادات المالية المسجلة بعنوان

البرنامج على برنامج فرعي واحد أو عدة برامج فرعية .

- **النشاط** : يمثل تقسيما عمليا للبرنامج يسمح بتحديد مستوى تنفيذ السياسات المنتهجة والمتبعة والاعتمادات المطلوبة المخصصة والمنفذة .

81 - المادة : 23 من ، القانون العضوي رقم : 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 ، المتعلق بقوانين المالية.

وحسب المنشور رقم 7336 الصادر عن الميزانية العامة للميزانية بتاريخ 2022/10/04 يشرح دور النشاط كتنظيم فرعي للبرامج وكذا كفاءات تحديداتها في إطار انجاز أنشطة البرامج ، الذي قام بتحيين واستبدال المنشور رقم 2698 الصادر بتاريخ 2022/04/04 .

فإن النشاط عبارة عن مجموعة متجانسة من الأعمال والمشاريع التي تستلزم موارد بشرية ومالية ومادية من أجل إنتاج سلعة أو خدمة أو من أجل وضع جهاز تدخل أو وظيفة إدارية .

- النشاط الفرعي عند الاقتضاء : وتعتبر الأنشطة عند الاقتضاء أنشطة فرعية، وهي توضح أكثر مستوى التنفيذ .

2 - التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات

يتكون هذا التصنيف من أبواب النفقات وأقسامها حيث تتضمن سبعة (07) عناوين تنقسم إلى اثنين وثلاثين (32) صنفا تدعى مواد82:

- نفقات المستخدمين، تتضمن 07 مواد (أصناف) ؛
- نفقات تسيير المصالح، تتضمن 10 مواد (أصناف) ؛
- نفقات الإستثمار، تتضمن 03 مواد (أصناف) ؛
- نفقات التحويل ، تتضمن 07 مواد (أصناف) ؛
- أعباء الدين العمومي، تتضمن مادتين (صنفين) ؛
- نفقات العمليات المالية ، تتضمن 03 مواد (أصناف) ؛
- النفقات غير المتوقعة .

ونجدها مفصلة في :

- المادة 08 من المرسوم التنفيذي رقم : 20-354 المؤرخ في 30 نوفمبر 2020 ، يحدد العناصر المكونة لتصنيفات أعباء ميزانية الدولة، ويجب أن تكون المدونة مستقرة وتحت مسؤولية وزير المالية وحده .

- القرار الوزاري رقم 124 المؤرخ في 15 أوت 2022، يحدد الأصناف الفرعية للنفقات وكذا ترميز التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية لأعباء ميزانية الدولة .

3 - التصنيف حسب الوظائف الكبرى للدولة

"يرتكز التصنيف حسب الوظائف الكبرى للدولة لأعباء ميزانية الدولة عل تصنيف وظيفي للأعباء يتضمن حسب المستوى مجموع الأنشطة التي تساهم في تحقيق نفس الهدف "83.

82 - نفس المرجع السابق .

83 - المادة: 10 من، المرسوم التنفيذي رقم : 20-354 المؤرخ في 30 نوفمبر 2020 ، يحدد العناصر المكونة لتصنيفات أعباء ميزانية الدولة.

ويتشكل هذا التصنيف عن طريق تعيين القطاعات التي تتكفل بإنجاز الأهداف حسب الوظائف وتمثل القطاعات الأساسية فيما يأتي⁸⁴:

- المصالح العامة للإدارات العمومية ؛
- الدفاع ؛
- النظام والأمن العمومي ؛
- الشؤون الاقتصادية ؛
- حماية البيئة ؛
- السكن والتجهيز الجماعي ؛
- الصحة ؛
- الترفيه والثقافة والعبادة والتعليم ؛
- الحماية الاجتماعية .

يتكون هذا التصنيف من خلال تعيين القطاعات المكلفة بتحقيق الأهداف حسب الوظيفة، وتحدد مستويات التصنيف كم يلي⁸⁵ :

- **القطاع** : يسمح هذا المستوى بتحديد الاحتياجات العامة والمنفعة العامة الأساسية التي يجب تلبيتها.
- **الوظيفة الأساسية** : المستوى الذي يتضمن أنشطة ووظائف الدولة التي تساهم في تحقيق نفس الهدف النهائي وتهدف إلى تلبية الاحتياجات والمنفعة الأساسية المحددة في القطاع المعني .
- **الوظيفة الثانوية** : المستوى الذي يتضمن أنشطة ووظائف الدولة التي تساهم في تحقيق نفس الهدف الوسيط .

4 - التصنيف حسب الهيئات الإدارية

يعتمد هذا التصنيف على توزيع الإعتمادات المالية على الوزارات والمؤسسات العمومية كما ينظم وفق المستوى تبعا للهيكل التنظيمي والنشاط⁸⁶:

- يحدد المستوى الاول نوع الهيئة الإدارية ؛
- يحدد المستوى الثاني لكل نوع هيئة إدارية صنف الوحدة الإدارية التي تتلقى الإعتمادات ؛
- يحدد المستوى الثالث المصلحة أو المستفيد أو المتلقي للإعتمادات ؛
- يحدد المستوى الرابع الموقع أو الأثر الجغرافي للنفقة .

⁸⁴ - المادة: 12 من، نفس المرجع السابق.

⁸⁵ - المادة: 11 من، نفس المرجع السابق .

⁸⁶ - المادة: 14 من، نفس المرجع السابق .

يحد ترميز التصنيف حسب الهيئات الإدارية لأعباء ميزانية الدولة بموجب قرار من الوزير المكلف بالميزانية .

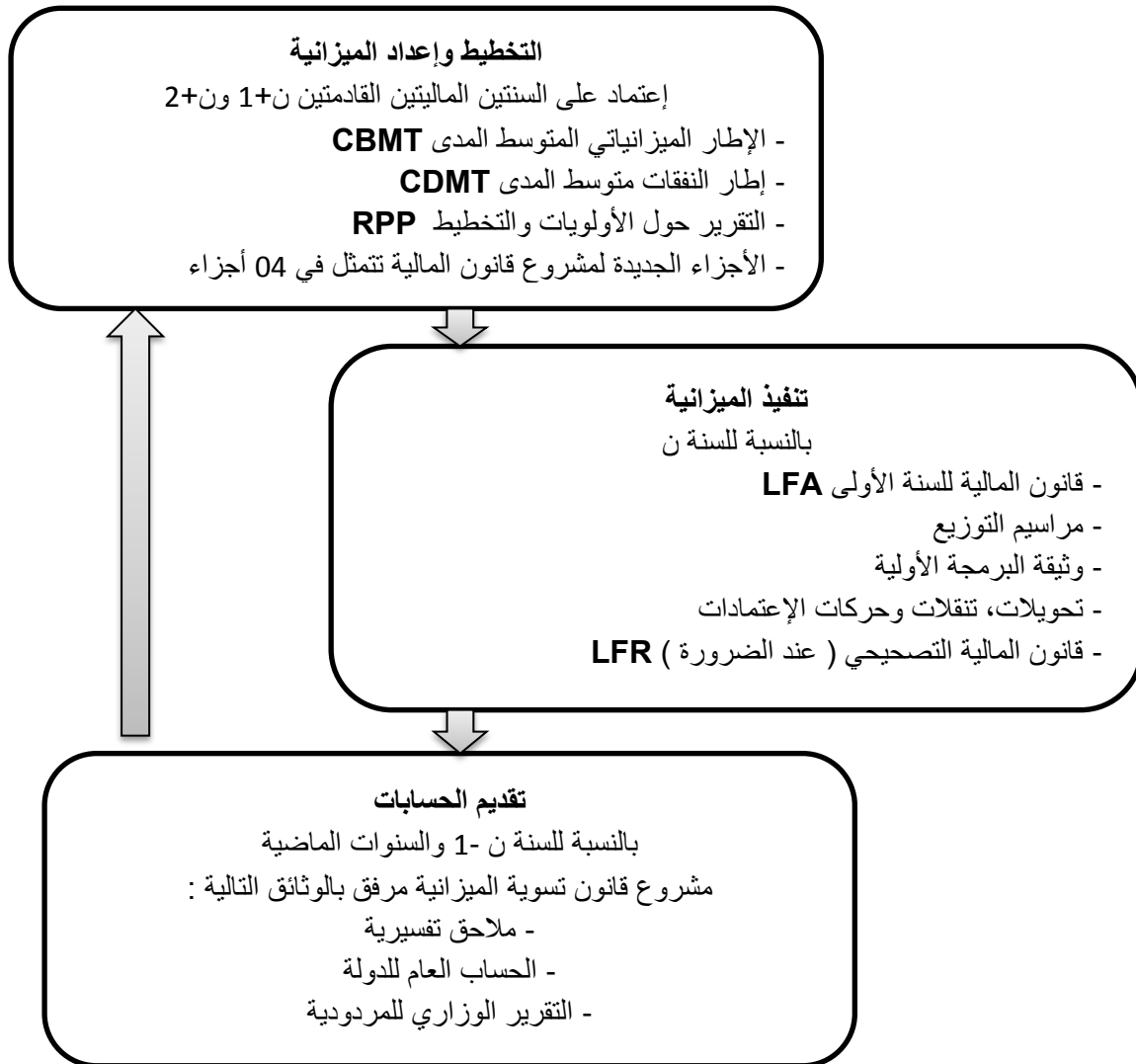
ثالثا : دورة الميزانية

إن من مميزات دورة الميزانية أنها تمتد على عدة سنوات، كما أنها تتكون من عدة مراحل ومصممة من أجل تحسين إعداد الميزانية وتتكون من ثلاث مراحل سنتطرق إليها في هذا المبحث والمتمثلة في الآتي :

- مرحلة التخطيط وإعداد الميزانية ؛
- مرحلة تنفيذ الميزانية ؛
- مرحلة تقديم الحسابات .

والمخطط التالي يوضح دورة الميزانية

الشكل رقم (01) : يوضح مراحل دورة الميزانية



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد عن دورة الميزانية العامة للدولة

ومن مبادئ الميزانية طبقا للإصلاح الجديد، المبادئ القديمة للميزانية متمثلة في : التوازن، السنوية، الشمولية، وحدة الميزانية، التخصيص .

وجاء القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقانون المالية ليضيف مبادئ جديدة والمتمثلة :

- **الشفافية** : حسب المواد 87،75،28 من القانون العضوي، "تتمثل في إطلاع المواطنين والمجتمع المدني على تصور الدولة فيما يتعلق بإدارتها للموارد المالية، إضافة إل توفير المعلومات المالية الدقيقة والموثقة والآنية الخاصة بالنشاطات والسياسات المالية المتخذة من طرف الحكومة مع ضمان الوصول إليها بشكل سهل ومبسط بفعل دور الرقابة" .

- **الأداء** : حسب المادة 36 من القانون العضوي، يتمثل الأداء في القدرة على تحقيق الاهداف المسطرة عل غرار :

- تحقيق النجاعة الاقتصادية والاجتماعية للبرامج العمومية ؛

- دعم فعالية التصرف العمومي ؛

- تأمين جودة الخدمات المسداة .

- **الاستقرار** : حسب المادة 36 من القانون العضوي، المادة: 09 من المرسوم التنفيذي رقم : 20-403 المؤرخ في 30 نوفمبر 2020 ، " إن استقرار النموذج الميزانياتي لما له من آثار إيجابية على الموازنة العامة للدولة والاقتصاد الوطني عموما، يفرض إعداد الميزانية في إطار متوسط المدى" .

- **المسؤولية** : حسب المادة 87 من القانون العضوي، وذلك متعلق بالمسيرين من خلال تقديم مزيد من الحرية في التصرف مقابل المسائلة .

1- مرحلة التخطيط وإعداد الميزانية

وتتمثل في الآتي :

1-1- الإطار الميزانياتي المتوسط المدى CBMT

"الإطار الميزانياتي المتوسط المدى هو أداة برمجة على مدى متوسط تكون متحركة من سنة إلى أخرى، ويشمل ثلاث سنوات على مستوى التقديرات ويحتوي على توقعات النفقات وفق طبيعتها ومآلها"⁸⁷.

يشكل الإطار الميزانياتي المتوسط المدى برمجة مالية لمدة ثلاث (03) سنوات للإيرادات والنفقات ورصيد ميزانية الدولة، بحيث تشكل المذكرة التوجيهية الحد الأقصى للإنفاق حسب كل محفظة برامج مع مراعات السقف الإجمالي، بناءا على مقترحات الوزارات بمناسبة مناقشة الميزانية،

⁸⁷ - وزارة المالية ،المديرية العامة للميزانية، المديرية الجهوية للميزانية بالجزائر ، الإصلاح الميزانياتي في الجزائر من خلال القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقانون المالية المعدل والمتمم ، أيام تكوينية خاصة بالإصلاح الميزانياتي، جانفي 2023.

ينتج الاقتراحات المختارة من طرف وزارة المالية عند نهاية مناقشة الميزانية، بحيث تكون المذكرة التوجيهية أكبر منها أو تساويها من أجل توازن الميزانية .

1-2- إطار النفقات متوسط المدى CDMT

"هو أداة برمجة يحدد بالنسبة لكل محافظة وزارية برمجة متعددة السنوات للنفقات على مدى متوسط، تكون متحركة من سنة إلى أخرى، ويشمل ثلاث (03) سنوات على مستوى التقديرات، يحتوي على توقعات نفقات الوزارة أو المؤسسة العمومية وفق البرامج والبرامج الفرعية، من حيث طبيعتها ومآلها" 88.

1-3- التقرير حول الأولويات والتخطيط RPP

حسب المادة 75 من القانون العضوي 15-18، يتمثل في الوثائق المجمعة في الحجم 2، باعتباره أحد مرفقات مشروع قانون المالية للسنة .

حيث يعده كل وزير وكل مسؤول مؤسسة عمومية (هيئة عمومية) مكلف بتسيير محافظة البرامج الموزعة حسب الإدارة المركزية، حسب المصالح الغير مركزية وكذا حسب الهيئات العمومية تحت الوصاية، والهيئات الإقليمية عندما تكلف هذه الهيئات بتنفيذ كل البرامج أو جزء منه .

ويتضمن كل برنامج من هذه البرامج لاسيما، التوزيع بحسب الأبواب (العناوين) للنفقات والأهداف المحددة والنتائج المنتظرة وكذا تقييمها، مع الإشارة لاسيما لقائمة المشاريع الكبرى .

1-4- الأجزاء الجديدة لمشروع قانون المالية

وثائق قانون المالية تتمثل في 04 أجزاء 89 :

- الجزء الأول : يحتوي على الأحكام المتعلقة بالترخيص السنوي لتحصيل الموارد العمومية وتخصيصها ، وكذا مبلغ الموارد المتوقعة من طرف الدولة التي من شأنها أن تسمح بتغطية العمليات الميزانية والمالية للدولة .

- الجزء الثاني : ويحدد

1- سقف المكشوف المطبق على الحسابات الجارية ؛

2- بالنسبة للميزانية العامة، حسب كل وزارة أو مؤسسة عمومية مبلغ رخص الإلتزام AE وإعتمادات الدفع CP ؛

3- مبلغ إعتمادات الدفع CP، وعند الإقتضاء رخص الإلتزام AE لكل حساب من حسابات التخصيص الخاص .

- الجزء الثالث : ويتضمن

1- رخصة منح ضمانات الدولة وتحديد نظامها ؛

88 - نفس المرجع السابق .

89 - نفس المرجع السابق .

- 2- - رخصة التكفل بديون الغير وتحديد نظامها ؛
- 3- الأحكام المتعلقة بوعاء ونسبة وكيفيات تحصيل الإخضاعات مهما كانت طبيعتها على أن لا تأثر هذه الأحكام على التوازن الميزانياتي المعرف في المادة 03 من القانون العضوي 18-125 ؛
- 4- كل حكم يتعلق بالمحاسبة العمومية وتنفيذ رقابة الإيرادات والنفقات العمومية .

- الجزء الرابع : يتضمن الجداول الآتية

- 1- الجدول " أ " ويتعلق بالإيرادات مقسمة إلى إيراد بإيراد ؛
- 2- الجدول " ب " ويتعلق بالاعتمادات المفتوحة للسنة والموزعة حسب كل وزارة أو مؤسسة عمومية (الهيئة العمومية) وحسب البرامج وحسب التخصيص، ويبين رخص الإلتزام واعتمادات الدفع المفتوحة ؛
- 3- الجدول " ج " ويبين قائمة الحسابات الخاصة للخزينة ومحتواها، حسب كل صنف ؛
- 4- الجدول " د " ويبين التوازنات الميزانياتية والمالية و الاقتصادية ؛
- 5- الجدول " هـ " ويبين قائمة الضرائب الإخضاعات الأخرى وحاصلها، المخصصة للدولة والجماعات الإقليمية وكذا تلك المخصصة بطريقة غير مباشرة لهذه الأخيرة عن طريق الهيئات المشار إليها في المادة 13 من القانون العضوي 18-15 ؛
- 6- الجدول " و " يتعلق بالرسوم شبه جبائية ؛
- 7- الجدول " ز " يتعلق بالانقطاعات الإجبارية غير الجبائية الموجهة لتمويل هيئات الضمان الاجتماعي؛

8- الجدول " ح " يبين تقديرات النفقات الجبائية .

يرفق مشروع قانون المالية التكميلي التصحيحي بما يلي :

- تقرير تفسيري للتعديلات المدرجة في قانون المالية للسنة ؛
- أي وثيقة من شأنها تقديم معلومات ضرورية ومفيدة .

2- مرحلة تنفيذ الميزانية

وتتمثل في الآتي :

1-2- قانون المالية للسنة الأولى LFA

تكون إيرادات الميزانية العامة للدولة موضوع تصويت إجمالي، كما تكون أيضا النفقات مهما كانت طبيعتها بما فيها تلك المتعلقة بالحسابات الخاصة للخزينة موضوع تصويت إجمالي .

قانون المالية يرخص بإنجاز النفقات والإيرادات وبالتالي هو الحامل للميزانية من مجرد وثيقة حكومية إلى قانون ملزم التطبيق، ويمثل الرخصة التشريعية لتنفيذ الميزانية .

وحسب المادة 79 من القانون العضوي 18-15 يتم وضع هذه الاعتمادات المالية لفائدة مسيري البرامج والمسيرين (الوزراء والمسؤولين عن المؤسسات العمومية) .

2-2- مراسيم التوزيع

تطبيقاً لأحكام المادة 82 من القانون العضوي 15-18، جاء المرسوم التنفيذي رقم 20-404 ليحدد كفاءات تسيير وتفويض الإعتمادات المالية .

المادة 04 : - يتم توزيع الإعتمادات المالية المسجلة بعنوان البرنامج على برنامج فرعي واحد أو عدة برامج فرعية وحسب الأبواب .

- يتم تقسيم منهج الأداء المقدم حسب البرنامج على مستوى الأنشطة وعند الإقتضاء على مستوى الأنشطة الفرعية .

المادة 05 : - يتم توزيع الإعتمادات المالية المسجلة بعنوان البرنامج ما بين الأنشطة في ظل احترام التوزيع ما بين البرامج الفرعية والأبواب

- يتم توزيع الإعتمادات المالية وتنفيذها حسب الأنشطة، كما يمكن عند الضرورة توزيع هذه الإعتمادات المالية وتنفيذها حسب الأنشطة الفرعية .

المادة 06 : - يتم التحقق من توفر الإعتمادات المالية على مستوى الأدنى للتقسيم العملي، النشاط أو عند الإقتضاء النشاط الفرعي .

2-3- وثيقة البرمجة الأولية

حسب المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 20-404، يتم إعداد برمجة الإعتمادات المالية وفقاً لإطار مرجعي خاص بكل وزارة أو مؤسسة عمومية وتعد هذه البرمجة عن طريق وثيقة برمجة الإعتمادات

يتم إعداد هذا الإطار المرجعي في ظل احترام القواعد التي يحددها، عند الحاجة الوزير المكلف بالميزانية

تخضع وثائق البرمجة للرقابة المالية حسب الشروط المعمول به في هذا المجال .

بحيث تبين وثيقة البرمجة الأولية للإعتمادات المالية ما يلي :

- توزيع الإعتمادات المالية بين البرامج الفرعية وأبواب الإعتمادات ؛

- المبلغ التقديري للإعتمادات المالية التي يبرمج فتحها خلال السنة ؛

- توزيع الإعتمادات المالية المتوفرة ما بين البرامج الفرعية والأبواب ؛

- تخصيص إعتمادات البرنامج للأنشطة .

كما يتم تبليغ كل مسؤول نشاط معني بمستخرج من برمجة مناصب الشغل الميزانياتية المخصصة لذلك النشاط .

2-4- تحويلات، تنقلات وحركات الإعتمادات

حسب المادة 33 من القانون العضوي 18-15، يمكن إجراء نقل أو تحويل في الإعتمادات المالية خلال السنة المالية الجارية لتعديل التوزيع الأولي لاعتمادات البرامج لا يمكن أن تتجاوز مبالغ الإعتمادات المالية المتراكمة التي كانت موضوع نقل أو تحويل بموجب مرسوم خلال نفس السنة حدود 20% من الإعتمادات المالية المفتوحة بموجب قانون المالية للسنة لكل برنامج من البرامج المعنية .

وحسب المادة 34 من نفس القانون، لا يمكن أن تكون الإعتمادات المالية المسجلة في باب نفقات المستخدمين موضوع أي عملية حركة للإعتمادات المالية إنطلاقاً من أبواب أخرى من النفقات أو لصالح أبواب أخرى من النفقات .

يجب أن يسجل مبلغ كل عملية نقل أو تحويل للإعتمادات المالية في حدود الإعتمادات المالية المحددة في قانون المالية .

3- تقديم الحسابات

ويتأتى ذلك في مشروع قانون تسوية الميزانية

حسب المادة 86 من القانون العضوي 18-15، يعاين القانون المتضمن تسوية الميزانية ويضبط المبلغ النهائي للإيرادات التي تم قبضها والنفقات التي تم تنفيذها خلال السنة .

يضبط القانون المتضمن تسوية الميزانية، المبلغ النهائي لموارد وأعباء الخزينة التي ساهمت في تحقيق التوازن المالي للسنة الموافقة المقدم في جدول تمويل .

وزيادة على ذلك فإن القانون المتضمن تسوية الميزانية :

- 1- يصادق على التعديلات التي تم إدخالها بموجب مرسوم تسبيق على الإعتمادات المفتوحة المتعلقة بالسنة المعنية ؛
- 2- يغطي لكل برنامج معني الإعتمادات المالية الضرورية لتسوية التجاوزات المعايينة الناتجة عن حالة القوة القاهرة المبررة قانوناً، كما يلغي الإعتمادات المالية غير المستعملة وغير المنقولة ؛
- 3- يرفع، لكل حساب خاص معني، مبلغ المكشوف المرخص إلى مستوى المكشوف المعايين ؛
- 4- يضبط أرصدة الحسابات الخاصة غير المنقولة للسنة المالية الموالية ؛
- 5- يصفى الأرباح والخسائر الحاصلة في كل حساب خاص ؛

وحسب المادة 87 من نفس القانون، يرفع القانون المتضمن تسوية الميزانية المقدم كل سنة بما يأتي :

- أ) ملاحق تفسيرية تتعلق بنتائج العمليات الميزانية والحسابات الخاصة للخزينة وعمليات الخزينة
- ب) حساب عام للدولة ويتضمن : الميزان العام للحسابات وحساب النتائج والحصيلة والملحق أو الملاحق وتقييم إلتزامات الدولة الخارجة عن الحصيلة، وتقرير عرض يوضح على الخصوص، التغيرات في الطرق والقواعد المحاسبية المطبقة خلال السنة المالية

ج) تقرير وزاري للمردودية توضح من خلاله الظروف التي نفذت فيها البرامج المسجلة في الميزانية وكذا مدى بلوغ الأهداف المتوقعة التي يتم قياسها وتتبعها من خلال مؤشرات الأداء المرتبطة بها والنتائج المحققة والتفسيرات المتعلقة بالفوارق المعايينة .

الفرع الرابع : الإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق بالإصلاح الميزانياتي

سنبين ذلك من خلال القوانين والمراسيم التنفيذية وكذا القرارات والتعليمات والمنشورات والمذكرات الصادرة بخصوص الإصلاح الميزانياتي .

أولا : القوانين

- القانون العضوي رقم : 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية ؛
- إستدراك في القانون العضوي رقم : 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية؛
- القانون العضوي رقم : 19-09 المؤرخ في 11 سبتمبر 2019 المعدل والمتمم للقانون العضوي رقم : 18-15 المتعلق بقوانين المالية ؛
- قانون رقم 22-24 مؤرخ في 25 ديسمبر 2022 يتضمن قانون المالية لسنة 2023 .

ثانيا : المراسيم التنفيذية

- مرسوم تنفيذي رقم 09-374 المؤرخ في 16 نوفمبر 2009 يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 92-414 المؤرخ في 14 نوفمبر 1992 والمتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها ؛
- المرسوم التنفيذي رقم : 20-335 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 يحدد كفايات تصميم وإعداد الإطار الميزانياتي المتوسط المدى ؛
- المرسوم التنفيذي رقم : 20-353 المؤرخ في 30 نوفمبر 2020 يحدد العناصر المكونة لتصنيف إيرادات الدولة ؛
- المرسوم التنفيذي رقم : 20-354 المؤرخ في 30 نوفمبر 2020 يحدد العناصر المكونة لتصنيفات أعباء ميزانية الدولة ؛
- المرسوم التنفيذي رقم : 20-382 المؤرخ في 19 ديسمبر 2020 يحدد شروط إعادة إستعمال الإعتمادات الملغاة ؛
- المرسوم التنفيذي رقم : 20-383 المؤرخ في 19 ديسمبر 2020 يحدد شروط وكفايات حركة الإعتمادات المالية وكذا كيفية تنفيذها ؛
- المرسوم التنفيذي رقم : 20-384 المؤرخ في 19 ديسمبر 2020 يحدد شروط تنفيذ إعتمادات الدفع المتوفرة خلال الفترة التكميلية ؛
- المرسوم التنفيذي رقم : 20-385 المؤرخ في 19 ديسمبر 2020 يحدد كفايات تسجيل وإستعمال الأموال المخصصة للمساهمات بعنوان البرامج المسجلة في ميزانية الدولة ؛

- المرسوم التنفيذي رقم : 20-386 المؤرخ في 19 ديسمبر 2020 يحدد شروط إستعادة الإعتمادات المالية ؛
- المرسوم التنفيذي رقم : 20-387 المؤرخ في 19 ديسمبر 2020 يحدد كفاءات إعداد جدول التعداد المرفق بمشروع قانون المالية للسنة ؛
- المرسوم التنفيذي رقم : 20-403 المؤرخ في 26 ديسمبر 2020 يحدد شروط نضج وتسجيل البرامج
- المرسوم التنفيذي رقم : 20-404 المؤرخ في 29 ديسمبر 2020 يحدد كفاءات تسيير وتقويض الإعتمادات المالية ؛
- المرسوم التنفيذي رقم : 21-62 المؤرخ في 08 فبراير 2021 يحدد إجراءات التسيير الميزانياتي والمحاسبي الملائمة لميزانيات المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والهيئات والمؤسسات العمومية الأخرى المستفيدة من تخصيصات ميزانية الدولة .

ثالثا : القرارات

- القرار المؤرخ في 08 يونيو 2021 يحدد مهام اللجنة العليا لتقييم المخاطر الميزانياتية والتحذير وتنظيمها ؛
- القرار الوزاري رقم 124 المؤرخ في 15 أوت 2022 يحدد الأصناف الفرعية للنفقات وكذا ترميز التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية لأعباء ميزانية الدولة ؛
- القرار رقم 03 المؤرخ 11 جانفي 2023 يحدد كفاءات نضج وتسجيل عمليات الإستثمار العمومي للدولة بعنوان برنامج ؛
- القرار رقم 15 المؤرخ في 09 مارس 2023 يضمن تفويض صلاحية الموافقة على ميزانيات المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات العمومية المماثلة تحت الوصاية الى المراقبين الميزانياتيين ؛
- قرار رقم 98 مؤرخ في 02 أبريل 2023 يتضمن انشاء خلية جهوية للتنسيق واليقظة في إطار تحضير وتنفيذ الميزانيات .

رابعا : التعليمات

- التعليمات رقم 9658 المؤرخ في 15 ديسمبر 2022 كفاءات ممارسة الرقابة الميزانياتية بعنوان نفقات ميزانية الدولة ؛
- التعليمات رقم 9796 المؤرخ في 20 ديسمبر 2022 كفاءات مسك المراقب الميزانياتي لمحاسبة الالتزامات ومحتواها ؛
- التعليمات المشتركة م ع خ ت م ع د رقم 01 المؤرخة في 31 جانفي 2023 تعدل وتتم التعليمات 10 المؤرخة في 09 أبريل 1995 المحددة لكفاءات إعداد الجداول الأصلية والأولية والتكميلية ؛

- تعليمية رقم 805 مؤرخة في 31 جانفي 2023 تعدل وتنتم التعليمية رقم 10 مؤرخة في 09 أفريل 1995 المحددة لكيفيات إعداد الجداول الأصلية الأولية والتكميلية ح
- تعليمية رقم 806 مؤرخة في 31 جانفي 2023 نماذج الجديدة لبطاقات الالتزام وأوامر بالصرف وحوالات الدفع .

خامسا : المنشورات

- المنشور رقم 5959 المؤرخ في 07 أوت 2022 التسيير الانتقالي لاعتمادات البرنامج الجاري الموقوف بتاريخ 2022/12/31 بعنوان البرنامج القطاعي الغير ممرکز ؛
- المنشور رقم 5960 المؤرخ في 07 أوت 2022 كيفيات تعيين المسؤولين الميزانياتيين ؛
- المنشور رقم 6111 المؤرخ في 17 أوت 2022 تخصيص الإعتمادات المالية للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات العمومية المماثلة ؛
- المنشور رقم 6112 المؤرخ في 17 أوت 2022 التسيير الميزانياتي لحسابات التخصيص الخاص (ح ت خ) ؛
- المنشور رقم 7336 المؤرخ في 04 أكتوبر 2022 النشاط تقسيم عملي للبرنامج ؛
- المنشور رقم 8158 المؤرخ في 02 نوفمبر 2022 الجوانب الميزانياتية المتعلقة بميزانيات المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات العمومية المماثلة ؛
- المنشور رقم 8162 المؤرخ في 02 نوفمبر 2022 البرمجة الميزانياتية ؛
- المنشور رقم 9657 المؤرخ في 15 ديسمبر 2022 كيفيات ترميز التصنيف حسب النشاط لأعباء ميزانية الدولة ؛
- المنشور رقم 9658 المؤرخ في 15 ديسمبر 2022 يهدف إلى تحديد الرقابة الميزانياتية على النفقات الميزانية العامة للدولة ونفقات الحسابات الخاصة للخزينة ؛
- المنشور رقم 9659 المؤرخ في 15 ديسمبر 2022 قواعد إستهلاك رخص الإلتزام واعتمادات الدفع ؛
- المنشور رقم 129 المؤرخ في 08 جانفي 2023 كيفيات الموافقة من قبل السلطات الوصية على ميزانيات المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات العمومية المماثلة ؛
- المنشور رقم 1035 مؤرخ في 16 فيفري 2023 يشرح كيفيات تنفيذ الاعتمادات المالية المخصصة بعنوان قانون المالية للسنة للإعانات الممنوحة في إطار دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلديات ؛
- المنشور رقم 1174 المؤرخ في 19 فيفري 2023 كيفيات تفويض التسيير ؛
- المنشور رقم 1564 المؤرخ في 08 مارس 2023 كيفيات إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الإستثمار ؛

- المنشور رقم 1995 مؤرخ في 22 مارس 2023 يتعلق بشروط وكيفيات تعديل توزيع الإعتمادات المالية خلال السنة المالية .

سادسا: المذكرات

- المذكرة رقم 9038 المؤرخ في 28 نوفمبر 2022 النماذج الجديدة لبطاقات الإلتزام والادامر بالصرف والادامر بالدفع ؛

- المذكرة رقم 588 مؤرخ في 23 جانفي 2023 تحدد كيفيات رقابة ودراسة البرمجة الميزانياتية للاعتمادات ومناصب الشغل المالية بعنوان سنة 2023 .

المطلب الثاني: الرقابة الميزانياتية

إن الرقابة الميزانياتية تعتبر تطورا هاما على مستوى أنظمة الرقابة المالية، وهي مجموعة من الإجراءات والوسائل التي يتم اعتمادها وتنفيذها بهدف تطبيق قوانين المالية بشكل صحيح وكامل ، وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى عنصرين مهمين هما :

- مصلحة الرقابة الميزانياتية ؛

- المراقب الميزانياتي .

الفرع الأول : مصلحة الرقابة الميزانياتية

إن مصلحة الرقابة الميزانياتية هي هيئة رقابية تهتم بمراقبة ميزانيات المؤسسات العمومية وفق التنظيم والقوانين المعمول بها .

أولا : تعريف مصلحة الرقابة الميزانياتية

مصلحة الرقابة الميزانياتية هي هيئة رقابية تمارس مهامها تحت إشراف مدير جهوي للميزانية التابعة لمديرية العامة للميزانية بوزارة المالية يستشار في الإلتزام بنفقات ومسيرة الآمرين بالصرف لصرف ميزانيات المؤسسات والإدارات التابعة للدولة الميزانيات الملحقة، النفقات الملتزم بها والمتعلقة بالحسابات الخاصة بالخزينة، نفقات ميزانية الولاية والبلدية، وإضافة إلى ذلك ميزانيات المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، وميزانيات المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني، وميزانيات المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري المماثلة وفق القوانين والتنظيم المعمول بها .90

ثانيا : أشكال ممارسة الرقابة الميزانياتية

تمارس الرقابة الميزانياتية تحت سلطة الوزير المكلف بالميزانية من طرف مراقب ميزانياتي. يساعد المراقبين الميزانياتيين مراقبين ميزانياتيين مساعدين .

تمارس هذه الرقابة حسب أحكام هذه التعليمات رقم 9697 المؤرخة في 20/12/2022 ، في شكل قبلي أو بعدي، أو حسب إجراءات رقابة ملائمة .

تمارس الرقابة الميزانية، حسب الحالة، وفقا لاقتراب قابل للتعديل، انتقائي و قابل للانعكاس، وفي هذا الإطار يمكن إعفاء بعض النفقات من تأشيرة المراقب الميزانياتي نظرا لأثرها المالي الضعيف أو لطبيعتها، وهذا وفقا لشروط تحدّد لاحقا 91.

كما تهدف الرقابة الميزانية المطبقة على ميزانية الدولة إلى :

- التأكد من الطابع الدائم للتغطية المالية للبرمجة الميزانية ؛
- المساهمة في التحكم في تنفيذ قوانين المالية ؛
- السهر على احترام البرمجة الميزانية وعلى توافق مشاريع الالتزام بالنفقات مع هذه البرمجة ؛
- إعلام الوزير المكلف بالميزانية حول الأخطار الميزانية ؛

ثالثا : كيفية ممارسة الرقابة الميزانية

بغض النظر عن الأحكام المطبقة بعنوان نفقات ميزانية الدولة وفقا لنمط البرنامج، تختتم الرقابة القبلية التي يمارسها المراقب الميزانياتي على مشاريع الالتزام بالنفقات وعلى قرارات التسيير بتأشيرة أو برأي .

يترتب على مشاريع الالتزامات وقرارات التسيير الخاضعة للتأشيرة، إعداد الأمر بالصرف البطاقة الالتزام الملائمة، ترفق بالوثائق الثبوتية المتعلقة بها. أما بخصوص الآراء التي يبديها المراقب الميزانياتي والمتعلقة بمشاريع القرارات والوثائق الخاضعة للرأي المسبق للمراقب الميزانياتي، فيتم الرد عليها من طرف الأمر بالصرف بموجب مذكرة توضيحية 92.

الفرع الثاني : المراقب الميزانياتي

سنتناول في هذا الفرع التالي :

- تعريف المراقب الميزانياتي ؛
- مهام المراقب الميزانياتي ؛
- علاقات المراقب الميزانياتي ؛
- دور المراقب الميزانياتي .

أولا : تعريف المراقب الميزانياتي

المراقب الميزانياتي هو نفس تعريف المراقب المالي، إضافة إلى رقابة البرمجة الميزانية .

91 - نفس المرجع السابق، 2023/04/22، 19:27 .

92 - نفس المرجع السابق، 2023/04/22، 19:28 .

"يمارس المراقب المالي صلاحيته الرقابية عن طريق التأشير على بطاقة الالتزام التي يقوم بإعدادها الأمر بالصرف عند بداية الإنفاق وذلك عند مطابقتها التامة للقوانين والتشريعات المعمول بهما"93.

"تخضع مشاريع القرارات والمتضمنة التزاما بالنفقات لتأشيرة المراقب المالي قبل التوقيع عليها، مشاريع الجداول الأصلية الأولية التي تعد عند فتح الاعتمادات وكذا الجداول الأصلية المعدلة خلال السنة المالية"94.

حسب التعليم رقم : 9796 المؤرخة في 20 ديسمبر 2022، والتي تحدد كفاءات مسك المراقب الميزانياتي محاسبة الالتزامات ومحتواها، يمك المراقبون الميزانياتيون محاسبة الالتزامات بعنوان الميزانية العامة للدولة والمتمثلة في :

- نفقات الاستثمار، حسب النشاط وعند الاقتضاء، حسب النشاط الفرعي، لكل برنامج وبرنامج فرعي، وحسب العنوان والصنف والعملية ؛
- نفقات التحويل، حسب النشاط وعند الاقتضاء، حسب النشاط الفرعي، لكل برنامج وبرنامج فرعي، وحسب العنوان والصنف والنظام القانوني الذي يحكمها ؛
- نفقات العناوين الأخرى، حسب النشاط وعند الاقتضاء، حسب النشاط الفرعي، لكل برنامج وبرنامج فرعي، وحسب العنوان والصنف .

المذكرة التوجيهية رقم 588 المؤرخة في 2023/01/23 المتعلقة بكفاءات ممارسة رقابة البرمجة الميزانياتية، والتي تحدد كفاءات الرقابة ودراسة البرمجة الميزانياتية للاعتمادات ومناصب الشغل المالية، وتهدف إلى مساعدة المراقب الميزانياتي في ممارسة مهمته الرقابية لا سيما على :

- التأكد على الطابع الدائم للتغطية المالية للبرمجة ؛
- السهر على احترام البرمجة الميزانياتية وتوافق مشاريع الإلتزام بالنفقات مع هذه البرمجة .

" كما يبدي المراقبون الميزانياتيون رأيا، إما بالموافقة أو رأيا بالموافقة مصحوبا بتحفظات، وفي جميع الحالات يجب على المراقبون الميزانياتيون تبرير الرأي الذي يبذونه "95.

ثانيا : مهام المراقب الميزانياتي

من مهام المراقب الميزانياتي المكلف برقابة نفقات الميزانية العامة للدولة والحسابات الخاصة

بالخزينة: 96

93 - المادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم 92-414، مرجع سابق .

94 - المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 09-374، المؤرخ في 16 نوفمبر 2009، المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها، بعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 92-414، المؤرخ في 16 نوفمبر 2009 .

95 - وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، المذكرة التوجيهية رقم 588 المؤرخة في 2023/01/23، المتعلقة بكفاءات ممارسة رقابة البرمجة الميزانياتية، السنة المالية 2023، ص: 07 .

- يقوم المراقبون الميزانياتيون على مستواهم، بفتح ومسك سجل، مرقم وموقع الاحرف الاولى، يخصص لتدوين التأشيرات الممنوحة لوثائق البرمجة الميزانياتية وتعديلاتها ؛
- يقوم المراقبون الميزانياتيون بإمضاء الورقة الاولى لكل وثيقة مع وضع ختمه وختم التأشير، مع الرقم والتاريخ، ويتم وضع ختم مصلحة المراقبة الميزانياتية المعنية على الاوراق الاخرى ؛
- يتم التأشير على وثيقة البرمجة الاولى للاعتمادات ومناصب الشغل المالية من طرف المراقب الميزانياتي في الخمسة (05) ايام التي تلي تاريخ نشر مراسيم توزيع الاعتمادات ؛
- فحص مستخرج تبليغ الاعتمادات المالية الخاص بالبرنامج ؛
- يؤشر المراقب الميزانياتي على وثيقة البرمجة الخاصة بالنشاط المقسم الى أنشطة فرعية في الخمسة (05) أيام التي تلي تاريخ استلامها من طرف مصالحه، كأقصى أجل، باحتساب آجال الدراسة والمعاينة ؛
- يعاين المراقب الميزانياتي وثيقة البرمجة ويبيد رأيه في أجل أقصاه عشرة (10) أيام من تاريخ استلامها ؛
- السهر على احترام الطريقة المحددة في التعليمات المتعلقة بالبرمجة الميزانياتية ؛
- يجب أن يبرر الرأي الذي يبديه المراقب الميزانياتي بالموافقة أو الموافقة المصحوبة بتحفظات .

ثالثا : علاقات المراقب الميزانياتي

إن تفحص ومراقبة وثيقة البرمجة، يستدعي وجود علاقة وثيقة مبنية على التشاور، بين المراقب الميزانياتي والمسؤول المكلف بإعدادها . كذلك، فإنه ينصح بشدة على حشد شبكة المراقبين الميزانياتيين والاتصال الدائم والمستمر فيما بينهم .

يمكن للمراقبين الميزانياتيين الآخرين، من أجل أداء مهامهم، الإتصال بالمراقبين الميزانياتيين المختصين الموجودين على مستوى الوزارات المعنية، من أجل الحصول على المعلومات الضرورية حول البرامج التي تنتمي إليها النشاطات أو لغرض طلب التوجيهات المناسبة عند الضرورة، إذا رغبوا في ذلك . 97

رابعا : دور المراقب الميزانياتي

ويتمثل دور المراقب الميزانياتي في : 98

1- الدور الإعلامي :

- يرسل المراقب الميزانياتي عند إنتهاء كل ثلاثي من السنة، وضعيات إلى الوزير المكلف بالميزانية يعلمه من خلالها بحجم الالتزامات بالنفقات و مناصب الشغل المالية ؛

96 - نفس المرجع سابق .

97 - نفس المرجع السابق .

98 - www.bit.ly/Space-CF ، 2023/04/22 ، 19:30 .

- عند نهاية كل سنة مالية، يرسل المراقب الميزانياتي إلى الوزير المكلف بالميزانية، تقريراً مفصلاً حول نشاطه وتقريراً آخر حول تنفيذ الميزانية يستعرض فيه الصعوبات التي تواجهه وكل الاقتراحات التي من شأنها تحسين ظروف تنفيذ النفقات العمومية ؛
- ترسل نسخة من التقرير المعد حول تنفيذ الميزانية إلى الأمر بالصرف المعني ؛
- وفي هذا الإطار، وبناءً على التقرير السنوي للنشاطات الذي يعده المراقب الميزانياتي، تقوم المصالح المختصة للوزارة المكلفة بالميزانية، بإعداد تقريراً ملخصاً شاملاً يرسل إلى الوزير الأول وإلى رئيس مجلس المحاسبة.

2- الدور الاستشاري :

- يقدم المراقب الميزانياتي، بمبادرة منه أو بطلب من الأمر بالصرف، نصائح في المجال المالي، لا سيما في إطار:
- إعداد مختلف وثائق برمجة الإعتمادات ؛
- إختيار الإجراءات المناسبة فيما يخص الصفقات العمومية و الإجراءات المكيفة ؛
- حركات الإعتمادات التي يقوم بها الأمر بالصرف ؛
- تحديد النفقات الإجبارية ؛
- إعداد تقارير النشاط والمردودية فيما يخص المؤسسات العمومية و عروض حال التنفيذ .

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية لمديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي

سنتطرق في هذا المبحث إلى التالي :

- التعريف بالمؤسسة محل الدراسة ؛

- الدراسة التطبيقية .

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

يعتبر قطاع الشباب والرياضة من أبرز القطاعات في الجزائر، و ذلك لخصوصية المجتمع الجزائري الذي يغلب عليه نسبة الشباب، حيث تسعى وزارة الشباب والرياضة إلى وضع الآليات الضرورية من أجل التكفل بالشباب من خلال فتح فضاءات للتعبير عن قدراتهم ومواهبهم، كما تعمل الوزارة في مجال الرياضة إلى تطوير الحركة الجمعوية الرياضية .

الفرع الأول : وزارة الشباب والرياضة

تعتبر وزارة الشباب والرياضة مؤسسة حكومية، من أبرز مهامها التكفل بانشغالات وتطلعات الشباب، وكذا تطوير وترقية وتعميم ممارسة مختلف الأنشطة البدنية والرياضية طبقا للسياسة العامة للحكومة.

أولا : لمحة عن وزارة الشباب والرياضة

تم إنشاء وزارة الشباب والرياضة بموجب المرسوم الحكومي رقم 1-62 سنة 1963، وتم ضم الجانب السياحي إلى الشباب والرياضة بعدما اتضحت أهميته وذلك بصدر المرسوم رقم 73-63 شهر مارس 1963، لكن في سبتمبر 1963 تم تكليف وزارة التوجيه الوطني بإدارة قطاع الشباب والرياضة من خلال إنشاء كتابة دولة للشبيبة ووضع تنظيم جديد للوزارة وكل ماله صلة بالشبيبة والرياضة، غير أنه في 1998 ونتيجة تطور النشاطات والظروف تطلب إعادة تنظيم جديد من حيث عدد الهياكل والمصالح وحتى تسميتها، تقترح وزارة الشباب والرياضة عناصر السياسة الوطنية في مجال الشباب والرياضة وتتولى تطبيقها وفقا للقوانين والنصوص المعمول بها. (2017،dz.mjs.www).

ثانيا : أهداف وزارة الشباب والرياضة

- ترقية وتطوير وتنظيم الحركة الجمعوية للشباب، وترقية حركية الشباب وتربيتهم على المواطنة ؛
- تنظيم وتنسيق وتطوير ومراقبة المؤسسات ونشاطاتها وبرامجها التنشيطية الاجتماعية التربوية والترفيهية للشباب ؛
- إعداد البرامج الهادفة للإدماج الاجتماعي للشباب للوقاية من الآفات الاجتماعية في أوساطهم وللوقاية من تهمة شهم ؛

- توجيه ومراقبة الحركة الجموعية الرياضية وهياكلها، وكذا مؤسسات النشاطات في مجال التربية البدنية والرياضية ؛
- ترقية وتعميم التربية البدنية والرياضة بالتنسيق مع القطاعات المعنية، خاصة في الأوساط التربوية والتكوينية وفي أوساط إعادة التربية والوقاية ؛
- تحديد استراتيجية لتطوير والتكفل بالرياضة النخبة والمستوى العالي والفرق الوطنية، وتطوير آليات انتقاء المواهب الرياضية وتوجيهها وتكوينها ؛
- ترقية الرياضة للجميع والممارسة الرياضية النسوية ؛
- تحديد التدابير الهادفة لتطوير الأخلاق والروح الرياضية ولمكافحة العنف داخل المنشآت الرياضية؛

- اقتراح مخططات التنمية والسهر على الربط بين مجالي الإعداد و الانجاز للمشاريع كما تضع شبكة المنشآت والتجهيزات الرياضية والشبانية وتعمل على ضبطها وتصديقها.

الفرع الثاني : مديرية الشباب والرياضة

تعد مديرية الشباب و الرياضة الولائية مؤسسة عمومية لامركزية ذات طابع إداري تحت وصاية وزارة الشباب و الرياضة.

و جاء المرسوم التنفيذي رقم 06-345 المؤرخ في 5 رمضان 1425 الموافق 28 سبتمبر 2006 و الذي يرمي إلى تحديد قواعد تنظيمها و سيرها إذ ابرز من خلاله الدور الهام الذي تتميز به و المتمثل في تطوير المؤسسات و الهياكل و الأجهزة و النشاطات التابعة لإختصاصها العاملة في ميادين الشباب و التربية البدنية و الرياضية وتحثها و تنسقها وتقيمها و تراقبها.

أولا : مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي

هي هيئة تنفيذية تابعة لوزارة الشباب والرياضة، حيث يشرف عليها مدير تنفيذي ، وتعمل بالتنسيق مع المؤسسات تحت الوصاية التابعة والشبيهة لنشاطاتها كديوان مؤسسات الشباب وديوان مركب متعدد الرياضات، وأنشأت مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي بمقتضي المرسوم التنفيذي رقم 09/84 المؤرخ في 04/02/1984 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد ، وفتحت أبوابها سنة 01 جانفي 1985، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 90-234 المؤرخ في 28/07/1990 المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 93-283 المؤرخ في 09 جمادى الثانية عام 1414 الموافق لـ 23 نوفمبر 1993 المتضمن تغيير تسمية مصالح ترقية الشبيبة في الولاية بعبارة مديرية الشباب والرياضة، وتبلغ مساحتها الكلية بـ: 0.5 هكتار بينما المساحة المستغلة منها تقدر بـ: 390 كم² تقريبا ، وتقدر مديرية الشباب والرياضة بموقع جغرافي متميز في وسط المدينة و تقع بحي 19 مارس، حيث يحدها شمالا مديرية الري وجنوبا المركب الرياضي الجوارحي حي 19 مارس، ثم شرقا أرشيف الولاية، وغربا سكنات اجتماعية .

ويقدر عدد الموظفين في المديرية بـ: 416 موظف منهم

الموظفون الدائمون والمتمثلين في :

- الإداريين 165 موظف ؛

- والبيداغوجيين 146 موظف ؛

- العمال المهنيون 42 موظف .

والموظفون المتعاقدون والمتمثلين في :

- المتعاقدون بالتوقيت الكامل 29 موظف ؛

- المتعاقدون بالتوقيت الجزئي 26 موظف .

موزعين عبر مؤسسات الشباب والرياضة منهم 55 بمقر المديرية موزعين على 04 مصالح .

ثانيا : مهام وتنظيم مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي

بعدما تطرقنا إلى تعريف وتطور مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي، سوف نسلط الضوء على المهام الهيكل التنظيمي لهذه المديرية .

1- مهام مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي

حسب المرسوم التنفيذي رقم 06-345، المؤرخ في 28 سبتمبر 2006، والذي يحدد قواعد تنظيم مديريات الشباب والرياضة للولاية وسيرها، فإن مهام مديرية الشباب والرياضة تتمثل في الآتي :

- تطوير البرامج الاجتماعية التربوية والترفيهية وحركة ومبادلات الشباب وفضاءاتهم للتعبير وتنشيطها ومتابعة تنفيذها ؛

- إعداد برامج الإعلام والاتصال والإصغاء للشباب وتطويرها وتنشيطها ؛

- ترقية الحركة الجهوية للشباب والرياضة وكذا هياكلها وتطويرها وتنظيمها ؛

- تنفيذ برامج ترقية وتصميم التربية البدنية والرياضية، لاسيما في الوسط التربوي والتكوين وإعادة التربية والوقاية بالاتصال مع المصالح والهيئات للولاية ؛

- تنظيم أعمال تكوين المستخدمين والتأطير الدائم للعاملين داخل هياكل الحركة الجمعوية وتجديد معارفهم وتحسين مستواهم وتأهيلهم في إطار التنظيم المعمول به ؛

- إعداد مخطط تطوير الرياضة للولاية بالتنسيق مع مجمل الهياكل والهيئات المعنية ؛

- السهر على تطبيق التنظيم المتعلق بسير المؤسسات وهيئات الشباب والرياضة الموجودة في الولاية واستغلالها وتسييرها ؛

- وضع أنظمة لتقييم ومراقبة الهياكل والهيئات والمؤسسات التابعة لاختصاصها والسهر على مراقبة مساعدات الدولة للحركة الجمعوية الرياضية والشبابية ؛

- ضمان متابعة برامج الاستثمار وإنجاز الهياكل الأساسية وكذا تقييمها وتصديقها وصيانتها وحفظها؛

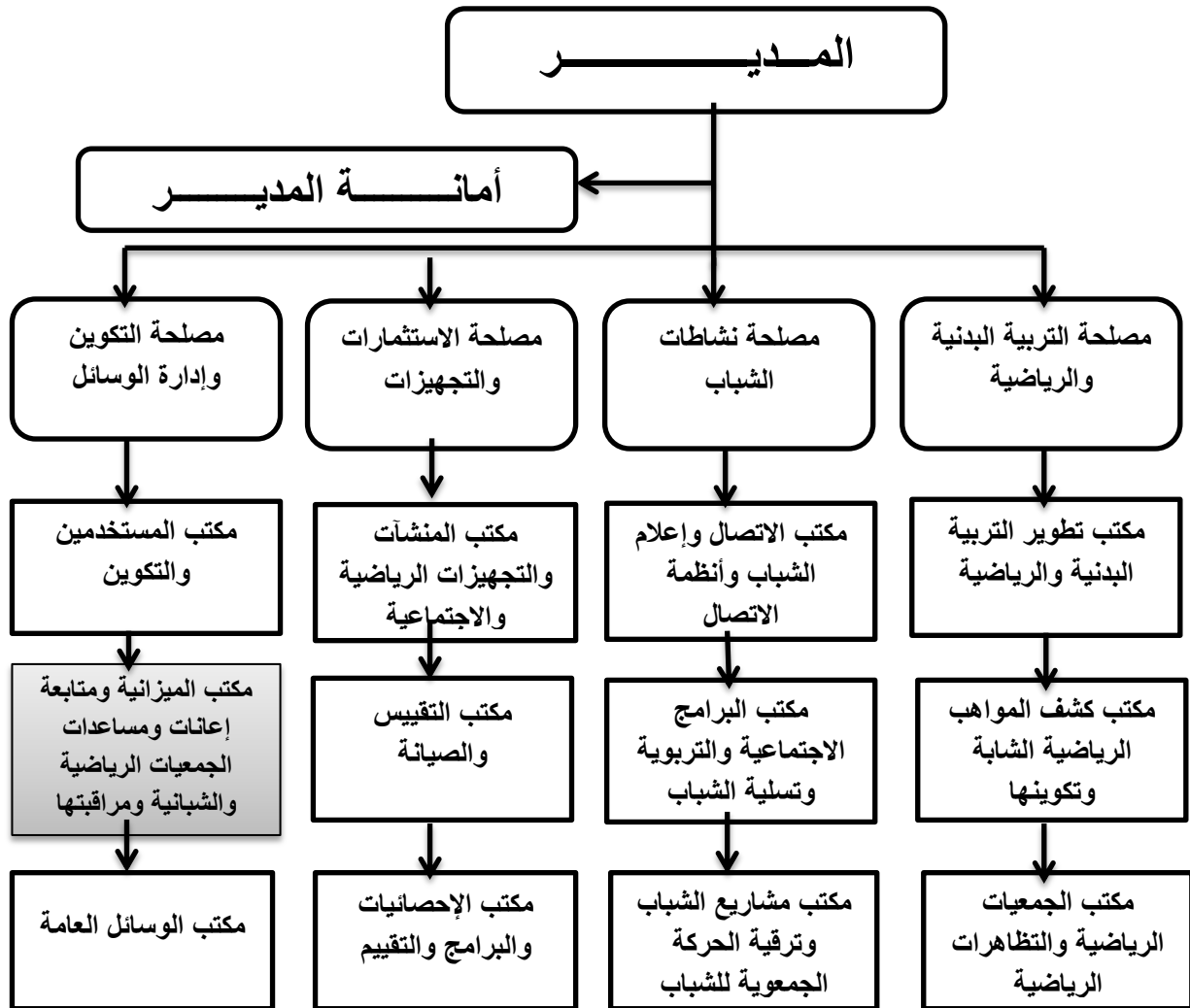
- ضمان تسيير الموارد البشرية والمالية والمادية اللازمة لإنجاز مهامها وكذا المحافظة على الممتلكات والأرشيف ؛

- تقييم النشاطات المبذولة بصفة دورية وإعداد الحصائل والبرامج المتعلقة بها وفقا للأشغال والكيفيات والآجال المقررة .

2- الهيكل التنظيمي لمديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي

سوف نقوم بعرض الهيكل التنظيمي لمديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي وشرح مكونات كل المصالح المتعلقة بالمديرية ، والشكل التالي يوضح مصالح ومكاتب مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي .

الشكل رقم (02) : يوضح مصالح ومكاتب مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي



المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

حيث تضم مديرية الشباب والرياضة للولاية تحت سلطة المدير أربع مصالح ولكل مصلحة ثلاث مكاتب وهي كالآتي:

1-2 - مصلحة التربية البدنية والرياضية : وتتكون من ثلاثة مكاتب:

- مكتب تطوير التربية البدنية والرياضية ؛
- مكتب كشف المواهب الرياضية الشابة وتكوينها ؛
- مكتب الجمعيات الرياضية والتظاهرات الرياضية .

2-2 - مصلحة نشاطات الشباب : وتتكون من ثلاثة مكاتب :

- مكتب الاتصال وإعلام الشباب وأنظمة الاتصال ؛
- مكتب البرامج الاجتماعية والتربوية وتسليّة الشباب ؛
- مكتب مشاريع الشباب وترقية الحركة الجمعوية للشباب .

3-2 - مصلحة الاستثمارات والتجهيزات : وتتكون من ثلاثة مكاتب :

- مكتب المنشآت والتجهيزات الرياضية والاجتماعية والتربوية ؛
- مكتب التقييس والصيانة ؛
- مكتب الإحصائيات والبرامج والتقييم .

4-2 - مصلحة التكوين وإدارة الوسائل : وتتكون من ثلاثة مكاتب :

- مكتب المستخدمين والتكوين ؛
- مكتب الميزانية ومتابعة إعانات ومساعدات الجمعيات الرياضية والشبانية ومراقبتها : ويضم إضافة إلى رئيس مكتب ستة (06) موظفين :

* رئيس مكتب : المصادقة على الوثائق الصادرة عن مكتب الميزانية .

* متصرف رئيسي (01) : مكلف مراقبة وتدقيق الوثائق التي يستلمها المكتب من مصالح المؤسسة والمتعلقة بالموظفين والوثائق التي ترسل إلى الرقابة الميزانية والخزينة العمومية .

* متصرف محلل (01) : مكلف بتدقيق الحسابات المالية للمؤسسة .

* متصرف إداري (03) : مكلفين ب : (01) بالرقابة المالية ، (01) بالخزينة العمومية ، (01) بتنظيم الوثائق داخل المكتب .

* مهندس دولة في الإعلام الآلي (01) : مكلف أنظمة الإعلام الآلي .

- مكتب الوسائل العامة.

الفرع الثالث: المؤسسات تحت وصاية مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي

وتضم مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي تحت وصايتها المؤسسات التالية :

أولا : ديوان مؤسسات الشباب

تعد دواوين مؤسسات الشباب مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي و أنشأت بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 07-01 مؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1427 الموافق 6 يناير سنة 2007، و المتضمن تحويل مراكز إعلام الشبيبة و تنشيطها إلى دواوين مؤسسات الشباب وهي تحت وصاية وزارة الشباب و الرياضة، و تتمثل المهام الموكلة لها في تنفيذ برامج الإعلام والاتصال والإصغاء والتنشيط الاجتماعي والتربوي والإدماج في أوساط الشباب وكذا تسيير و صيانة مؤسسات الشباب التي تشكل ممتلكاتها و المتمثلة في مؤسسات الشبانية التالية: 99

- دور الشباب : تكلف دور الشباب بإستقبال جمهور من الشباب في فضاءات نشاطات ملائمة لتعرض عليهم خلال أوقات فراغهم تنشيطا اجتماعيا تربويا و علميا و مسليا .
- بيوت الشباب : تكلف بيوت الشباب بالعمل على تطوير و ترقية حركية الشباب و السياحة التربوية للشباب.
- القاعات المتعددة الخدمات : تكلف بضمنان نشاطات اجتماعية تربوية وعلمية ومسلية تجاه الشباب أثناء أوقات فراغهم في الوسط الريفي والحضري.
- مخيمات الشباب : تكلف مخيمات الشباب باستقبال الأطفال والمراهقين والشباب أثناء أوقات فراغهم وتنظيم لفائدتهم نشاطات تسلية تربوية وسياحية دائمة.
- المركبات الرياضية الجوارية : تكلف المركبات الرياضية الجوارية لاسيما بتقديم تنشيط جوي لشباب الأحياء والمدن من خلال ممارسة النشاطات الرياضية والاجتماعية و الثقافة.

ثانيا : ديوان المركبات المتعددة الرياضات

وكلت لدواوين المركبات المتعددة الرياضات للولايات والتي هي تحت وصاية وزارة الشباب و الرياضة مهمة المساهمة في ترقية و تطوير الممارسة البدنية و الرياضية على مستوى الولاية. 100 ووفق المرسوم التنفيذي رقم 05 - 492 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1426 الموافق 22 ديسمبر سنة 2005، المتعلق بتعديل القانون الأساسي لدواوين المركبات المتعددة الرياضات فان هذه المركبات مكلفة أيضا:

⁹⁹ - <https://www.mjs.gov.dz> - 23:50، 2023/04/21،

¹⁰⁰ - <https://www.mjs.gov.dz> - 23:57، 2023/04/21،

- ضمان تسيير مجموع المنشآت الرياضية وهياكل الاستقبال المكونة لممتلكات الديوان وتسييرها وصيانتها.
- ضمان صيانة المنشآت و تجهيزات الديوان وإنجاز كل أشغال البناء أو التهيئة أو التوسيع أو الدعم لترميم في هذا المجال أو التكاليف بإنجازها ؛
- وضع وسائلها تحت التصرف قصد ضمان التحضير التنظيم المادي و التقني لما يأتي :
- * المنافسات و التظاهرات الرياضية المحلية والوطنية والدولية التي تجري داخل المنشآت الرياضية للديوان ؛
- * التدريبات والتربصات التحضيرية للرياضيين ؛
- * تعليم التربية البدنية والرياضية والمستويات الأخرى للممارسات البدنية والرياضية ؛
- * تكوين الرياضيين و كذا مستخدمي التأطير لتحسين مستواهم و تجديد معارفهم ؛
- استقبال الرياضيين من المنتخبات المحلية و الجهوية والوطنية ووضع الوسائل الضرورية لتحضيرهم و تجمعهم تحت تصرفهم ؛
- المساهمة في تنمية الممارسات الرياضية المنتشرة ضمن مدارس الرياضة عن طريق وضع وسائل و الهياكل تحت تصرفها ؛
- تنظيم كل التظاهرات و العروض الرياضية و ترقيةها، لاسيما، الفنية والثقافية منها وضمان كل الخدمات الضرورية في مجال التسلية وراحة الجمهور .
- وتتوفر الدواوين على المؤسسات الرياضية الآتية:
- ملاعب بمختلف الرياضات ؛
- قاعات بمختلف الرياضات ؛
- قاعات اختصاص ؛
- ملاعب رياضة لكرة القدم ؛
- مركبات رياضية جوايه ؛
- المسابح .

المطلب الثاني : الدراسة التطبيقية

في هذا المطلب سنحاول دراسة تسيير ميزانية الشباب والرياضة لولاية الوادي، الجانب المتعلق بنفقات المستخدمين (الرواتب)، وأهم المتغيرات في الإصلاح الميزانياتي الجديد، وسنتطرق إلى العناصر الآتية :

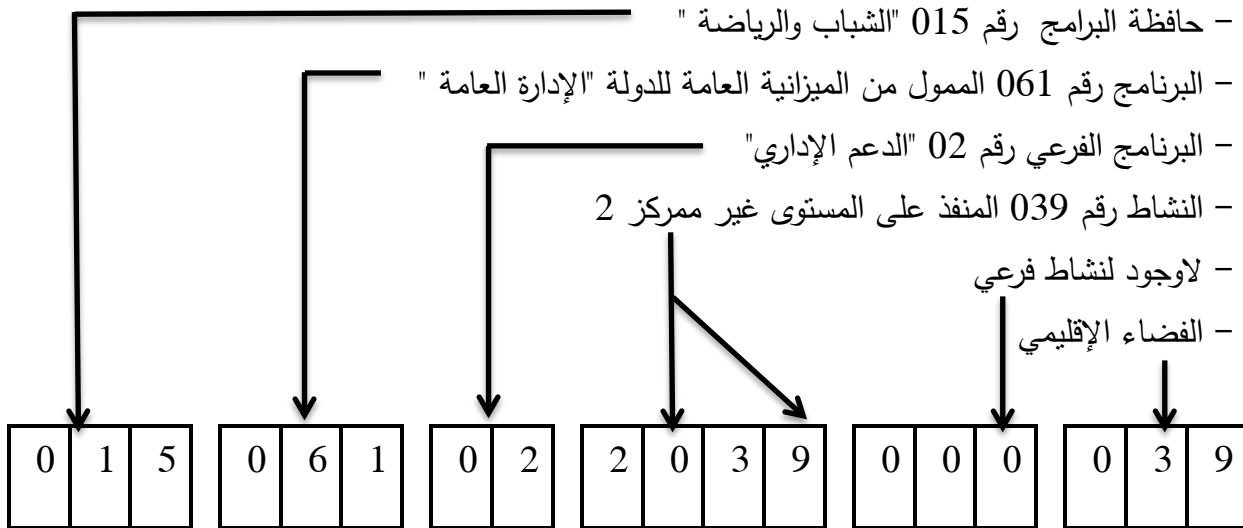
- الترميز المتعلق بالمدونة حسب النشاط ؛
- نماذج كشف الراتب ؛
- تنفيذ الميزانية .

الفرع الأول : الترميز المتعلق بالمدونة حسب النشاط

طبقا للمنشور رقم 9657 المؤرخ في 15 ديسمبر 2022 الذي يحدد كيفيات ترميز التصنيف حسب النشاط لأعباء ميزانية الدولة .

- بموجب هذا التصنيف، يلحق كل وزارة أو هيئة عمومية والتي تشكل جميع برامجها "حافضة برامج"؛
- إن الترميز المستعمل للمدونة حسب النشاط ذو طبيعة رقمية ؛
- يسمح الترميز الفريد أيضا بضمان تتبع الإعتمادات الميزانية في حالة ما إذا تم تحويل البرنامج إلى وزارة أو هيئة عمومية أخرى ؛
- يضم هذا الترميز في المجموع ثمانية عشرة (18) موضعا .
- وسنتطرق لترميز محفظة الشباب والرياضة، النشاط دعم مديريةية الشباب والرياضة لولاية الوادي .

الشكل (03) : يوضح الترميز المتعلق بالمدونة حسب النشاط



المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على القرار الوزاري رقم 124 المؤرخ في 15 أوت 2022 يحدد الأصناف

الفرعية للنفقات وكذا ترميز التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية لأعباء ميزانية الدولة.

من خلال هذا الشكل يمكن قراءة الترميز بالشكل الآتي :

- الحافظة 015 وزارة الشباب والرياضة ؛
 - البرنامج : 015 061 الإدارة العامة ؛
 - البرنامج الفرعي : 015 061 02 الدعم الإداري،
 - النشاط : 015 061 02 2039 000 039 دعم مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي،
- الجدول رقم (03) : يبين الترميز المتعلق بالمدونة حسب النشاط لمديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي .

النشاط	البرنامج	البرنامج الفرعي
ترقية وتنشيط الشباب 2039 000 039	الشباب 015 059	ترقية التنشيط الاجتماعي التعليمي 015 059 01
		الشراكة ومؤسسات الشباب 015 059 02
		السياحة وتسلية الشباب 015 059 03
ترقية الرياضة 2039 000 039	الرياضة 015 060	المواهب الشابة، رياضيو النخبة والمستوى العالي 015 060 01
		ترقية الرياضة للجميع في الأوساط التربوية والمتخصصة 015 060 02
		الحياة النفاذية والمؤسسات الرياضية 015 060 03
دعم مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي 2039 000 039	الإدارة العامة 015 061	الدعم الإداري 015 061 02

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة .

الفرع الثاني : نماذج كشف الراتب في مديرية الشباب والرياضة

سنتطرق إلى نموذجين ، نموذج خاص بموظف تابع للأسلاك المشتركة ، ونموذج خاص بموظف تابع للأسلاك البيداغوجية .

إعداد كشف راتب نموذجي لمتصرف رئيسي (موظف إداري)

إستنادا على كشف الأجر لأحد العمال والذي يشغل رتبة متصرف رئيسي مصنف في الصنف 14، الرقم الاستدلالي 746، الدرجة 04، الرقم الاستدلالي للدرجة الرابعة 149 .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الوادي في :

مديرية الشباب والرياضة

لولاية الوادي

كشف الراتب لشهر أبريل

الاسم اللقب
 الوظيفة الرتبة
 الصنف والدرجة أ / 14 / 04 الرقم الاستدلالي
 الحالة العائلية ع / 0 / 0 الرقم التسلسلي
 طريقة المخالصة ccp رقم الحساب

الراتب الشهري	النسبة	طبيعة الراتب
33.570.00		الأجر القاعدي
6.705.00		منحة الخبرة المهنية
1.000.00		تعويض عن السكن
8.055.00	20.00	منحة الجنوب
16.110.00	40.00	تعويض الخدمات الإدارية المشتركة
1.121.40		منحة المنطقة
4.027.50	10.00	تعويض دعم نشاطات الإدارة
1.500.00		المنحة الجزافية
72.088.90		المجموع الخام

الإقتطاعات

9.461.20		الضريبة على الدخل الإجمالي
6.398.10	9.00	الضمان الاجتماعي
15.859.30		مجموع الإقتطاعات
56.229.60		المبلغ الصافي

المدير

أولا : الراتب الرئيسي

ويتمثل الراتب الرئيسي في :

1- الأجر القاعدي

الأجر القاعدي = الرقم الاستدلالي الأدنى الموافق للرتبة x قيمة النقطة الاستدلالية

تحدد قيمة النقطة الاستدلالية بخمسة وأربعين دينار جزائري (45.00 دج) .

الأجر القاعدي الشهري = 45.00×746 .

الأجر القاعدي الشهري = 33.570.00 دج .

2- الخبرة المهنية

الخبرة المهنية = الرقم الاستدلالي الأدنى الموافق للدرجة x قيمة النقطة الاستدلالية

الخبرة المهنية الشهرية = 45.00×149 .

الخبرة المهنية الشهرية = 6.705.00 دج .

- حساب الراتب الرئيسي

الراتب الرئيسي = الأجر القاعدي + الخبرة المهنية

الراتب الرئيسي الشهري = $6.705.00 + 33.570.00$

الراتب الرئيسي الشهري = 40.275.00 دج .

ثانيا : العلاوات والتعويضات

1- حساب تعويض المنطقة

مرسوم رقم 93-130 المؤرخ في 14/06/1993

حيث يحسب تعويض المنطقة للموظفين الذين يعملون في مقر ولاية الوادي بنسبة ثابتة تقدر

ب 21%، من الأجر القاعدي للمنصب المشغول شهريا .

حيث متصرف رئيسي مصنف في الصنف 14، الرقم الاستدلالي 746، الدرجة 04، الرقم

الاستدلالي للدرجة الرابعة 149 يحسب تعويض المنطقة كما يلي : يصنف المتصرف الرئيسي في

الصنف 17 القسم 01، الأجر الأساسي الموافق لرتبته 5.340.00 دج في نسبة 21 % .

$5.340.00 \times 21\% = 1.121.40$ دج .

2- تعويض الخدمات الإدارية المشتركة

المرسوم تنفيذي رقم 10-134 المؤرخ في 13-05-2010 .

تعويض الخدمات الإدارية المشتركة = الراتب الرئيسي $\times 40\%$

تعويض الخدمات الإدارية المشتركة الشهرية = $40.275.00 \times 40\%$
 تعويض الخدمات الإدارية المشتركة الشهرية = = 16.110.00 دج .

3- المنحة الجزافية التعويضية

مرسوم تنفيذي رقم 08-70 المؤرخ في 26-02-2008 .
 تدفع المنحة الجزافية التعويضية شهريا للأصناف من 11 إلى 17 يستفيد من مبلغ منحة
 جزافية ثابت يقدر ب : 1.500.00 دج .

4- المنحة الخاصة بالمنصب (عمال الجنوب)

مرسوم تنفيذي رقم 13- 210 المؤرخ في 09-06-2013 المعدل والمتمم مرسوم تنفيذي
 رقم 95- 28 المؤرخ 12-01-1995، مرسوم تنفيذي رقم 13- 211 المؤرخ 09-06-2013
 المعدل والمتمم مرسوم تنفيذي رقم 95-300 المؤرخ 04-10-1995 .

منحة الجنوب = 20 % من الأجر الرئيسي بالنسبة للموظفين الذين يعملون في مقر الولاية.

منحة الجنوب الشهرية = $40.275.00 \times 20\%$
 منحة الجنوب الشهرية = = 8.055.00 دج .

5- تعويض عن السكن (عمال الجنوب)

مرسوم تنفيذي رقم 95- 28 المؤرخ في 12-01-1995 .
 الموظفون المصنفون على حسب التصنيف من الصنف 11 فما فوق في حالة ما ثبت أن
 المعني لم يستفيد من سكن وظيفي، إذن يستفيد المتصرف الرئيسي إذا لم يمنح له سكن وظيفي من
 منحة سكن تقدر ب 1.000.00 دج وتمنح شهريا .

6- تعويض دعم نشاطات الإدارة

مرسوم تنفيذي رقم 13- 188 المؤرخ في 09-05-2013 .

تعويض دعم نشاطات الإدارة = الراتب الرئيسي $\times 10\%$

تعويض دعم نشاطات الإدارة الشهري = $40.275.00 \times 10\%$
 تعويض دعم نشاطات الإدارة الشهري = = 4.027.50 دج .

- حساب العلاوات والتعويضات

العلاوات والتعويضات = تعويض المنطقة + تعويض الخدمات الإدارية المشتركة + المنحة الجزافية
 التعويضية + المنحة الخاصة بالمنصب + تعويض عن السكن + تعويض دعم نشاطات الإدارة .

$$+ 8.055.00 + 1.500.00 + 16.110.00 + 1.121.40 = \text{العلاوات والتعويضات}$$

$$4.027.50 + 1.000.00$$

العلاوات والتعويضات الشهرية = 31.813.90 دج .

ثالثا : المنح العائلية

1- منحة الزوجة

يستفيد الموظف (ة) المتزوج الذي له أبناء من تعويض شهري على الزوجة يقدر 800.00 دج، وإذا كان متزوج وليس له أبناء فيقدر التعويض 5.50 دج .

2- منحة الأطفال

يستفيد الموظف (ة) عن كل ابن من تعويض شهري، على حسب الأجر الخاضع للاشتراك إذا كان يتجاوز 15000.00 دج يستفيد من 300.00 دج عن كل طفل، أما إذا كان أقل من 15000.00 دج يستفيد من 600.00 دج عن كل طفل، في حدود 05 أطفال السادس يأخذ عليه 300.00 دج.

وفي هذه الحالة فإن المتصرف الرئيسي غير متزوج فإنه لا يستفيد .

- المنح العائلية

$$\text{المنح العائلية} = \text{منحة الزوجة} + \text{منحة الأطفال}$$

المنح العائلية = 0

رابعا : الراتب الخام

$$\text{الراتب الخام} = \text{الراتب الرئيسي} + \text{العلاوات والتعويضات} + \text{المنح العائلية}$$

$$0 + 31.813.90 + 40.275.00 = \text{الراتب الخام الشهري}$$

$$\text{الراتب الخام الشهري} = \dots\dots\dots = \underline{72.088.90} \text{ دج .}$$

خامسا : الإقتطاعات

$$\text{الإقتطاعات} = \text{الضريبة على الدخل الإجمالي} + \text{إقتطاع الضمان الاجتماعي}$$

1- الضريبة على الدخل الإجمالي

$$\text{الضريبة على الدخل} = 9.461.20 \text{ دج .}$$

2- إقتطاع الضمان الاجتماعي

$$\text{إقتطاع الضمان الاجتماعي} = (\text{الراتب الخام} - \text{تعويض عن السكن}) \times 09 \%$$

إقتطاع الضمان الاجتماعي = $(1.000.00 - 72.088.90) \times 09\%$
 إقتطاع الضمان الاجتماعي = = 6.398.10 دج .
 - مجموع الإقتطاعات

مجموع الإقتطاعات = إقتطاع الضمان الاجتماعي + الضريبة على الدخل

مجموع الإقتطاعات = $9.461.20 + 6.398.10$
 مجموع الإقتطاعات = = 15.859.30 دج .
 سادسا : المبلغ الصافي

المبلغ الصافي = المجموع الخام - مجموع الإقتطاعات

المبلغ الصافي = $9.461.20 - 6.398.10 - 72.088.90$
 المبلغ الصافي = = 56.229.60 دج .

إعداد كشف راتب نموذجي لمستشار في الرياضة (موظف بيداغوجي)

إستنادا على كشف الأجر لأحد العمال والذي يشغل رتبة مستشار في الرياضة مصنف في الصنف 13، الرقم الاستدلالي 703، الدرجة 00 .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية		
مديرية الشباب والرياضة		الوادي
كشف الراتب لشهر أفريل		الوادي في :
الاسم	اللقب	الوظيفة
مستشار في الرياضة	مستشار في الرياضة	مستشار في الرياضة
الدرجة أ / 13/ 00	الرقم الاستدلالي 703	الرقم التسلسلي
الحالة العائلية م / 1/ 0	رقم الحساب	طريقة المخالصة ccp
طبيعة الراتب	النسبة	الراتب الشهري
الأجر القاعدي		31.635.00
تعويض عن السكن		1.000.00
تعويض الدعم البيداغوجي والتسيير	15.00	4.745.25
منحة الجنوب	20.00	6.327.00
تعويض التأهيل السلك البيداغوجي	45.00	14.235.75
تعويض التوثيق التربوي		3.000.00
منحة المنطقة		1.012.20
المنحة الجرافية		1.500.00
منحة الأطفال	1	300.00
الأجر الوحيد		800.00
المجموع الخام		64.555.20
الإقتطاعات		
الضريبة على الدخل الإجمالي		7.371.40
الضمان الاجتماعي	9.00	5.621.40
مجموع الإقتطاعات		12.992.80
المبلغ الصافي		51.562.40
المدير		

أولا : الراتب الرئيسي

1- الأجر القاعدي

الأجر القاعدي = الرقم الاستدلالي الأدنى الموافق للرتبة x قيمة النقطة

تحدد قيمة النقطة الاستدلالية بخمسة وأربعين دينار جزائري (45.00 دج)

الأجر القاعدي الشهري = 45.00×703

الأجر القاعدي الشهري = 31.635.00 دج .

2- الخبرة المهنية

الخبرة المهنية = الرقم الاستدلالي الأدنى الموافق للدرجة x قيمة النقطة

الخبرة المهنية = الرقم الاستدلالي الأدنى الموافق للدرجة x قيمة النقطة الاستدلالية

الخبرة المهنية الشهرية = 00

- حساب الراتب الرئيسي

الراتب الرئيسي = الأجر القاعدي + الخبرة المهنية

الراتب الرئيسي الشهري = 31.635.00 + 00 = **31.635.00 دج** .

ثانيا : العلاوات والتعويضات

1- تعويض المنطقة

مرسوم رقم 93-130 المؤرخ في 14/06/1993

حيث يحسب تعويض المنطقة للموظفين الذين يعملون في مقر ولاية الوادي بنسبة ثابتة تقدر

ب 21%، من الأجر القاعدي للمنصب المشغول شهريا .

حيث مستشار في الرياضة مصنف في الصنف 13، الرقم الاستدلالي 703، الدرجة 00،

يحسب تعويض المنطقة كما يلي : يصنف المستشار في الرياضة في الصنف 16 القسم 01، الأجر

الأساسي الموافق لرتبته 4.820.00 دج في نسبة 21 % .

تعويض المنطقة = $4.820.00 \times 21\%$

تعويض المنطقة = = 1.012.20 دج .

2- تعويض الدعم البيداغوجي والتسيير

تعويض الدعم البيداغوجي والتسيير = الراتب الرئيسي $\times 15\%$

مرسوم تنفيذي رقم 13-221 المؤرخ في 26-06-2013 .

تعويض الدعم البيداغوجي والتسيير = $31.635.00 \times 15\%$

تعويض الدعم البيداغوجي والتسيير = = 4.745.25 دج .

3- المنحة الجزافية التعويضية

مرسوم تنفيذي رقم 08-70 المؤرخ في 26-02-2008 .

تدفع المنحة الجزافية التعويضية شهريا للأصناف من 11 إلى 17 يستفيد من مبلغ منحة

جزافية ثابت يقدر ب : 1.500.00 دج .

4- المنحة الخاصة بالمنصب (عمال الجنوب)

مرسوم تنفيذي رقم 13- 210 المؤرخ في 09-06-2013 المعدل والمتمم مرسوم تنفيذي

رقم 95- 28 المؤرخ 12-01-1995، مرسوم تنفيذي رقم 13- 211 المؤرخ 09-06-2013

المعدل والمتمم مرسوم تنفيذي رقم 95-300 المؤرخ 04-10-1995 .

منحة الجنوب = 20 % من الأجر الرئيسي بالنسبة للموظفين الذين يعملون في مقر الولاية.

منحة الجنوب الشهرية = $31.635.00 \times 20\%$

منحة الجنوب الشهرية = = 6.327.00 دج .

5- تعويض عن السكن (عمال الجنوب)

مرسوم تنفيذي رقم 95- 28 المؤرخ في 12-01-1995 .

الموظفون المصنفون على حسب التصنيف من الصنف 11 فما فوق في حالة ما ثبت أن

المعني لم يستفيد من سكن وظيفي، إذن يستفيد المتصرف الرئيسي إذا لم يمنح له سكن وظيفي من

منحة سكن تقدر ب 1.000.00 دج وتمنح شهريا .

6- تعويض التأهيل للسلك البيداغوجي

مرسوم تنفيذي رقم 10-206 المؤرخ في 09-09-2010 المعدل مرسوم تنفيذي رقم 11-

374 المؤرخ في 26-10-2011 .

تعويض التأهيل للسلك البيداغوجي = الراتب الرئيسي $\times 45\%$

تعويض التأهيل للسلك البيداغوجي = $31.635.00 \times 45\%$ = 14.235.75 دج .

7- تعويض التوثيق التربوي

مرسوم تنفيذي رقم 10-206 المؤرخ في 09-09-2010 .

تعويض التوثيق التربوي = = 3.000.00 دج .

- حساب العلاوات والتعويضات

العلاوات والتعويضات = تعويض المنطقة + تعويض الدعم البيداغوجي التسيير + المنحة
الجزافية التعويضية + المنحة الخاصة بالمنصب + تعويض عن السكن + تعويض التأهيل
للسلك البيداغوجي + تعويض التوثيق التربوي

$$+ 6.327.00 + 1.500.00 + 4.745.25 + 1.012.20 = \text{العلاوات والتعويضات}$$

$$3.000.00 + 14.235.75 + 1.000.00$$

العلاوات والتعويضات الشهرية = 31.820.20 دج .

ثالثا : المنح العائلية

1- منحة الزوجة

يستفيد الموظف (ة) المتزوج الذي له أبناء من تعويض شهري على الزوجة يقدر 800.00 دج، وإذا كان متزوج وليس له أبناء فيقدر التعويض 5.50 دج .
منحة الزوجة = 800.00 دج .

2- منحة الأطفال

يستفيد الموظف (ة) عن كل ابن من تعويض شهري، على حسب الأجر الخاضع للاشتراك إذا كان يتجاوز 15000.00 دج يستفيد من 300.00 دج عن كل طفل، أما إذا كان أقل من 15000.00 دج يستفيد من 600.00 دج عن كل طفل، في حدود 05 أطفال السادس يأخذ عليه 300.00 دج.

$$01 \times 300.00 = \text{منحة الأطفال}$$

$$\text{منحة الأطفال} = \dots = 300.00 \text{ دج .}$$

- المنح العائلية

$$\text{المنح العائلية} = \text{منحة الزوجة} + \text{منحة الأطفال}$$

$$300.00 + 800.00 = \text{المنح العائلية}$$

$$\text{المنح العائلية} = \dots = \underline{1.100.00} \text{ دج .}$$

رابعا : الراتب الخام

$$\text{الراتب الخام} = \text{الراتب الرئيسي} + \text{العلاوات والتعويضات} + \text{المنح العائلية}$$

$$1.100.00 + 31.820.20 + 31.635.00 = \text{الراتب الخام الشهري}$$

$$\text{الراتب الخام الشهري} = \dots = \underline{64.555.20} \text{ دج .}$$

خامسا : الإقتطاعات

الإقتطاعات = الضريبة على الدخل الإجمالي + إقتطاع الضمان الاجتماعي

1- الضريبة على الدخل الإجمالي

الضريبة على الدخل = 7.371.40 دج .

2- إقتطاع الضمان الاجتماعي

إقتطاع الضمان الاجتماعي = (الراتب الخام - تعويض عن السكن) $\times$ 09 %

إقتطاع الضمان الاجتماعي = (1.000.00 - 64.555.20) $\times$ 09 %

إقتطاع الضمان الاجتماعي = = 5.621.40 دج .

- مجموع الإقتطاعات

مجموع الإقتطاعات = إقتطاع الضمان الاجتماعي + الضريبة على الدخل

مجموع الإقتطاعات = 7.371.40 + 5.621.40

مجموع الإقتطاعات = = 12.992.80 دج .

سادسا : المبلغ الصافي

المبلغ الصافي = المجموع الخام - مجموع الإقتطاعات

المبلغ الصافي = 12.992.80 - 64.555.20

المبلغ الصافي = = 51.562.40 دج .

الفرع الثالث : تنفيذ الميزانية (نفقات المستخدمين)

تتكون دورة الميزانية من 03 مراحل هي كالاتي :

- التخطيط وإعداد الميزانية السنة ($n-1$) و ($n-2$) ؛

- تنفيذ الميزانية السنة (n) ،

- تقديم الحسابات السنة ($n+1$) والسنوات الموالية،

وتمثل تنفيذ الميزانية المرحلة الثانية في دورة الميزانية، وتتم بعدة مراحل :

1- قانون المالية ؛

2- مراسيم التوزيع للإعتمادات المالية ؛

3- وثيقة البرمجة الأولية للإعتمادات ومناصب الشغل ؛

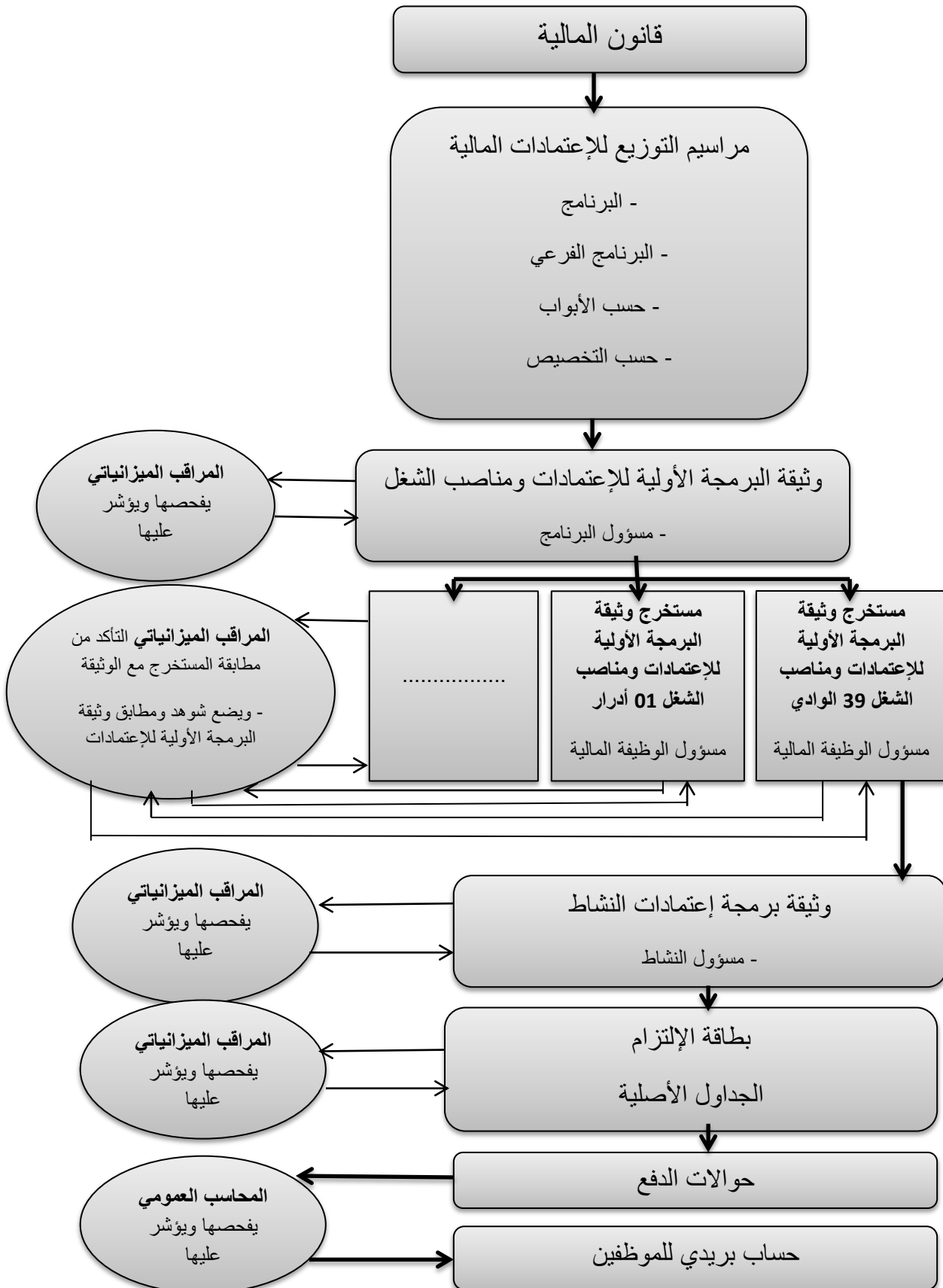
4- مستخرج وثيقة البرمجة الأولية للإعتمادات ومناصب الشغل ؛

5- وثيقة برمجة إعتمادات النشاط ؛

6- رخصة الالتزام ؛

7- حوالات الدفع .

الشكل (04) : يوضح مراحل تنفيذ الميزانية (نفقات المستخدمين)



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على دورة الميزانية

أولا : قانون المالية

" قانون المالية هو عبارة عن آلية تجسد من خلالها الحكومة برنامجها السنوي وتحدد الموارد التمويلية وتوزيع النفقات المرخص بها لتجسيد البرامج المسطرة من طرف الوزارات والهيئات العمومية.

هو مجموع الموارد المسخرة من طرف الدولة لتغطية النفقات المحددة خلال السنة المدنية المعنية، وذلك عبر البرامج المصادق عليها، أين ترتبط الأهداف المحددة بالنتائج الواجب بلوغها في تلك الفترة، حتى ولو امتد البرنامج لأكثر من سنة" 101.

بعد مصادقة البرلمان بغرفتيه على مشروع قانون المالية يتم الإمضاء عليه من طرف رئيس الجمهورية.

قانون المالية يمضى من طرف رئيس الجمهورية قبل 31 ديسمبر من السنة السابقة ويدخل حيز التنفيذ ابتداء من 01 جانفي من السنة المدنية .

ثانيا : مراسيم التوزيع للاعتمادات المالية

"هو نص تنظيمي يأتي تطبيقا لقانون المالية من أجل توزيع مفصل للاعتمادات المصوت عليها، ويتم هذا التوزيع حسب الوزارة أو الهيئة العمومية حسب البرنامج والبرنامج الفرعي وحسب الأبواب وحسب التخصيص بالنسبة للاعتمادات غير المخصصة " 102.

" ونجدها في الجدول " ب "، وهو جدول متضمن في الجزء الرابع لمشروع قانون المالية للسنة، والذي يتعلق بالاعتمادات المفتوحة للسنة والموزعة حسب كل وزارة أو هيئة عمومية وحسب لبرنامج وحسب التخصيص، ويبين رخص الالتزام و اعتمادات الدفع " 103 .

ثالثا : وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات ومناصب الشغل

تعتبر خطة سنوية لتنفيذ النفقات في إطار الأهداف، حيث تتضمن تقديرات جميع الموارد، وتوزيع الإعتمادات حسب العنوان والبرنامج الفرعي ويجري بواسطتها تقسيم الاعتمادات بين النشاط، وترفق ببرمجة خاصة بمنصب الشغل المالية عندما ترصد للبرنامج إعتمادات بعنوان نفقات المستخدمين

مسؤول الوظيفة المالية يصادق على وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات ومناصب الشغل، ويرسلها إلى المراقب الميزانياتي الذي بدوره يتفحصها ويؤشر عليها .

101 - عمر هميسي، دليل مرجعي للإصلاح الميزانياتي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المفتشية العامة، ماي 2022. ص: 06 .

102 - وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، معجم المصطلحات ، يونيو 2021، ص : 23 .

103 - نفس المرجع السابق، ص : 12 .

رابعاً : مستخرج وثيقة البرمجة الأولية للإعتمادات ومناصب الشغل الملحق رقم (01)

يرسل مسؤول الوظيفة مستخرج وثيقة البرمجة الأولية للإعتمادات ومناصب الشغل إلى المراقب الميزانياتي، والذي يتأكد من مطابقتها لوثيقة البرمجة الأولية للإعتمادات ومناصب الشغل ومن حمله لرقم وتاريخ التأشير، ويعيده بعد وضع علامة شهود ومطابق مع وثيقة البرمجة الأولية للإعتمادات ومناصب الشغل .

مسؤول الوظيفة المالية يرسل نسخة من هذا المستخرج إلى كل مسؤول نشاط وإلى المراقب الميزانياتي لمسؤول النشاط المعني، بحيث كل مؤسسة لديها مستخرج خاص بها .

خامساً : وثيقة برمجة إعتمادات النشاط الملحق رقم (02)

يرسل مسؤول النشاط وثيقة برمجة إعتمادات النشاط مصحوبة بمستخرج وثيقة البرمجة الأولية للإعتمادات ومناصب الشغل، و مقرر تعيين مسؤول نشاط، إلى المراقب الميزانياتي، الذي يفحصها ويبيدي رأيه فيها .

وفي مديرية الشباب والرياضة إسم النشاط دعم مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي وثيقة برمجة إعتمادات النشاط كانت تضم الآتي :

- جدول إعتماد نفقات المستخدمين ؛
- جدول الأنظمة التعويضية المطبقة ؛
- جدول مناصب الشغل المالية ؛
- جدول إعتمادات نفقات التسيير ؛
- جدول إعتمادات نفقات التحويلات ؛

سادساً : بطاقة الإلتزام الملحق رقم (03)

تمثل الحد الأقصى للنفقات التي يمكن الإلتزام بها، وتؤطر الإلتزامات التي يسمح للدولة التعاقد بها، وتتعلق رخصة الإلتزام بالمبلغ الإجمالي للنفقة عند بدايتها، وعمل مستوى المراقب الميزانياتي، تستهلك رخص الإلتزام حين التأشير على الإلتزام الذي كان محل فحص من قبله، بحيث تكتسي طابعا سنويا، وبعد الإلتزام العمل القانوني الذي يتم من خلاله إنشاء أو إثبات واجبات على عاتق الدولة إتجاه الغير، تتولد عنه نفقات عمومية في حال اداء الخدمة محل الإلتزام 104. 105

1- رخصة الإلتزام المفتوحة (الأخذ بالحساب)

تمثل الحد الأقصى للنفقات التي يمكن الإلتزام بها، وتؤطر الإلتزامات التي يسمح للدولة التعاقد بها، وتتعلق رخصة الإلتزام بالمبلغ الإجمالي للنفقة عند بدايتها .، بحيث تكتسي طابعا سنويا .

104 - المادة 30، من القانون العضوي 18-15 المتعلق بميزانية المالية،

105 - والمنشور رقم : 9659 المؤرخ في 15 ديسمبر 2022، قواعد استهلاك رخص الإلتزام وإعتمادات الدفع .

بالنسبة لعملية الأخذ بالحساب تخص كل صنف وصنف فرعي، وفي دراسة حالتنا ندرس نفقات المستخدمين وبالتحديد الرواتب والأجور (مبينة في الجدول 01 المرفقة رقم (02))، حيث يكون لدينا (07) استمارات لعملية الأخذ بالحساب :

11000	الرواتب
11100	رواتب الموظفين و الأعوان العموميين
11200	رواتب المستخدمين المتعاقدين
12000	العلاوات والتعويضات
12100	علاوات و تعويضات الموظفين و الأعوان العموميين
12200	علاوات و تعويضات المستخدمين المتعاقدين
13000	الزيادات
13100	الزيادات الاستدلالية
14000	مساهمات صاحب العمل
14100	مساهمات في هيئات الضمان الاجتماعي و التقاعد
15000	الخدمات الاجتماعية على عاتق صاحب العمل
15100	الخدمات ذات الطابع العائلي

يفحصها المراقب الميزانياتي ويدقق فيها، ثم يؤشر عليها ويرسلها إلى مسؤول النشاط ، ومن ثم البدء في إستهلاك رخص الإلتزام .

2- رخصة الإلتزام المستهلكة (تقييد النفقات)

ويعد الإلتزام العمل القانوني الذي يتم من خلاله إنشاء أو إثبات واجبات على عاتق الدولة إتجاه الغير، تتولد عنه نفقات عمومية في حال اداء الخدمة محل الإلتزام، بحيث تكتسي طابعا سنويا في الرواتب، وتكون مرفقة بالجداول الأصلية، والتي ترسل للمراقب الميزانياتي لفحصها وموافقتها للجداول الأصلية والتأشير عليها .

1-2 الجداول الأصلية

يتم استخراج ثلاث (03) نسخ من الجداول الأصلية رفقة ثلاث (03) نسخ من بطاقات الإلتزام مؤشرة من طرف مسؤول النشاط ، نسخة يحتفظ بها لدى الإدارة، ونسختين ترسلان إلى المراقب الميزانياتي رفقة جدول إرسال يبين طبيعة الوثائق وعددها للتأشير عليها، وبعد مراقبتها وفحصها والتدقيق فيها يتم بالتأشير عليها، والذي بدوره يحتفظ بنسخة ويعيد نسخة أصلية إلى المؤسسة، وبدورها ترسلها إلى خزينة الولاية لاعتمادها .

وطبقا للتعليمية المشتركة رقم : 01 المؤرخة في 31 جانفي 2023 تعدل وتتم التعليمية 10 المؤرخة في 9 أفريل 1995 "المحددة لكيفيات إعداد الجداول الأصلية الأولية والتكميلية" .

في إطار تنفيذ ميزانية البرنامج، وطبقا للنمط الجديد للتسيير المحاسبي والمالي تعد وتتضمن الجداول الأصلية لميزانية الدول ستة (06) جداول أو كشوف بما فيها صفحة الغلاف، ويتضمن محتوى هذه الجداول أو الكشوف ما يلي :

الجدول رقم 1 : جدول أصلي أولي، تكميلي أو تعديلي للرواتب و الأجور السنوية المقيدة في ميزانية الدولة الملحق رقم (04)

يمثل الجدول رقم 1 صفحة الواجهة، حيث يتعين على الأمر بالصرف المعني تحديد العناصر الآتية على هذه الصفحة : محفظة البرامج، البرنامج، الفرعي، النشاط، النشاط الفرعي عند الإقتضاء، رمز الأمر بالصرف، طريقة الدفع، سلك مناصب الشغل، طبيعة الجدول الأصلي (أولي، تكميلي و/ أو تعديلي حسب الحالة)، رقم الجدول الأصلي، السنة والشهر المعنيين، ملخص المبالغ لمختلف الأصناف والأصناف الفرعية للنفقات المعنية، عدد الكشوف والملاحق المرفقة، إطار مخصص لتأشيرة المراقب الميزانياتي، تاريخ وإمضاء الأمر بالصرف .

بالنسبة لملخص المبالغ لمختلف الأصناف والأصناف الفرعية للنفقات المعنية بالنسب لمديرية الشباب والرياضة تكون كالاتي :

*** الموظفون :**

- الراتب الصنف (11000) الصنف الفرعي (11100)

المبلغ الأولي أو التكميلي : 149.942.844.00 دج .
مبلغ الإلتزام الإجمالي : 149.942.844.00 دج .
مبلغ الإلتزام الشهري : $149.942.844.00 \div 12 = 12.495.237.00$ دج .

- العلاوات والتعويضات (12000) الصنف الفرعي (12100)

المبلغ الأولي أو التكميلي : 151.170.933.00 دج .
مبلغ الإلتزام الإجمالي : 151.170.933.00 دج .
مبلغ الإلتزام الشهري : $151.170.933.00 \div 12 = 12.597.577.75$ دج .

- الزيادات (13000)

المبلغ الأولي أو التكميلي : 4.719.600.00 دج .
مبلغ الإلتزام الإجمالي : 4.719.600.00 دج .
مبلغ الإلتزام الشهري : $4.719.600.00 \div 12 = 393.300.00$ دج .

- المنح العائلية مجموع الخدمات الاجتماعية على عاتق صاحب العمل (15000)

المبلغ الأولي أو التكميلي : 5.557.281.00 دج .
مبلغ الإلتزام الإجمالي : 5.557.281.00 دج .
مبلغ الإلتزام الشهري : $5.557.281.00 \div 12 = 463.106.75$ دج .

- المبلغ الخام السنوي

- المبلغ الأولي أو التكميلي : 311.390.658.00 دج .
 مبلغ الإلتزام الإجمالي : 311.390.658.00 دج .
 مبلغ الإلتزام الشهري : $311.390.658.00 \div 12 = 25.949.221.50$ دج .
 * المتعاقدون :

- الراتب الصنف (11000) الصنف الفرعي (11200)

- المبلغ الأولي أو التكميلي : 8.675.677.56 دج .
 مبلغ الإلتزام الإجمالي : 8.675.677.56 دج .
 مبلغ الإلتزام الشهري : $8.675.677.56 \div 12 = 722973.13$ دج .

- العلاوات والتعويضات (12000) الصنف الفرعي (12200)

- المبلغ الأولي أو التكميلي : 6.641.226.12 دج .
 مبلغ الإلتزام الإجمالي : 6.641.226.12 دج .
 مبلغ الإلتزام الشهري : $6.641.226.12 \div 12 = 553.435.51$ دج .

- الزيادات (13000)

غير موجودة لدى المتعاقدين الزيادة الإستدلالية .

- المنح العائلية مجموع الخدمات الاجتماعية على عاتق صاحب العمل (15000)

- المبلغ الأولي أو التكميلي : 946.800.00 دج .
 مبلغ الإلتزام الإجمالي : 946.800.00 دج .
 مبلغ الإلتزام الشهري : $946.800.00 \div 12 = 78.900.00$ دج .

- المبلغ الخام السنوي

- المبلغ الأولي أو التكميلي : 16.263.703.68 دج .
 مبلغ الإلتزام الإجمالي : 16.263.703.68 دج .
 مبلغ الإلتزام الشهري : $16.263.703.68 \div 12 = 1.355.308.64$ دج .

الجدول رقم 2 جدول أصلي، تكميلي أو تعديلي المبين للرواتب الملحق رقم (05)

يمثل الجدول رقم 2 صنف من النفقات ألا وهو "الرواتب"، ويتكون من واحد أو عدة كشوف، موجهة لتسجيل المستفيدين من الرواتب الأساسية، التعويض عن الخبرة المهنية، فارق الدخل، المنصب أو الرتبة، يجب أن يتضمن هذا الجدول عدد الأجراء مصنفين حسب الترتيب التالي :

الوظائف العليا، مناصب الشغل أو المناصب العليا، الرتب مرقمة في اتجاه تنازلي .

وفي جميع الأحوال، وحسب أهمية تعداد موظفي الهيئة المستخدمة، تعد الجداول الأصلية الأولية حسب الأسلاك ومناصب الشغل المذكورة سابقا، وذلك للسماح بتسهيل عملية المراقبة والتدقيق.

يتم ترقيم السطور حسب تسلسل غير منقطع لكل سلك من مناصب الشغل الموجودين على مستوى الهيئة المستخدمة .

بالنسبة لمخصص المبالغ لمختلف الأصناف والأصناف الفرعية للنفقات المعنية بالنسب لمديرية الشباب والرياضة تكون كالاتي :

*** الموظفون :** ويتكون من (11) كشف والتي تمثل مجموع الكشوف

الرواتب (11000) ، رواتب الموظفين والأعوان العموميين (11100)

الراتب الرئيسي (11100) : 122.385.732.00 دج .

تعويض الخبرة المهنية (11100) : 27.557.112.00 دج .

الراتب السنوي (11000) : 149.942.844.00 دج .

المبلغ الشهري : $149.942.844.00 \div 12 = 12.495.237.00$ دج .

*** المتعاقدون :** ويتكون من كشافين والتي تمثل مجموع الكشوف

الرواتب (11000) ، رواتب المستخدمين المتعاقدين (11200)

الراتب الرئيسي (11200) : 8.208.147.00 دج .

تعويض الخبرة المهنية (11200) : 361.579.68 دج .

منحة 10% (11200) : 70.200.00 دج .

فارق الدخل (11200) : 35.750.88 دج .

الراتب السنوي (11000) : 8.675.677.56 دج .

المبلغ الشهري : $8.675.677.56 \div 12 = 722.973.13$ دج .

الجدول رقم 3 جدول أصلي أولي، تكميلي او تعديلي المبين للعلاوات و التعويضات السنوية المقيدة

في ميزانية الدولة الملحق رقم (06)

يبين الجدول رقم 3 مختلف التعويضات والمنح المخصصة لكل الأجراء حسب الرتب او

الوظائف طبقا للنصوص التنظيمية الساري المفعول، والمقيدة في صنف النفقة "منح وتعويضات" .

يعرف التعويض في هذا الجدول حسب الطبيعة وحسب ترتيب رقمي مع إظهار المبلغ

الإجمالي الشهري والسنوي للتعويضات والمنح حسب الصنف والصنف الفرعي للنفقة .

تخصص خانة لتحديد الإقامة الإدارية حيث يسمح بتحديد الأجراء الذين لهم الحق في تعويض

المنطقة عند الإقتضاء .

بالنسبة لمخصص المبالغ لمختلف المنح والتعويضات المعنية بالنسبة لمديرية الشباب والرياضة

تكون كالاتي :

* **الموظفون :** ويضم (27) منحة، منها منح خاصة بالأسلاك المشتركة، منح خاصة بالبيداغوجيين، منح خاصة بالسكن والعمران، منح خاصة بالصحة، منح خاصة بالثقافة، ويتكون من (33) كشف والتي تمثل مجموع الكشوف

علاوات وتعويضات الموظفين والأعوان العموميين (12100)
الراتب السنوي : 151.170.933.00 دج .

المبلغ الشهري : $151.170.933.00 \div 12 = 12.597.577.75$ دج .

* **المتعاقدون :** ويضم (08) منحة، ويتكون من كشافين والتي تمثل مجموع الكشوف
علاوات وتعويضات المستخدمين المتعاقدين (12200)
الراتب السنوي : 6.641.226.12 دج .

المبلغ الشهري : $6.641.226.12 \div 12 = 553.435.51$ دج .

الجدول رقم 4 جدول أصلي أولي، تكميلي أو تعديلي المبين للزيادات السنوية المقيدة في ميزانية الدولة الملحق رقم (07)

يمثل الجدول رقم 04 صنف النفقات "الزيادات"، والذي يحدد الأجراء الشاغلين لمناصب عليا المستفيدين من الزيادات الإستدلالية أو "زيادات أخرى" وفق ترتيب تنازلي مع إظهار المبالغ الشهرية والسنوية لتلك الزيادات الممنوحة حسب الصنف والصنف الفرعي للنفقة .
بالنسبة لمخصص المبالغ لمختلف الزيادات المعنية بالنسبة لمديرية الشباب والرياضة تكون كالآتي :

* **الموظفون :** ويتكون من كشافين والتي تمثل مجموع الكشوف
الزيادات (13000)، الزيادات الإستدلالية (13100)
مجموع الزيادات السنوية : 4.719.600.00 دج .

المبلغ الشهري : $4.719.600.00 \div 12 = 393.300.00$ دج .

* **المتعاقدون :** غير موجودة لدى المتعاقدين الزيادة الإستدلالية

الجدول رقم 5 جدول أصلي أولي، تكميلي أو تعديلي المبين للخدمات الاجتماعية على عاتق صاحب العمل الملحق رقم (08)

يحدد هذا الجدول بالإضافة إلى الأسماء، الألقاب، الوظائف العليا، مناصب الشغل العليا المناصب العليا، والرتبة، الحالة العائلية، توزيع خدمات ذات طابع عائلي الممنوحة شهريا و سنويا، والتي تمثل صنف النفقات "خدمات اجتماعية على عاتق صاحب العمل" .
بالنسبة لمخصص المبالغ لمختلف الخدمات الاجتماعية على عاتق صاحب العمل المعنية بالنسبة لمديرية الشباب والرياضة تكون كالآتي :

* **الموظفون :** ويتكون من (08) كشوف والتي تمثل مجموع الكشوف

الخدمات الاجتماعية على عاتق صاحب العمل (15000)، الخدمات ذات الطابع العائلي (15100)

منحة الأطفال (15110) : 3.664.800.00 دج .

منحة إضافية للأطفال (15110) : 1.215.00 دج .

منحة الأجر الوحيد (15130) : 1.819.266.00 دج .

مجموع الخدمات الاجتماعية على عاتق صاحب العمل : 5.557.281.00 دج .

المبلغ الشهري صاحب العمل : $5.557.281.00 \div 12 = 463.106.75$ دج .

* **المتعاقدون** : ويتكون من كاشفين والتي تمثل مجموع الكشوف

الخدمات الاجتماعية على عاتق صاحب العمل (15000)، الخدمات ذات الطابع العائلي (15100)

منحة الأطفال (15110) : 687.600.00 دج .

منحة الأجر الوحيد (15130) : 259.200.00 دج .

مجموع الخدمات الاجتماعية على عاتق صاحب العمل : 946.800.00 دج .

المبلغ الشهري صاحب العمل : $946.800.00 \div 12 = 78.900.00$ دج .

الجدول رقم 6 جدول أصلي أولي، تكميلي أو تعديلي المبين للرواتب السنوية الملحق رقم (09)

يلخص هذا الجدول حسب كل سطر الرواتب، المنح والتعويضات، الزيادات، الخدمات

الاجتماعية على عاتق صاحب العمل الممنوحة شهريا و سنويا .

تتقل المبالغ المتحصل عليها في أسفل مجموع الجدول على الجداول الملحق عند الحاجة .

يتعين على الأمرين بالصرف لميزانية الدولة إعداد الجداول الأصلية الأولية، التكميلية و/أو

التعديلية كما هو مبين آنفا، قبل إمضاءها، وإخضاعها للالتزام في حدود مبلغ رخصة الإلتزام المتوفر

بعنوان كل صنف من النفقات العمومية .

بالنسبة لمخصص المبالغ لمختلف الرواتب، المنح والتعويضات، الزيادات، الخدمات الاجتماعية

على عاتق صاحب العمل الممنوحة شهريا و سنويا بالنسبة لمديرية الشباب والرياضة تكون كالاتي :

* **الموظفون** : ويتكون من (11) كشف والتي تمثل مجموع الكشوف

الرواتب (11000) : 149.942.844.00 دج .

العلاوات والتعويضات (12000) : 151.170.933.00 دج .

الزيادات (13000) : 4.719.600.00 دج .

الخدمات الاجتماعية على عاتق صاحب العمل (15000) : 5.557.281.00 دج .

الراتب الخام السنوي : 311.390.658.00 دج .

المبلغ الخام الشهري : 25.949.221.50 دج .

* المتعاقدون : ويتكون من كاشفين والتي تمثل مجموع الكشف

الرواتب (11000) : 8.675.677.56 د ج .

العلاوات والتعويضات (12000) : 6.641.226.12 د ج .

الزيادات (13000) : 0.00 د ج .

الخدمات الاجتماعية على عاتق صاحب العمل (15000) : 946.800.00 د ج .

الراتب الخام السنوي : 16.263.703.68 د ج .

المبلغ الخام الشهري : 1.355.308.64 د ج .

- مساهمة صاحب العمل (14000)

مساهمات في هيئات الضمان الاجتماعي والتقاعد (14100)

* الموظفون

مساهمات في هيئات الضمان الاجتماعي والتقاعد = الراتب الخام السنوي - الخدمات الاجتماعية

على عاتق صاحب العمل - منحة إستعمال السيارة - منحة السكن .

المبلغ الخاضع السنوي = 311.390.658.00 - 5.557.281.00 = 15.316.903.68 د ج .

المبلغ الخاضع الشهري = 15.316.903.68 ÷ 12 = 1.276.408.64 د ج .

* المتعاقدون

مساهمات في هيئات الضمان الاجتماعي والتقاعد = الراتب الخام السنوي - الخدمات الاجتماعية

على

المبلغ الخاضع السنوي = 16.263.703.68 - 946.800.00 = 15.316.903.68 د ج .

المبلغ الخاضع الشهري = 15.316.903.68 ÷ 12 = 1.276.408.64 د ج .

وبعد فحص رخص الإلتزام المستهلكة ، والتدقيق في الجداول الأصلية وتطابقها مع رخص

الإلتزام المستهلكة ، يقوم المراقب الميزانياتي بالتأشير على رخص الإلتزام المستهلكة و الجداول

الأصلية وإعادتها إلى مسؤول النشاط .

سابعا : حوالات الدفع

يقوم مسؤول النشاط بإرسال الجداول الأصلية مع نسخة أصلية من القوائم الإسمية الموقوفة

بتاريخ 2022/12/31 ومؤشرة من طرف المراقب الميزانياتي ، إلى الخزينة العمومية مصحوبة بجدول

إرسال يبين الوثائق المرفقة، مباشرة بعد استلامها من طرف المحاسب العمومي وفحصها يتم استهلاك

الرواتب الشهرية للموظفين ويتم ذلك كآلاتي:

1- حوالة الدفع T1 : نفقات المستخدمين الملحق رقم (10)

تعتبر الأمر بصرف الإلتزامات الناشئة في إطار رخص الإلتزام، بحيث تكتسي طابعا شهريا،

وهو الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الدين العمومي، وترسل إلى أمين خزينة الولاية .

بالنسبة لحوالات الدفع المتعلقة برواتب الموظفين والخاصة بمديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي توجد خمسة (05) حوالات شهرية تتمثل في الآتي :

- رواتب الموظفين والأعوان العموميين وتضم ثلاث حوالات (03) :

* حساب البريدي الجاري CCP ؛

* القرض الشعبي الجزائري CPA ؛

* البنك الوطني الجزائري BNA .

- رواتب المستخدمين المتعاقدين حوالة واحدة (01) حساب البريدي الجاري CCP .

- مساهمات صاحب العمل وتمثل مساهمات في هيئات الضمان الاجتماعي والتقاعد .

وفي دراستنا سوف نتطرق إلى رواتب الموظفين والأعوان العموميين الخاص بالحساب البريدي

الجاري CCP، بحيث ترسل الحوالة بأربعة (04) نسخ وتكون مرفقة بالوثائق التالية :

- جدول إرسال ؛

- بيان بالدفع (ويبين معلومات كل عامل، المبلغ الخام، الإقتطاعات، المبلغ الصافي للدفع) ؛

- حالة إقتطاع التعاضدية ؛

- حالة إقتطاع الخدمات الاجتماعية ؛

- الضريبة على الدخل الإجمالي (50 G) ؛

- أمر بالإيراد الضمان الاجتماعي (09%) .

بحيث تحوز الحوالة على المعلومات التالية : رمز الأمر بالصرف، السنة المالية، رقم الحوالة، تاريخ

الحوالة سلك مناصب الشغل، موضوع النفقة، وطريقة الدفع .

إطار خاص بالقيد الميزانياتي

ويمثل الإجمالي الخام يضم :

- الرواتب 11000

رواتب الموظفون والأعوان العموميون 11100..... = 11.180.832.00 دج .

- العلاوات والتعويضات 12000

علاوات وتعويضات الموظفين والأعوان العموميون 12100..... = 11.229.459.60 دج .

- الزيادات 13000

الزيادات الإستدلالية 13000..... = 328.050.00 دج .

- الخدمات الاجتماعية على عاتق صاحب العمل 15000

المنح العائلية 15110 = 258.033.75 دج .

منحة الأجر الوحيد 15130 = 139205.50 دج .

الإجمالي الخام

الإجمالي الخام = الرواتب + العلاوات والتعويضات + الزيادات + المنح العائلية + منحة الأجر الوحيد

الإجمالي الخام =

$$139205.50 + 258.033.7 + 328.050.00 + 11.229.459.60 + 11.180.832.00$$

الإجمالي الخام = **23.135.580.85** دج .

إطار مخصص للمستفيدين أو المؤسسات

ويمثل مجموع الإقتطاعات ويضم :

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وكالة الوادي 09 % = 50..2.024.050 دج

التعاضدية = 5.759.74 دج .

الضريبة على الدخل الإجمالي = 2.931.607.90 دج .

الخدمات الاجتماعية = 1.713.000.00 دج .

إقتطاع المناصب العليا = 2.112.70 دج .

إجمالي الإقتطاعات = **6.676.530.84** دج .

إطار مخصص للمحاسب العمومي

ويمثل المبلغ الإجمالي الصافي للدفع

2- حوالة الدفع ع1 : مساهمات صاحب العمل 25 % الملحق رقم (11)

بحيث تحوز على المعلومات التالية : رمز الأمر بالصرف، السنة المالية، رقم الحوالة، تاريخ

الحوالة سلك مناصب الشغل، موضوع النفقة، وطريقة الدفع .

القيد الميزانياتي

14000

مساهمات صاحب العمل

مساهمات في هيئات الضمان الاجتماعي والتقاعد 14100

وتمثل 25 % من المبلغ الخاضع للضمان

مساهمات صاحب العمل = المبلغ الخاضع للضمان الاجتماعي × 25%

المبلغ الخاضع للضمان الاجتماعي

المبلغ الخاضع للضمان = الإجمالي الخام - (منحة إستعمال السيارة + منحة السكن + المنح العائلية + منحة الأجر الوحيد)

$$258033.75 + 242.000.00 + 8.000.00 - 23.135.580.85 = \text{المبلغ الخاضع للضمان} + (139205.50$$

المبلغ الخاضع للضمان = 22.488.341.60 دج

مساهمات صاحب العمل = $22.488.341.60 \times 25\%$

مساهمات صاحب العمل = 5.622.085.40 دج .

وتحوز الحوالة على المعلومات التالية :

- القيد الميزانياتي : 14000 ؛
 - تعيين المستفيد : "الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وكالة الوادي" ؛
 - حساب المستفيد : 30006369 ؛
 - المبلغ : 5.622.085.40 دج ؛
 - الملاحظات : ماي 2023 .
- ويقوم المحاسب العمومي بالتدقيق في المعلومات والحسابات، ومن ثم يؤشر عليها .

خلاصة

يعتبر مشروع إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر مشروعا طموح ، حيث يهدف إلى عصنة وتطوير نظام المحاسبة العمومية ، وتحقيق النتائج المرجوة في مجال تنفيذ الإنفاق العمومي من حيث عقلنته ورشادته .

من خلال ما تعرضنا له في هذا الفصل المتمثل في الدراسة التطبيقية و التي تم فيها عرض النصوص التشريعية والتنظيمية للإصلاح الميزانياتي المتعلقة بأنظمة الميزانية والمحاسبية العمومية التي قامت بها الحكومة والمتمثلة في وزارة المالية، حيث تم تطبيقها على ميزانية مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي تبين أن مشروع عصنة النظام الموازني الحالي شهد نجاحا كبيرا في تغيير نظام المحاسبة العمومية وتحولا جادا إلى موازنة البرامج والأداء، وأن إصلاح نظام المحاسبة العمومي أثر مباشر على ترشيد الإنفاق العمومي .

الخاتمة العامة

في ظل التغيرات في مجال محاسبة القطاع العام وصدور معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام التي أصبحت نموذجا يساعد الحكومات في تحقيق مفهوم الشفافية والمساءلة، كما أنه يوجد أثر مباشر لمتطلبات تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على ترشيد الإنفاق العمومي، فالجزائر لم تكن في منأى عن هذه التغيرات فقد أولت مشروع إصلاح وتطوير النظام المحاسبي العمومي أهمية بالغة وقصوى، ما دفعها لإطلاق مشروع الإصلاح الميزانياتي كونه يشكل الإطار الذي يتم وفقه تحديد وتسيير وإنفاق مقدرات وثروات البلاد .

في إطار التطبيق الفعلي للإصلاح الميزانياتي المتعلق بأنظمة الميزانية والمحاسبة العمومية التي قامت بها الحكومة والمتمثلة في وزارة المالية، والذي يهدف إلى عصنة وتطوير النظام المحاسبي العمومي، حيث تمحورت هذه الإصلاحات في تنفيذ مخطط محاسبي جديد للدولة الجزائرية يتجه نحو تطبيق أساس الاستحقاق في محاسبة وحدات القطاع العام مع الأخذ بعين الاعتبار خصائص البيئة الجزائرية، كما أنها وباعتمادها على أساس الاستحقاق تسمح بإعطاء صورة أوضح عن كيفية تسيير المال العام .

وقد اتضح من خلال الدراسة التطبيقية التي أجريناها في مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي والتحليل الذي أجريناه بخصوص الإصلاح الميزانياتي المطبق حديثا في الجزائر مدى استجابته بنسبة عالية لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية، كما أن هناك بعض المشاكل التقنية التي تمت مصادفته يمكن تجاوزها بسهولة.

1- نتائج إختبار الفرضيات

سوف نقوم باختبار فرضيات الدراسة كما يلي :

- **الفرضية الأولى :** والتي تنص على أن تبني المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام يسمح بتحقيق الشفافية وترشيد إستعمال المال العام ، ولقد تم إثبات صحتها في الفصل الأول وذلك من خلال أهمية المعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في تطوير نظام المحاسبي العمومي ، كما تساعد على ضمان الشفافية في المالية العامة والمساءلة .

- **الفرضية الثانية :** والتي تنص على أهمية تبني المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام في ترشيد النفقات العمومية، ودورها في تعزيز الرقابة على الأداء المالي الحكومي ، ولقد تم إثبات صحتها في الفصل الأول وذلك من خلال شفافية وجودة الرقابة الداخلية وإرتفاع مستوى المساءلة في اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام .

- **الفرضية الثالثة :** والتي تنص على أثر مشروع الإصلاح الميزانياتي في تطوير وإصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر، ولقد تم إثبات صحتها في الفصل الثاني وذلك من خلال عصنة

الميزانية العامة ، والمخطط المحاسبي والمساهمة في تحقيق النتائج ورفع مستوى الأداء، وترشيد تسيير الموارد المالية من أجل رفع كفاءة وفعالية النفقة العمومية .

- **الفرضية الرابعة :** والتي تنص على أثر تطبيق الإصلاح الميزانياتي في مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي ، ولقد تم إثبات صحتها في الفصل الثاني حيث ان نظام ميزانية البرامج والأداء سمح بتوفير المزيد من الضمانات لترشيد انفاق الأموال العمومية

2- نتائج الدراسة

- بعد إنهاء هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي نستخلص أهم النتائج المتعلقة بهذا الموضوع :
- إن المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام تقدم أفضل الممارسات المحاسبية لتصميم نظام محاسبي يسمح بعرض قوائم مالية ذات مصداقية تحقق الشفافية في تسيير الموارد العمومية وترقى بجودة الإبلاغ المالي الحكومي من الرقابة إلى الأداء وتقييم نتائج نشاط وحدات القطاع العام ؛
 - يعد أساس الاستحقاق الكامل أفضل طريقة للقياس المحاسبي الحكومي لأنه يسهل عمليات المقارنة بين الفترات المالية، كما يسمح بتطوير نظام محاسبة حكومية فعال ؛
 - يتربط النظام المحاسبي العمومي مع نظام الميزانية العامة في جميع مراحله لذلك فإن نجاح أي عملية إصلاح لهذا النظام تبقى مرهونة بتطوير النظامين بشكل متناسق ومتوازي ؛
 - يهدف الإطار الإداري والمحاسبي الحديث إلى تحقيق النتائج ورفع مستوى الأداء، وترشيد تسيير الموارد المالية من أجل رفع كفاءة وفعالية النفقة العمومية في تلبية مختلف احتياجات المجتمع ؛
 - جاءت الدراسة لتؤكد على أن تطوير وعصرنة نظامي المحاسبة العمومية والميزانية العمومية تعتبر وسيلة للاستخدام الأمثل للمال العام، والعمل على محاربة الفساد المالي والإداري مما يسهم في ترشيد وعقلنة الإنفاق العمومي للدولة ؛
 - تسعى معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام إلى تقريب المحاسبة العمومية بالمحاسبة المالية، وتجعلها متميزة بعدة ميزات منها منطق الأداء، والانتقال إلى محاسبة الذمة المالية، والشفافية والدقة في المعلومات المحاسبية، والاتساق المنطقي الداخلي والخارجي، والملائمة والواقعية، والمفهومية ؛
 - ركز مشروع الإصلاح المحاسبي العمومي الجديد الذي جاء متماشيا مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، والذي طبقته الجزائر على مشروع عصرنة الميزانية العامة، والمخطط المحاسبي الجديد الذي جاء مطابقا لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ؛
 - قامت الحكومة بتبني القانون العضوي رقم 18-15 بتاريخ 2018/09/02، والذي يعتبر تطبيق وتجسيد الإصلاح الميزانياتي لكي يواكب التطورات الراهنة، ومتطلبات المالية العمومية الدولية، مراعيًا كل الإصلاحات المرسومة من طرف الحكومة الجزائرية ؛

- إن مشروع عصرنه النظام المحاسبي و الموازناتي العمومي المطبق حديثا من طرف وزارة المالية بالجزائر جاء متوافقا لحد بعيد مع متطلبات تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، حيث انعكس بشكل مباشر على ظروف سير مهام أعوان التنفيذ الأمر بالصرف، المحاسب العمومي، المراقب الميزانياتي ؛
- إن اعتماد أسلوب ميزانية البرامج والأداء، يسمح بتوفير المزيد من الضمانات لترشيد انفاق الأموال العمومية في الجزائر، وهذا نظرا لما يمنحه من مرونة وفعالية في تنفيذ الميزانية بشكل يرفع من نجاعة تحقيق الأهداف المخططة .

3- التوصيات

- العمل على الاختيار الدقيق لأعوان التنفيذ للميزانية العامة والسهر على تكوينهم واكتسابهم الكفاءة العالية في فهم وشرح التشريعات والقوانين مما يساعدهم في التطبيق الصحيح لها؛
- العمل على الاستفادة من تجارب السابقة للدول والمنظمات في مجال الإصلاح المحاسبي العمومي، التي تبنت معايير محاسبة القطاع العام الدولية والتي أصبحت رائدة في ذلك ؛
- لا بد للتشريعات والقوانين المالية الحكومية أن تمتاز بالوضوح، والمرونة، وخالية من الغموض والشغرات، ومواكبة للتطورات الاقتصادية الراهنة ؛
- تدريب وتكوين الأعوان المكلفين بمسك عمليات المحاسبة العمومية حسب النظام الموازناتي المحاسبي الجديد ؛
- تطوير أنظمة تكنولوجيا المعلومات للنظام المحاسبي العمومي لتوفير سهولة ودقة العمل مع استعمال شبكة لربط الحسابات المؤسسات العمومية بشكل مباشر بوزارة المالية ؛
- يتطلب تطبيق مشروع الإصلاح الميزانياتي استخدام نظام معلومات مالي آلي لكافة انحاء الوطن .

4- الاقتراحات

- على ضوء نتائج الدراسة ، وبعد اعتماد الإصلاح الميزانياتي في الجزائر ، يمكن أن نقترح :
- إجراء تكوين موحد بين المراقب الميزانياتي والمحاسب العمومي والأمر بالصرف ؛
- على القائمين على مشروع الإصلاح الميزانياتي شرح وضبط آليات تطبيقه ، وضبط آليات تجسيده على أرض الواقع ؛
- توفير آلية مرافقة لمسؤولي الأنشطة من أجل التوجيه والإرشاد ، لأن التكوينات في مجملها نظرية تخلو من الجانب العملي ؛
- إستعمال التكنولوجيا وتطبيقات الإعلام الآلي والتي مازالت غائبة رغم الحديث عن نظام مدمج لتسيير الميزانية .

5- آفاق الدراسة

من خلال دراستنا لموضوع واقع المحاسبة العمومية في ظل التوجه نحو المعايير الدولية للقطاع العام ، تم الوقوف على العديد من الإشكاليات التي مازالت تحتاج إلى دراسات وأبحاث مستقبلية ، ولذلك نقترح المواضيع التالية كمشاريع لدراسات بحثية مستقبلية وهي كالتالي :

- أثر تطبيق مشروع الإصلاح الميزانياتي على المحاسبة العمومية في الجزائر ؛
- مشروع الإصلاح الميزانياتي ودوره في عصنة النظام المحاسبي و الموازناتي العمومي ؛

المراجع

أولا : قائمة المراجع باللغة العربية

1. الكتب

1. إسماعيل حسين أحمر، المحاسبة الحكومية من التقليد إلى الحداثة، دار المسيرة، عمان، ط 2003،01.
2. اسماعيل خليل اسماعيل ونائل حسن عدس، المحاسبة الحكومية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
3. خلق عبد الله الوردات - سهيل بسم الدباس، المحاسبة الحكومية وإعداد موازنة البرامج والأداء، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع عمان، شارع الجامعة الأردنية مقابل كلية الزراعة، الأردن، 2009.
4. صلاح الدين عبد المنعم مبارك، المحاسبة الحكومية مدخل معاصر، درا المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، 2008.
5. عبد الحي الخولي، المحاسبة الحكومية، مطبعة المدني، القاهرة، 1984.
6. عقلة محمد يوسف المبيضين، نظام المحاسبة الحكومي وإدارته، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، ط1، 1990.
7. علي السعيد سنون، المحاسبة الحكومية والقومية- النظرية والتطبيق، دار الكتب القانونية، مصر، 2009.
8. علي عباس، الرقابة الإدارية على المال والأعمال، مكتبة الرائد العلمية، عمان الاردن، ط1، 2001.
9. فتح الله محمد أحمد محمد، المحاسبة في الوحدات الحكومية، كلية التجارة، جامعة النيلين، 2013.
10. فؤاد الفسفوس، المحاسبة الحكومية، دار كنوز المعرفة العلمية، عمان الأردن، 2009.
11. فؤاد ياسر، وضاح مناع، عاطف وآخرون، المحاسبة الحكومية وتطبيقاتها النظرية والعملية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1994.
12. قاسم ابراهيم الحسيني، المحاسبة الحكومية والميزانية العامة للدولة، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 1999.
13. قطب إبراهيم محمد، الموازنة العامة للدولة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1978.
14. ليلى فتح الله إبراهيم و ابراهيم حماد محمد، الموازنات والمحاسبة الحكومية، مطابع الدار الهندسية، مصر، 1999.
15. محمد أحمد حجازي، المحاسبة الحكومية والإدارة المالية العامة، بدون دار النشر، عمان، الطبعة السابعة، 2007.

16. محمد السيد سرايا و سمير كامل محمد، المحاسبة في الوحدات الحكومية والمحاسبة القومية تطبيقات على قطاع الجمارك، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2000.
17. محمد السيد سرايا، المحاسبة الحكومية في قطاع الجمارك، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003 .
18. محمد الهور، أساسيات في المحاسبة الحكومية، دار وائل للنشر، الأردن، 1998 .
19. محمد عادل إلهامي و السيد أحمد السقا، المحاسبة الحكومية والمحاسبة الاقتصادية القومية مدخل معاصر، كلية التجارة جامعة طنطا، مصر 2005-2006 .
20. محمد فضل مسعد، وآخرون، المحاسبة الحكومية، مكتب المجمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009 .
21. نعيم دهمش، النظريات المحاسبية ومدى تطبيقها في المحاسبة الحكومية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، منشورة رقم 238، عمان، 1982
22. نواف محمد عباس الرماحي، المحاسبة الحكومية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009 .

II. الرسائل الجامعية

1. السعيد أحمد يوسف، نظام المحاسبة العمومية ومدى ملائمتها لمعايير المحاسبة العمومية الدولية IPSAS، أطروحة دكتوراه، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2016 .
2. براهيم محمد، مصادر قانون المحاسبة العمومية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2013 .
3. شلال زهير، أفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2013-2014 .
4. نعيمة فهيم، نظام المحاسبة العمومية كأداة فعالة في تسيير و رقابة الجماعات المحلية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب البليدة، 2011 .

III. النصوص التشريعية والتنظيمية

1. قانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية، المؤرخ في 14 محرم . 1411 الموافق ل 15 غشت 1990 .
2. المرسوم التنفيذي رقم 91-313 يحدد إجراءات المحاسبة التي يمسكها الآمرون بالصرف والمحاسبون العموميون وكيفيةها ومحتواها، المادة 09، المؤرخ في 1128 صفر 1412 الموافق ل 07 سبتمبر 1991 .

3. المرسوم التنفيذي رقم 92-414، المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها، المادة 09، المؤرخ في 14 نوفمبر 1992 .
4. القانون العضوي رقم : 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018، المتعلق بقوانين المالية، المادة : 23 .
5. -، المرسوم التنفيذي رقم : 20-354، يحدد العناصر المكونة لتصنيفات أعباء ميزانية الدولة، المادة: 10، المؤرخ في 30 نوفمبر 2020 .
6. المرسوم التنفيذي رقم 09-374، المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها، بعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 92-414، المادة 05، المؤرخ في 16 نوفمبر 2009 .
7. وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، المذكرة التوجيهية رقم 588 المؤرخة في 2023/01/23، المتعلقة بكيفية ممارسة رقابة البرمجة الميزانية، السنة المالية 2023 .

IV. المقالات والتقارير

1. الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات المعايير المحاسبية للقطاع العام، الجزء الأول، طبعة 2010 .
2. الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، طبعة 2007، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2007 .
3. الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، الجزء الأول، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مجموعة طلال أبو غزال، عمان، 2009 .
4. المنظمة العربية للعلوم الإدارية، النظام المحاسبي الحكومي الموحد للدول العربية، عمان، الأردن، 1980 .

V. المجلات والمقالات

1. خبيطي خضير، مونه يونس، آفاق تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) ودورها في تطوير نظام المحاسبة العمومية الجزائري، دراسة، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، الجزائر، عدد 02، 2016 .
2. خبيطي خضير، يونس مونه، المحاسبة العمومية الجزائري بين الواقع ومتطلبات تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية، IFRS، IPSAS، IAS، في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، نوفمبر 2014 .
3. سكوتي خالد، دور الأمر بالصرف في مراقبة الميزانية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد العاشر، العدد الثاني، الجزء الثاني، 15-06-2017 .

4. عبدوس إيمان، اتجاهات عصنة نظام المحاسبة العمومية في الجزائر للتوافق ومعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS)، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، اسطنبول/ تركيا، المجلد. 5، رقم 2018/30، ص 310.

5. كلاب، سعيد يوسف وآخرون، دور التقنيات الحديثة في مجال الكشف عن الغش والفساد، ورقة بحثية، مصر، 2006.

6. محمد شريف توفيق، رؤية مستقبلية نحو المحاور الرئيسية لتطوير بناء المعايير المحاسبية السعودية، العدد 05 لمجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض، 1987.

7. وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، المديرية الجهوية للميزانية بالجزائر، الإصلاح الميزانياتي في الجزائر من خلال القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقانون المالية المعدل والمتمم، أيام تكوينية خاصة بالإصلاح الميزانياتي، جانفي 2023.

8. وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، ندوة حول الإصلاح الميزانياتي والقانون العضوي المتعلق بقانون المالية، جوان 2021.

.VI المواقع الإلكترونية

1. <https://www.mjs.gov.dz>

2. www.bit.ly/Space-CF

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

1. international - Johan Christiaens and other, “The effect of IPSAS on reforming government financial reporting: AN comparison” international review of administrative sciences I VOL.81, NO.1,2015.
2. International Federation of Accountants, Public Sector Committee, study n 02: Elements of the Financial Statements of National Government, IFAC, New York, 1993.
3. International Federation of Accountants, Public Sector Committee, study no: 14 Transition to the Accrual Basis of Accounting: Guidance for Government and Government Entities, IFAC, New York, 2003.
4. International Federation of Accountants, Public Sector Committee, study no11: Government Financial Reporting Issues and Practices, IFAC, New York, 2000.
5. Isabel Brusca, Juan Carlos Martinez Adopting international public sector accounting standards a challenge for modernizing sector

- accounting** international review of administrative sciences, VOL.82, NO.4,2016.
6. R.Jones & M.Pendlebury, Public Sector Accounting , Pitman Publishing , London, 1984.
 7. Roberto Jannelli, Cristina Tesone,**The Accounting Harmonization Process: Italian Public Principles and Accounting Standards. Is It a Cultural Choice?*** Open Journal of Accounting Vol. 2 No. 4,2013.
 8. State International Federation of Accountants, Information paper : **The Road to Accrual Accounting in the United of America**, IFAC, New York, 2000.

الملاحق

الملحق رقم (01)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة الشباب والرياضة

بتاريخ

الامر رقم

تبليغ

مستخرج وثيقة البرمجة الاولى للاعتمادات ومناصب الشغل المالية

لسنة 2023

السنة المالية 2023

برنامج رمز البرنامج

مسؤول البرنامج

نشاط رمز النشاط

مسؤول النشاط

مسؤول الوظيفة المالية

1. الاعتمادات المتوفرة:
الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون
المالية والموزعة حسب مرسوم
التوزيع

المجموع		الباب 4		الباب 3		الباب 2		الباب 1		
إد	إد	إد	إد	إد	إد	إد	إد	إد	إد	الرمز
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	البرنامج الفرعي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	البرنامج الفرعي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	البرنامج الفرعي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	مجموع (1) الاعتمادات المفتوحة حسب قانون المالية موزعة من البرنامج إلى النشاط

المجموع		الباب 4		الباب 3		الباب 2		الباب 1		الاعتمادات المنتظرة والتي اصبحت متوفرة خلال سنة 2023
إد	رأ	إد	رأ	إد	رأ	إد	رأ	إد	رأ	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
										الرمز
										الحاق الاعتمادات المنتظرة والتي أصبحت متوفرة للنشاط
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	البرنامج الفرعي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	البرنامج الفرعي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	البرنامج الفرعي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	مجموع (2) الاعتمادات المنتظرة التي أصبح متوفرة للنشاط
المجموع		الباب 4		الباب 3		الباب 2		الباب 1		
إد	رأ	إد	رأ	إد	رأ	إد	رأ	إد	رأ	مجموع الاعتمادات المتوفرة (الاعتمادات المفتوحة+الاعتمادات التي اصبحت متوفرة)
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الرمز
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	البرنامج الفرعي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	البرنامج الفرعي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	البرنامج الفرعي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	مجموع الاعتمادات المتوفرة للنشاط (1) + (2)

مسؤول الوظيفة المالي

الملحق رقم (02)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET
POPULAIRE

وزارة : وزارة الشباب والرياضة

مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي

وثيقة برمجة اعتمادات النشاط

السنة المالية 2023

- مرسوم تنفيذي رقم 404-20 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 29 ديسمبر سنة 2020، يحدد كفايات تسيير وتفويض الاعتمادات المالية.
- منشور رقم 8162 المؤرخ في 2 نوفمبر 2022 المتعلق بالبرمجة الميزانية.
- وثيقة البرمجة الاولى للاعتمادات ومناصب الشغل المالية لسنة 2023.

015 061

الإدارة العامة

البرنامج

دعم مالية الشباب والرياضة لولاية

015 061 02 2039 000 039

رمز النشاط

الوادي

النشاط

رمز039 : 000 000 02 061 015 واسم النشاط : دعم مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي						الرمز	ب 1 نفقات المستخدمين
رمز 015 061 02 واسم البرنامج الفرعي		رمز واسم البرنامج الفرعي		رمز واسم البرنامج الفرعي			
إ م	ر إ	إ م	ر إ	إ م	ر إ		
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	11000	الرواتب
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	11100	رواتب الموظفين و الأعوان العموميين
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	11200	رواتب المستخدمين المتعاقدين
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	11210	رواتب المستخدمين المتعاقدين بالتوقيت الكامل
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	11220	رواتب المستخدمين المتعاقدين بالتوقيت الجزئي
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	11300	تعويضات أعضاء الحكومة و البرلمان
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	11400	رواتب المستخدمين المتعاقدين العاملين بالخارج
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	11500	رواتب المستخدمين المتعاونين
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	12000	العلاوات و التعويضات
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	12100	علاوات و تعويضات الموظفين و الأعوان العموميين
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	12200	علاوات و تعويضات المستخدمين المتعاقدين
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	12300	علاوات و تعويضات المستخدمين المتعاونين
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	12400	تعويضات الأعضاء الدائمين للهيئات و المؤسسات
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	12500	تعويضات المستخدمين الموضوعين تحت التصرف
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	12600	تعويضات المستخدمين المتعاقدين العاملين بالخارج
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	13000	الزيادات
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	13100	الزيادات الاستدلالية
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	13200	زيادات أخرى
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	14000	مساهمات صاحب العمل
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	14100	مساهمات في هيئات الضمان الاجتماعي و التقاعد
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	14200	مساهمات الخدمات الاجتماعية
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	14210	الخدمات الاجتماعية
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	14220	المساهمة في السكن الاجتماعي
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	14230	المساهمة في نظام التقاعد
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	15000	الخدمات الاجتماعية على عائق صاحب العمل
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	15100	الخدمات ذات الطابع العائلي
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	15110	المنح العائلية
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	15120	علاوة الدراسة
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	15130	منحة الأجر الوحيد
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	15200	المنح الاختيارية
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	16000	حوادث العمل و معاش الخدمة
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	16100	ربوع الحوادث المهنية
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	16200	معاشات جراء أضرار جسدية
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	16300	معاشات الخدمة
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00		المجموع

- الانظمة التعويضية المطبقة:

البرنامج : الإدارة العامة. رمز البرنامج 061

رمز النشاط : الدعم الإداري		رمز النشاط: 039 000 02 061 015
العلاوات والتعويضات	المصالح غير الممركزة	
ر!م	إم	
0	0	منحة المردودية (المرسوم التنفيذي رقم 134-10 المؤرخ في 13-05-2010 يؤسس النظام التعويضي للموظفين المنتمين للأسلاك المشتركة في المؤسسات والإدارات العمومية)
0	0	تعويض المنطقة (مرسوم رقم 93-130 المؤرخ في 14/06/1993)
0	0	تعويض شهري لاستعمال السيارة شخصية لحاجيات المصلحة (مرسوم تنفيذي رقم 03-178 المؤرخ في 15-04-2003)
0	0	تعويض الجزائي عن الخدمة (مرسوم تنفيذي رقم 10-135 المؤرخ في 13-05-2010)
0	0	تعويض الضرر (مرسوم تنفيذي رقم 10-135 المؤرخ في 13-05-2010)
0	0	تعويض التمثيل (الوظائف العليا) (مرسوم تنفيذي رقم 11-41 المؤرخ في 22-07-2011)
0	0	تعويض المسؤولية (الوظائف العليا) (مرسوم تنفيذي رقم 11-41 المؤرخ في 22-07-2011)
0	0	تعويض الخاص عن الإلتزام (الوظائف العليا) (مرسوم تنفيذي رقم 11-41 المؤرخ في 22-07-2011)
0	0	علاوة تحسين الأداء التربوي (مرسوم تنفيذي رقم 10-206 المؤرخ في 09-09-2010)
0	0	تعويض التوثيق التربوي(مرسوم تنفيذي رقم 10-206 المؤرخ في 09-09-2010)
		تعويض التأهيل (السلوك البيداغوجي وموظفي المصالح الاقتصادية) (مرسوم تنفيذي رقم 10-206 المؤرخ في 09-09-2010 المعدل مرسوم تنفيذي رقم 11-374 المؤرخ في 26-10-2011)
		تعويض الخبرة البيداغوجية (مرسوم تنفيذي رقم 10-206 المؤرخ في 09-09-2010)
		تعويض الخدمات الإدارية المشتركة (مرسوم تنفيذي رقم 10-134 المؤرخ في 13-05-2010)
		تعويض الخدمات التقنية المشتركة (مرسوم تنفيذي رقم 10-134 المؤرخ في 13-05-2010)
		منع جزافية تعويضية (مرسوم تنفيذي رقم 08-70 المؤرخ في 26-02-2008)
		علاوة تحسين الأداء (الموظفين المنتمين لأسلاك الخاصة بالثقافة) (مرسوم تنفيذي رقم 11-227 المؤرخ في 22-يونيو 2011)
		تعويض الخدمات الثقافية والفنية (الموظفين المنتمين لأسلاك الخاصة بالثقافة) (مرسوم تنفيذي رقم 11-227 المؤرخ في 22-يونيو 2011)
		تعويض ترقية الثقافة وتطويرها (الموظفين المنتمين لأسلاك الخاصة بالثقافة) (مرسوم تنفيذي رقم 11-227 المؤرخ في 22-يونيو 2011)
		علاوة تحسين الأداء (أسلاك التقنية الخاصة بالإدارة المكلفة بالسكن والعمران) (مرسوم تنفيذي رقم 11-168 المؤرخ في 26-04-2011)
		تعويض التسيير ومتابعة المشاريع (أسلاك التقنية الخاصة بالإدارة المكلفة بالسكن والعمران) (مرسوم تنفيذي رقم 13-227 المؤرخ في 26-يونيو 2013 المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 11-168 المؤرخ في 26-04-2011)
		تعويض الخدمات التقنية (أسلاك التقنية الخاصة بالإدارة المكلفة بالسكن والعمران) (مرسوم تنفيذي رقم 11-168 المؤرخ في 26-04-2011)
		المنحة الخاصة بالمنصب (عمال الجنوب) (مرسوم تنفيذي رقم 13-210 المؤرخ في 09-06-2013 المعدل والمتمم مرسوم تنفيذي رقم 95-28 المؤرخ في 12-01-1995) (مرسوم تنفيذي رقم 13-211 المؤرخ في 09-06-2013 المعدل والمتمم مرسوم تنفيذي رقم 95-300 المؤرخ في 04-10-1995)
		تعويض عن السكن (عمال الجنوب) (مرسوم تنفيذي رقم 95-28 المؤرخ في 12-01-1995)
		علاوة تحسين الأداء (أسلاك شبه طبيين للصحة العمومية) (مرسوم تنفيذي رقم 11-200 المؤرخ في 24-05-2011)
		تعويض الإلزام شبه الطبي (أسلاك شبه طبيين للصحة العمومية) (مرسوم تنفيذي رقم 11-200 المؤرخ في 24-05-2011)
		تعويض دعم نشاطات شبه طبية (أسلاك شبه طبيين للصحة العمومية) (مرسوم تنفيذي رقم 11-200 المؤرخ في 24-05-2011)
		تعويض التقنية (أسلاك شبه طبيين للصحة العمومية) (مرسوم تنفيذي رقم 11-200 المؤرخ في 24-05-2011)
		تعويض الدعم البيداغوجي والتسيير (مرسوم تنفيذي رقم 13-221 المؤرخ في 26-06-2013)
		تعويض دعم نشاطات الإدارة (مرسوم تنفيذي رقم 13-188 المؤرخ في 09-05-2013)
		تعويض دعم نشاطات الإدارة (مرسوم تنفيذي رقم 13-189 المؤرخ في 09-05-2013)
		تعويض عن خطر العدوى لفائدة مستخدمي المؤسسة العمومية التابعة لقطاع الصحة (مرسوم تنفيذي رقم 13-194 المؤرخ في 20-05-2013)
0	0	المجموع

- مناصب الشغل المالية

المصالح غير المركزية		مناصب الشغل المالية						الراتب
صنف المستخدم		المفتوحة (ن)	المشغولة الى غاية 31 ديسمبر	الشاغرة او الوافرة	التصنيف		الراتب السنوي	المعلومات والتعويضات السنوية
وظيفة عليا					الصنف	المعدل	الزيادة الاستدلالية / النقاط	الزيادة الاستدلالية / المبلغ
مدير		0	0	0	0	0	0	0
مدير متدرب		0	0	0	0	0	0	0
منصب عالي ذو طابع هيكلي								
.....		0	0	0	0	0	0	0
.....		0	0	0	0	0	0	0
منصب عالي ذو طابع وظيفي		0	0	0	0	0	الزيادة الاستدلالية / المستوى	الزيادة الاستدلالية / المبلغ
.....		0	0	0	0	0	0	0
.....		0	0	0	0	0	0	0
اسلاك خاصة		0	0	0	0	0	الزيادة الاستدلالية / المستوى	الزيادة الاستدلالية / المبلغ
.....		0	0	0	0	0	0	0
.....		0	0	0	0	0	0	0
اسلاك مشتركة		0	0	0	0	0	0	0
.....		0	0	0	0	0	0	0
.....		0	0	0	0	0	0	0
العمال المهنيون + السائقون + الحجاب		0	0	0	0	0	0	0
.....		0	0	0	0	0	0	0
.....		0	0	0	0	0	0	0
عقد غير محدد المدة		0	0	0	0	0	0	0
.....		0	0	0	0	0	0	0
.....		0	0	0	0	0	0	0
عقد محدد المدة		0	0	0	0	0	0	0
.....		0	0	0	0	0	0	0
.....		0	0	0	0	0	0	0
مجموع المصالح غير مركزية		0	0	0	0	0	0	0
مجموع المصالح المركزية والمصالح غير مركزية		0	0	0	0	0	0	0

- اعتمادات نفقات التسيير :

مجموع الاعتمادات المتوفرة (أ+ب)		الاعتمادات التي أصبحت متوفرة (ب)		الاعتمادات المفتوحة (i)		الباب 2 - نفقات تسيير المصالح	الرمز
إ د	ر إ	إ د	ر إ	إ د	ر إ		
0	0	0	0	0	0	التنقلات والنقل والاتصالات	21000
0	0	0	0	0	0	المهمات، التنقلات والمصاريف ذات الصلة	21100
0	0	0	0	0	0	النقل بالبريد والاعفاء البريدي والرسائل	21200
0	0	0	0	0	0	مصاريف الاستقبال والاحتفالات	21300
0	0	0	0	0	0	مصاريف المؤتمرات والنوادي والمنشآت والتظاهرات	21400
0	0	0	0	0	0	التوعية والتعميم	21500
0	0	0	0	0	0	الإعلام والتوثيق	22000
0	0	0	0	0	0	الإشهار والإعلام والتوثيق	22100
0	0	0	0	0	0	التحرير والترجمة	22200
0	0	0	0	0	0	مصاريف إعداد المطبوعات ومختلف الوثائق	22300
0	0	0	0	0	0	الخدمات المهنية	23000
0	0	0	0	0	0	الأتعاب	23100
0	0	0	0	0	0	الخدمات التقنية للدراسات والخبرة و البحث	23200
0	0	0	0	0	0	الخدمات المهنية في الاتصالات	23300
0	0	0	0	0	0	المصاريف القضائية	23400
0	0	0	0	0	0	الإيجار	24000
0	0	0	0	0	0	إيجار العقارات	24100
0	0	0	0	0	0	إيجار المنقولات	24200
0	0	0	0	0	0	تكاليف الإيجار الأخرى	24300
0	0	0	0	0	0	الصيانة والإصلاح	25000
0	0	0	0	0	0	صيانة وتصلح الحفاظ	25100
0	0	0	0	0	0	صيانة وتصلح حظائر السيارات	25110
0	0	0	0	0	0	صيانة وتصلح حظائر النقل الجوي	25120
0	0	0	0	0	0	صيانة وتصلح حظائر النقل البحري	25130
0	0	0	0	0	0	صيانة وتصلح حظائر النقل بالسكك الحديدية	25140
0	0	0	0	0	0	صيانة وتصلح الآلات والمعدات والتجهيزات	25200
0	0	0	0	0	0	صيانة البنايات والمنشآت القاعدية	25300
0	0	0	0	0	0	صيانة البنايات	25310
0	0	0	0	0	0	صيانة المنشآت القاعدية	25320
0	0	0	0	0	0	صيانة المساحات الخضراء	25400
0	0	0	0	0	0	الحراسة والأمن	25500
0	0	0	0	0	0	نفقات أخرى للصيانة والتصلح	25600
0	0	0	0	0	0	خدمات أخرى	26000
0	0	0	0	0	0	التأمينات واللوازم	27000
0	0	0	0	0	0	التغذية	27100
0	0	0	0	0	0	المواد الصيدلانية و شبه الصيدلانية	27200
0	0	0	0	0	0	المعدات والتجهيزات الصغيرة ومستهلكات الاعلام آلي	27300
0	0	0	0	0	0	الوراقة و اللوازم المكتبية	27400
0	0	0	0	0	0	الملابس و الأحذية	27500
0	0	0	0	0	0	الوقود وزيوت التشحيم و المنتجات القابلة للاشتعال	27600
0	0	0	0	0	0	مصاريف الاتصالات	27700
0	0	0	0	0	0	مصاريف الكهرباء والغاز و الماء	27800
0	0	0	0	0	0	تموينات و تجهيزات أخرى	27900
0	0	0	0	0	0	أعباء أخرى للتسيير	28000
0	0	0	0	0	0	المصاريف البنكية و المصاريف المماثلة	28100
0	0	0	0	0	0	العقوبات	28200
0	0	0	0	0	0	مصاريف التأمين	28300
0	0	0	0	0	0	التعويض عن الأضرار المادية أو الجسدية	28400
0	0	0	0	0	0	الضرائب و الرسوم و المدفوعات الأخرى المماثلة	28500
0	0	0	0	0	0	رسوم امتياز و براءات الاختراع و التراخيص و العلامات و البرمجيات و العمليات	28600
0	0	0	0	0	0	المصاريف المتعلقة بالمسابقات و الجوائز	28700
0	0	0	0	0	0	تعويضات أعضاء اللجان و لجان التحكم	28800
0	0	0	0	0	0	اشتراكات، مساهمات و مصاريف الانخراط في الهيئات	28900
0	0	0	0	0	0	خدمات التثمين و التكوين	29000
0	0	0	0	0	0	التكوين و تحسين المستوى داخل الوطن	29100
0	0	0	0	0	0	التكوين بالخارج	29200
0	0	0	0	0	0	التثمين	29300
0	0	0	0	0	0	خدمات أخرى للتثمين و التكوين	29400
0	0	0	0	0	0	مجموع الاعتمادات	
0	0	0	0	0	0	مراقبة التناسق	

. اعتمادات نفقات التحويلات:

الباب 4 في وثيقة البرمجة التولية للاعتمادات		الرمز 061	البرنامج الإدارة العامة
إ د	إ د	الرمز 02	البرنامج الفرعي الدعم الإداري
0	0	الرمز	النشاط 2039
مبلغ السنة (ن)		الرمز	الباب 4 - نفقات التحويل
إ د	إ د	جهاز التدخل	الرمز
			41000
			التحويلات لفائدة الأشخاص
		جهاز 1	
		جهاز 2	التحويلات لفائدة الأشخاص
			42000
			التحويلات لفائدة المؤسسات
		جهاز 1	
		جهاز 2	التحويلات لفائدة المؤسسات
			43000
			التحويلات للمؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي والصناعي والتجاري والمؤسسات العمومية المماثلة
		جهاز 1	
		جهاز 2	التحويلات للمؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي والصناعي والتجاري والمؤسسات العمومية المماثلة
			44000
			التحويلات للجماعات المحلية
		جهاز 1	
		جهاز 2	التحويلات للجماعات المحلية
			45000
			التحويلات لفائدة الجمعيات
		جهاز 1	
		جهاز 2	التحويلات لفائدة الجمعيات
			46000
			التحويلات لفائدة المنظمات الدولية ولدول أجنبية
		جهاز 1	
		جهاز 2	التحويلات لفائدة المنظمات الدولية ولدول أجنبية
			47000
			تحويلات أخرى
		جهاز 1	
		جهاز 2	تحويلات أخرى

الملحق رقم (03)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الوزارة :

الهيئة الإدارية :

رمز الامر بالصرف :

رمز البرنامج :

رمز النشاط :

رمز النشاط الفرعي (عند الاقتضاء) :

رمز البرنامج الفرعي :

العنوان : (يجب إبراز العنوان المعني / اختيار خانة العنوان المعني)

العنوان الأول : نفقات المستخدمين ☐

العنوان الثاني : نفقات تسيير المصالح ☐

العنوان الرابع : نفقات التحويل ☐

.....(يرجى ذكر الإطار القانوني بالنسبة للنفقة المقيدة في العنوان الرابع)

.....

.....(يرجى ذكر الإطار القانوني بالنسبة للنفقة المقيدة في العنوان الرابع)

.....

الرصيد المتبقي	الالتزام المقترح	الرصيد الأولي	مجموع الالتزامات السابقة	رخصة الالتزام المفتوحة / المعدلة	الصنف / الصنف الفرعي
					الصنف
					الصنف
					الفرعي

موضوع الالتزام :

إطار مخصص للمراقب الميزانياتي	إطار مخصص للأمر بالصرف
رقم التأشير :	ختم
تاريخ التأشير :	امضاء
امضاء :	الختم :

.....

.....

.....

.....

الملحق رقم (04)

تأشيرة المراقب الميزانياتي

جدول رقم 01

جدول أصلي أولى، تكميلي أو تعديلي للرواتب و الأجور السنوية المقيدة في ميزانية الدولة

طريقه الدفع

محظية البرنامج : 015

البرنامج : 061

البرنامج الفرعي 02

النشاط : 2039

النشاط الفرعي: 000

سلك متاصب الشغل : الموظفون

رمز الأمر بالصرف 039

العنوان و الصنف	المبالغ السابقة	المبلغ الأولي أو التكميلي المطلوب	مبلغ الإلتزام الإجمالي	المبلغ الإلتزام الشهري
الراتب 11000				
العلاوات و التعويضات 12000				
الزيادات 13000				
المنح العائلية مجموع الخدمات الاجتماعية على عاتق صاحب العمل 15000				
المبلغ الخام السنوي				

رقم الجدول الأصلي	الصفحة	الشهر	الستة المالية
1	1	1	2023

من تاريخ	2023/01/01	إلى تاريخ	2023/12/31
----------	------------	-----------	------------

الأمر بالصرف

[illegible]

جدول رقم 03

[illegible]

جدول رقم 04

[illegible]

[illegible]

الملحق رقم (09)

جدول رقم 06

جدول أصلي أولي، تكميلي أو تعديلي المبين للرواتب السنوية

محفظة البرنامج 015

البرنامج 061

البرنامج الفرعي 02

النشاط 2039

النشاط الفرعي 000

رمز الأمر بالصرف : 039

سلك مناصب الشغل الموظفون

طريقة الدفع

رقم الجدول الأصلي	01	الصفحة	6	من تاريخ	2023/01/01	إلى تاريخ	2023/12/31	طبيعة الجدول الأصلي
----------------------	----	--------	---	-------------	------------	--------------	------------	------------------------

الرقم السطر	الاسم و اللقب	التزام/ توفير	سبب التغيير	الوظيفة/ الرتبة	رقم الحساب	الرواتب	العلاوات و التعويضات	الزيادات	الخدمات الاجتماعية على عائق صاحب العمل 15000	المبلغ الخام السنوي	المبلغ الخام الشهري
						11000	12000	13000			

الملحق رقم (10)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE

حالة الدفع T1 : نفقات المستخدمين
نفقات مقيّدة في الميزانية العامة للدولة

التسمية	الرمز	التصنيف حسب النشاط
الإدارة العامة	015	محفظة البرامج
	61	البرنامج
	2039	النشاط
	000	النشاط الفرعي
	02	البرنامج الفرعي

المحاسب المختص:	أمين خزينة ولاية الوادي
للخزينة RIB/RIP:	300063/69

رمز الأمر بالصرف: 10903 900

السنة المالية: 2023

رقم الحوالة: 78

تاريخ الحوالة: 2023/05/07

سلك مناصب الشغل: الموظفين

موضوع النفقة: ماي 2023

طريقة الدفع: حساب جاري بريدي CCP

عدد حالات الدفع: 1

تحديد البنك / CCP	مبلغ الإجمالي للدفع (الإجمالي الخام- مجموع الإقتطاعات)
حساب جاري بريدي الجزائر	16,459,050.01

ملاحظات	المبلغ	حساب المستفيد	تحديد المستفيدين أو المؤسسات
	2,024,050.50	300063/69	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وكالة الوادي
	5,759.74	413002/97	التعاضدية الخزينة المركزية
	2,931,607.90	300063/69 ج ب أمين خزينة الوادي	الضريبة على الدخل الإجمالي
		201007000	إقتطاع السيارة
	2,112.70	1210080000	إقتطاع المناصب العليا
	1,713,000.00	BNA200094940945032000	لجنة الخدمات الاجتماعية
	6,676,530.84		مجموع الإقتطاعات

المبلغ	القيّد الميزانياتي
11,180,832.00	الصف/الصف الفرعي 11000
11,229,459.60	الصف/الصف الفرعي 12000
328,050.00	الصف/الصف الفرعي 13000
397,239.25	الصف/الصف الفرعي 15000
23,135,580.85	الإجمالي الخام

الإطار المخصص للمحاسب العمومي
المبلغ الإجمالي للدفع
الرفض
نفقة قابلة للدفع
إقتطاعات المحاسب العمومي
المبلغ الإجمالي الصافي للدفع

توقف الحوالة على مبلغ: (بالأحرف)

تاريخ التسديد: 2023/05/07

الأمر بالصرف:

المحاسب العمومي المختص:

الملحق رقم (11)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
RÉPUBLIQUE ALGERIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE
بيان بالدفع
النفقات المقتدة على الميزانية العامة للدولة
الشهر: **ماي**

التصنيف حسب النشاط	الرمز	التسمية
محطة البرنامج	015	
البرنامج	061	
النشاط	2039	الإدارة العامة
البرنامج الفرعي	2	
النشاط الفرعي (عند الاقتضاء)	000	

المحاسب العمومي المختص: أمين خزينة ولاية الوادي
RIB/RIP للخزينة: 300063/69

رمز الأمر بالصرف: 2023
سنة التسيير: 15
رقم الحوالة: 02/05/2023
تاريخ الحوالة: حساب جاري بريدي CCP
طريقة الدفع: الموظفون
سلك مناصب الشغل:

الرمز الاسم و اللقب	الرمز الاستدلا العائدية	رقم الحساب	صافي الدفع	اقتطاعات الضمان الاجتماعي (SS)	اقتطاعات تعاضدية	اقتطاعات الضريبة على الدخل الاجمال (IRG)	اقتطاعات أخرى	المجموع الخام	الراتب	الملاوات والتعويضات	الزيادات	الخدمات الاجتماعية على عقلى صاحب العمل
1		799999000030003179	0.00					0.00	11000	12000	13000	15000
2			0.00					0.00				
3			0.00					0.00				
4			0.00					0.00				
5			0.00					0.00				
6			0.00					0.00				
7			0.00					0.00				
8			0.00					0.00				
9			0.00					0.00				
10			0.00					0.00				
11			0.00					0.00				
12			0.00					0.00				
13			0.00					0.00				
14			0.00					0.00				
15			0.00					0.00				
16			0.00					0.00				
17			0.00					0.00				
مجموع الصفحة												
المجموع												

توقف مجموع هذا الجدول على مبلغ (بالأحرف)

الملحق رقم (12)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE
حالة الدفع ع 1 : مساهمات صاحب العمل
نقطة مفيدة في الميزانية العامة للدولة

الترسيم	الرمز	التصنيف حسب النشاط
الإدارة العامة	015	محافظة البرامج
	061	البرامج
	2039	النشاط
	000	النشاط الفرعي
	02	البرنامج الفرعي

المحاسب المختص:	أمين خزينة ولاية الوادي
RIB/RIP للخزينة:	300063/69

رمز الأمر بالصرف : 10903 900
السنة المالية : 2023

رقم الحوالة : 79
تاريخ الحوالة : 2023/05/04
طريقة الدفع : CCP

الملاحظات	المبلغ	حساب المستفيد	تعيين المستفيد	القيود الميزانية
	5.622.085.40	30,006,369	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وكالة الوادي	14000 الصف/الصف الفرعي
	5.622.085.40	المبلغ الإجمالي		

تؤلف الحوالة على مبلغ : خمسة ملايين وستمائة وإثنان وعشرون ألف وخمسة وثمانون دج و 40 سنتيم

تاريخ التسديد : 2023/05/04

المحاسب المهني المختص:

الأمر بالصرف: